

دليل التعليم العالي في المملكة المتحدة والشراكة مع الجامعات في الخارج

وحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة
المتحدة
سلسلة البحوث/٩
يوليو ٢٠١١
الرقم الدولي المعياري للكتاب
ISBN 978-1-84036-257-2

تأليف:
ستيف باسكرفيل
فيونا مكليود
نيكولاس سوندرز

المحتويات

٣	توطئة
٤	الملخص التنفيذي
٥	الفصل الأول: نظرة عامة على نظام التعليم العالي في المملكة المتحدة
٥	عراققة في التاريخ
٦	أرقام وحقائق رئيسية
٩	الحكومة
١٠	إثراء التجربة الطلابية
١١	التمويل
١٢	منارة التميز
١٤	الفصل الثاني: ضمان الجودة في التعليم والبحث العلمي
١٤	ضمان جودة البرامج الدراسية والالتزام بمعاييرها
١٧	تقييم البحث العلمي: جودته وجدواه
	تمرينات تقييم البحث العلمي (RAE) / الهيكل التنظيمي للتميز البحثي (REF)
١٩	الفصل الثالث: تدويل التعليم العالي في المملكة المتحدة
١٩	ما هو التدويل وما الداعي إليه؟
٢٠	تحديات وقضايا راهنة
٢١	قواعد الهجرة إلى المملكة المتحدة ومنح تأشيرتها لأعضاء هيئة التدريس والطلاب الأجانب
٢٥	الفصل الرابع: التعاون مع مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة في التعليم
٢٥	أنواع شتى من التعليم العابر للجنسيات (TNE)
٣١	قوانين البلدان الشريكة ولوائحها
٣٢	الفصل الخامس: التعاون مع مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة في مجال الأبحاث
٣٢	تعاون الأفراد والأقسام والمؤسسات
٣٤	فهم نطاق البحث العلمي التطوير
٣٧	التقدم بطلب للتمويل مع الشركاء الدوليين
٣٨	الدكتوراه بنظام split-site
٣٨	تبادل المعرفة وبناء القدرات
٣٩	استغلال البحث العلمي التعاوني تجارياً
٤٠	الفصل السادس: مسائل قانونية
٤٠	النظام القانوني للمملكة المتحدة
٤١	تمهيد السبيل
٤٢	العناية اللازمة
٤٤	وثائق الشراكة
٤٥	حقوق الملكية الفكرية
٤٨	الخاتمة

توطئة

يسرنا أن نضع بين أيديكم دليل التعليم العالي وشركائه في المملكة المتحدة، والذي تم إعداده بناءً على طلب من وحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة المتحدة ليكون بمثابة نقطة انطلاق لمؤسسات الخارج المعنية بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة نقطة.

لا يخفى على أحد ما يتمتع به قطاع التعليم العالي في المملكة المتحدة من عراقة وسجل حافل بما أقامه مع مؤسسات الخارج من شراكات مستدامة، بداية من الطلاب كأفراد وتبادل أعضاء الهيئات التدريسية، ومروراً بالشهادات الجامعية المزدوجة والمشاركة واعتمادها، وانتهاءً بالتعاون البحثي ذي المستوى العالمي. في تنوع فريد يقدم للشركاء التعاونيين المحتملين طائفة ثرية من الخيارات، إلا أنه من الضروري أن يقوم الأطراف المعنيون باختيار المؤسسة التي تليها فعلياً احتياجاتهم واهتماماتهم.

لقد تم إعداد هذا الدليل من أجل أعضاء الهيئات التدريسية في مختلف جامعات العالم التي لديها اهتمام بفكرة التعاون مع المملكة المتحدة واستعداد له. ويسرد الدليل تاريخ التعليم العالي في المملكة المتحدة ودور التدويل فيه، كما يقدم ملخصاً لما تشارك فيه مؤسسات التعليم العالي من شتى أنواع النشاط التعاوني، وما يخص قوانين الهجرة ومنح التأشيرات من مسائل هامة فضلاً عن الإطار القانوني المنظم للشراكات.

لقد تناولنا في تقاريرنا السابقة الاحتياجات الخاصة لقطاع التعليم العالي خلال عملية انخراطه على المستوى الدولي، واستعرضنا في دليلنا القانوني معلومات قيمة عن قوانين الشراكات الدولية ولوائحها، فيما قمنا في دليل استراتيجيات التوظيف الخارجي بتقديم معلومات بشأن استقدام أفضل العناصر الإدارية للعمل في العمليات الخارجية. ونحن إذ نوجه هذا الدليل إلى الشركاء الخارجيين المحتملين، فإننا نستعرض فيه "كل ما تلمزم معرفته" للانخراط في مجال التعليم العالي في المملكة المتحدة.

إننا ما زلنا نعتقد أن الأنشطة الدولية تثري قطاع التعليم العالي في المملكة المتحدة إثراءً ثقافياً وأكاديمياً، بالرغم من التغييرات الهامة التي طالته، ولا سيما بما يختص بقواعد الهجرة ومنح التأشيرات، ومازلنا "مقبولين إقبالاً شديداً على العمل التجاري" وحريصين على تطوير شراكات جديدة وتبادل أعضاء هيئات التدريس والطلاب والتعاون في أبحاث علمية سبّاقة رائدة. ولو أن جامعات المملكة المتحدة كانت قد نأت بنفسها عن المشاركة في هذه الأنشطة، لما بلغت معشار ما بلغته اليوم من كونها مؤسسات تعليمية وبحثية عالية الجودة تضم طلاباً وأساتذة من شتى الثقافات.

إن فوائد التعاون الناجح عديدة، فالمؤسسات التي أنشأت علاقات في ما بينها لا تتبادل ما بلغته من معارف وما اكتسبته من خبرات فحسب، وإنما تتيح للطلاب وهيئات التدريس فرصاً طيبة لأن يدرسوا ويعملوا في الخارج، ويتهيؤوا بذلك للعمل في سوق عالمي. وإذا أردنا أن نكسر هذه المساعي والجهود بالنجاح وأن يحالفها التوفيق، فلا بد أن تكون هذه الخطوات انتقائية ومركزة على التميز العلمي لا بل ومتجددة فيه ولن يتسنى للتعاون الدولي أن يقطف ثمار الاستثمار فيها إلا إذا تمت استدامته على المدى البعيد، وعاد بالنفع على طرفيه وتمكن من بث الثقة والطمأنينة التامة بين الشركاء.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة وأتقدم بالشكر لمحرري هذا التقرير، وهم الأستاذ الدكتور ستيف باسكرفيل وفيونا مكليود ونيكولاس سوندرز وكذلك جو أتوول وكارولين كامبيل وكاترين مارستون والبروفسور روبين ميدلهرست والبروفسور بول ويبيلي. فما كان لهذا التقرير أن يرى النور إلا بعلمهم وخبراتهم.

عسى أن يجد شركاء الخارج في هذا الدليل عوناً لهم على فهم التعليم العالي في المملكة المتحدة، وأن تستعين به مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة في أنشطتها الدولية، وأن يجد كلاهما فيه ما ينشد من معلومات يقيمان على أساسها شراكات بعيدة المدى تكمل بالنجاح.



د. جوانا نيومان

مديرة

وحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة المتحدة

ملخص تنفيذي

١. تم إعداد هذا الدليل بناءً على طلب من وحدة أوروبا والشؤون الدولية التابعة لهيئة التعليم العالي بالمملكة المتحدة ليكون عوناً لجامعات الخارج في إقامة شراكات ناجحة وإجراء أنشطة تعاونية مع جامعات المملكة المتحدة ويقدم معلومات واضحة ودقيقة لشركائنا الدوليين الراغبين في توثيق تفعيل التعاون مع جامعات المملكة المتحدة.
٢. يهدف هذا الدليل إلى إبراز الخلفية التاريخية لمنظومة التعليم العالي في المملكة المتحدة وإيضاح كيفية عملها. وتقديم معلومات عن أنواع فرص التعاون المتاحة وما ينبغي أن تتفهمه المؤسسات الخارجية من اعتبارات هامة قبل أن تشرع في إقامة أي شراكات.
٣. إن ما يقوم فيما بين المؤسسات الأكاديمية من شراكات غالباً ما يكون محصلة ما نشأ من علاقات تعاونية أكاديمية على الصعيد الفردي؛ ولكن مع ازدياد المخاطر والفوائد المحتملة للتعاون الخارجي مؤخراً، بدأت الجامعات والكليات بإدارة شراكاتها الدولية إدارة أكثر فعالية.
٤. إن المنافسة المتزايدة أثرت على كيفية نظر جامعات المملكة المتحدة إلى تطلعاتها وكيفية حفاظها على قدرتها التنافسية الدولية. هناك تحول استراتيجي في طور الحدوث - بمنأى عن التركيز على استقدام الطلاب الأجانب (وهو ما نجح فيه قطاع التعليم العالي المملكة المتحدة) وسعيًا إلى صياغة مفهوم لتدويل بعيد المدى وأكثر اعتماداً على الشراكة من ذي قبل.
٥. ما برحت الحكومات في مختلف أنحاء العالم تشجع جامعاتها على اعتماد الخطة الدولية وتدويل مؤسساتها. ويجري هذا التشجيع عن طريق دعم قطاعات التعليم العالي فيها وتيسير سبل تعاونها على صعيد مؤسساتي مع شركاء عالميين في مجال التعليم والبحوث.
٦. تمت الاستعانة لدى إعداد الدليل بحصيلة خبرات العديد من الكتاب الذين أسهموا في كتابة كل فصل من فصوله. وفيما يهدف الدليل إلى تقديم أحدث المعلومات المتوفرة، ننصح القارئ الكريم بالتأكد من عدم بطلانها والحصول على المزيد من المعلومات، لا سيما فيما يخص الفصل لثالث (قواعد الهجرة ومنح التأشيرات) والفصل السادس (مسائل قانونية).
٧. يقع الدليل في ستة فصول. وقد صمم كل فصل من فصوله بحيث يقدم موجزاً لما ينبغي لجامعات الخارج معرفته قبل الدخول في أي نشاط شراكة مع المملكة المتحدة:
 - الفصل الأول: نظرة عامة على نظام التعليم العالي في المملكة المتحدة
 - الفصل الثاني: ضمان الجودة في التعليم والبحث العلمي
 - الفصل الثالث: تدويل التعليم العالي في المملكة المتحدة
 - الفصل الرابع: التعاون مع جامعات المملكة المتحدة في التعليم
 - الفصل الخامس: التعاون مع جامعات المملكة المتحدة في مجال البحوث
 - الفصل السادس: مسائل قانونية

نظرة عامة على نظام التعليم العالي في المملكة المتحدة

١

عراقفة في التاريخ

يتميز التعليم العالي في المملكة المتحدة بعراقفة تاريخه. وفيما لا تتوافر لدينا تواريخ أكيدة، هناك وثائق تشير إلى بدء التدريس في مدينة أكسفورد عام ١٠٩٦، ما يجعل جامعة أكسفورد أقدم جامعة في العالم الناطق بالإنجليزية. وقد احتفلت جامعة كامبريدج بعيدها المئوي الثامن في عام ٢٠٠٩، وأحييت ذكرى رابطة العلماء الذين كان أول تجمع لهم في مدينة كامبريدج عام ١٢٠٩. وتأسست ثلاث جامعات اسكتلندية - سانت أندروز وجلاسجو وأبردين - في القرن الخامس عشر بموجب مرسوم بابوي، ثم أنشئت الجامعة الرابعة، وهي جامعة إدنبرة، في عام ١٥٨٣ بموجب ميثاق ملكي.

١-١

شهد التعليم العالي في المملكة المتحدة توسعات كبيرة في القرن التاسع عشر إذ منحت موثيق ملكية لكلية سانت ديفيدز كوليدج في لامبتر (والتي أصبحت في ما بعد جزءاً من جامعة ويلز)، وجامعة درم، وجامعة كينغز كوليدج لندن، وكلية لندن الجامعية (University College London)، وشهدت أواخر ذلك القرن تأسيس كليات للطب والعلوم في كبرى مدن إنجلترا الصناعية، اندمج بعضها في نهاية الأمر مكوناً ما أصبح يعرف بـ "جامعات القرميد الأحمر" (redbrick universities) التي تضم جامعات بيرمينغام وبريستول وليدز وليفربول ومانشستر وحينما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، كان بالمملكة المتحدة تسع جامعات وعدد من الكليات الجامعية، وحصل كثير من طلابها على شهادات جامعية خارجية من جامعة لندن.

٢-١

خلال العقدين الخامس والسادس من القرن التاسع عشر، وتلبيةً لحاجات السكان الذين كان عددهم آخذاً في الازدياد، واقتصاد يصبح أكثر وأكثر اعتماداً على التكنولوجيا، قررت حكومة المملكة المتحدة توسيع قطاع التعليم العالي. وشرعت منذ عام ١٩٥٦ في إنشاء كليات جديدة لتدريس التكنولوجيا المتقدمة، ثم منحتها المكانة الجامعية عام ١٩٦٦. جامعات أستون وياث وبرادفورد وبرونيل وسيتي ولأفبرو وسالفورد وسري جميعها صارت جامعات بالطريقة ذاتها، وأضحى معهد العلوم والتكنولوجيا بجامعة ويلز جزءاً مكوناً لما يعرف الآن بجامعة كارديف عام ١٩٨٨، وتلتها ثلاث عشرة جامعة أخرى حصلت على المكانة الجامعية خلال هذين العشريين، منها جامعتا هال وليستر اللتان كانتا كليتين جامعتين سابقاً، كما تم إنشاء سبع جامعات جديدة هي: إبست أنغليا وإسيكس وكنت ولانكستر وساسكس وويريك وبورك.

٣-١

شهد عام ١٩٩٢ توسعات أخرى حين منحت حكومة المملكة المتحدة بموجب قانون التعليم العالي والإضافي^١ المكانة الجامعية لخمسة وثلاثين معهداً من المعاهد الفنية ولعدد من المؤسسات الأخرى، كان معظمها في الأصل كليات للتعليم العالي والإضافي. ومنذ ذلك التاريخ، منحت المكانة الجامعية لعدد قليل من مؤسسات التعليم العالي الأخرى. ويشار إلى هذه الجامعات في جملتها بجامعات "ما بعد ٩٢" أو الجامعات "الحديثة"، غير أنه يجب التنويه بأن العديد منها يتمتع بتاريخ عريق ومشرف كمؤسسات مهنية.

٤-١

هذا التوسع التدريجي يعني أن التعليم العالي في المملكة المتحدة متوفر اليوم في مجموعة متنوعة من المؤسسات التي تعرف جميعها باسم مؤسسات التعليم العالي (HEIs). ويتمتع العديد منها اليوم بشهرة دولية، وذاع صيتها عالمياً بفضل تفوق في مجال البحوث وجودة تعليمية عالية بنتهما على مّ السنين، أو كما في بعض الحالات، في بادئ عهدا ككليات متخصصة.

٥-١

وذلك التنوع يعني أن لكل من الطلاب وشركاء التعاون الدوليين المحتملين أن يختاروا ما شاءوا؛ إلا أنه من الضروري أن تختار الأطراف المعنية المؤسسة التي تناسب اهتماماتهم واحتياجاتهم. والغرض من هذا المنشور هو تقديم معلومات واضحة ودقيقة يستعين بها شركاؤنا الدوليون ممن يسعون إلى تعاون وثيق وفعال مع مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة.

٦-١

أرقام وحقائق هامة

٧-١

إن صلاحيات منح الشهادات الجامعية في المملكة المتحدة ينظمها القانون، ولا تعترف السلطات الوطنية إلا بالمؤسسات التي منحت صلاحيات منح الشهادات الجامعية بموجب ميثاق ملكي أو بمقتضى قانون برلماني. وتعرف هذه المؤسسات باسم "الجهات المعترف بها" وتشمل كافة جامعات المملكة المتحدة وبعض كليات التعليم العالي والتعليم المتخصص أيضاً. وهناك أكثر من ٧٠٠ كلية ومؤسسة ليست لديها صلاحيات منح الشهادات الجامعية، غير أنها تقدم برامج دراسية تمكن من الحصول على شهادات جامعية معترف بها. وهي وتعرف باسم "الجهات المدرجة"، ويقصد بها تلك المؤسسات التي تقدم في الوقت الراهن برامج دراسية تؤدي للحصول على شهادات جامعية تمنحها الجهات الـ "معترف بها".^٢ هذا فضلاً عن أنه منذ عام ٢٠٠٨ في إنجلترا، و ٢٠١٠ في ويلز، أصبح بإمكان مؤسسات التعليم الإضافي التقدم إلى مجلس شورى الملكة بطلب للحصول على صلاحيات تخولها منح "شهادات تأسيسية".^٣

٨-١

يسهم قطاع التعليم العالي في المملكة المتحدة بما لا يقل عن ٥٩ مليار جنيهًا أسترلينياً في اقتصاد المملكة المتحدة، ويولّد حوالي ٢,٣ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.^٤ ويجلب الطلاب الدوليين حوالي ٤,٥ مليار جنيهًا أسترلينياً سنوياً إلى المملكة المتحدة، بين إيراد رسوم المؤسسات ومصروفاتهم خارج الحرم الجامعي. بحسب إحصائية أجراها معهد بحوث السياسات العامة،^٥ كما تؤدي الجامعات والكليات دوراً محورياً في حياة البلد الثقافية والاجتماعية والتجارية.

٩-١

مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة كثيرة التنوع من حيث حجمها، ولا يتجاوز عدد الطلاب في خمس المؤسسات التعليمية ٣,٥٠٠ طالب، بينما يفوق عددهم في كبرها الـ ٤٠,٠٠٠ طالب. وتعتبر الجامعة المفتوحة نوعاً آخر من مؤسسات التعليم العالي؛ فهي توفر فرصة التعليم عن بعد لأكثر من ٢٠٩,٠٠٠ طالب بدوام جزئي في كافة أنحاء المملكة المتحدة والعالم. وفي عام ٢٠٠٩/١٠ بلغ عدد الطلاب المسجلين في برامج دراسية تمنح شهادات جامعية بمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة ٢,٤٩٣,٤١٥ طالب، منهم ٤٠٥,٨٠٥ (أي أكثر من ١٦ في المائة) طالب من الخارج و ٢٨٠,٧٦٠ طالب (١١ بالمائة) محل إقامتهم القانونية "خارج الاتحاد الأوروبي". ويمثل الطلاب أكثر من ٢٠٠ بلد، ويفد أغلبهم من الصين والهند، تليهما نيجيريا والولايات المتحدة وماليزيا وعدد من دول الاتحاد الأوروبي. وهكذا فإن المملكة المتحدة لديها حقا بعض من أكثر الجامعات "دولاً" في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

١٠-١

وتبقى المملكة المتحدة أكثر المقاصد رواجاً بين الطلاب، تليها الولايات المتحدة بنسبة ١٠ بالمائة من سوق الطلاب الدوليين (انظر جدول رقم ١). هذا فضلاً عن أن هناك حوالي ٢٠٠,٨٠٠ طالب مسجلين في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة يدرسون في الخارج، إما في حرم جامعي فرعي، أو عن طريق برامج لـ "التعلم المرن أو الموزّع أو التعلم عن بعد" أو من خلال أشكال أخرى من أشكال التعليم المشترك.

٢ اتبعوا الروابط التالية <http://www.dcsf.gov.uk/recognisedukdegrees/> لمطالعة القائمة الكاملة التي تضم ١٥٧ مؤسسة في المملكة المتحدة مخولة منح الشهادات الأكاديمية وقائمة "الجهات المدرجة" الحالية.

٣ الشهادات التأسيسية هي عبارة عن مؤهلات في التعليم العالي تجمع بين الدراسة الأكاديمية والتعلم القائم على العمل وتصممها الجامعات والكليات وأرباب العمل تضامياً. وتتوافر في طائفة من التخصصات المرتبطة بالعمل وتفتضي عموماً ما يعادل الدراسة بدوام كامل لعامين، ويمكن مطالعة المزيد عن صلاحيات منح درجات التأسيس على: <http://www.qaa.ac.uk/reviews/dap/default.asp>

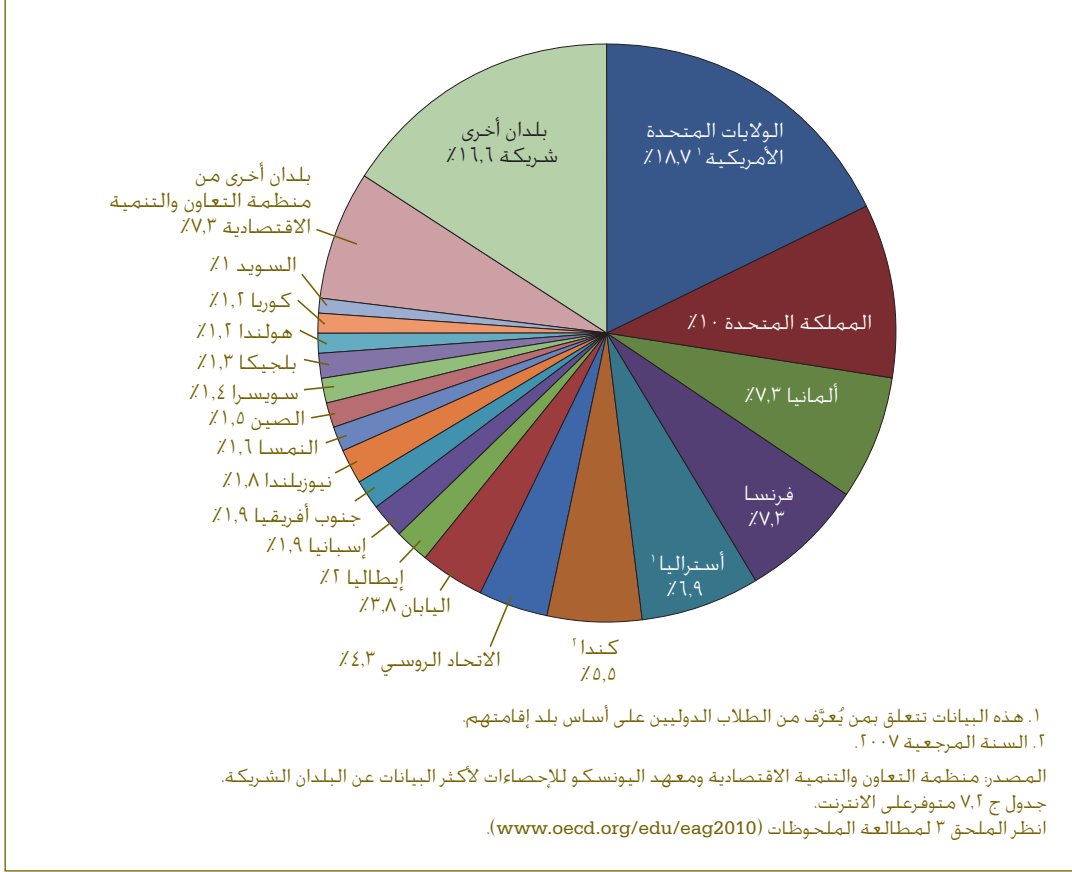
٤ انظر: <http://www.universitiesuk.ac.uk/Publications/Documents/EconomicImpact4Full.pdf> الصفحات ١٨-٢١. الأرقام المذكورة تعود إلى عام ٢٠٠٧/٠٨ أي آخر عام تتوفر عنه معلومات.

٥ معهد بحوث السياسة العامة، بيان صحفي، ٢٢ فبراير ٢٠١١. يمكن مطالعة عرض بالأرقام يوضح التأثير الاقتصادي بحسب المنطقة على: <http://www.ippr.org/pressreleases/?id=4355>

جدول رقم ١

توزيع الطلاب الأجانب في المرحلة الثالثة (أي مرحلة التعليم ما بعد الثانوي) بحسب بلد المقصد (٢٠٠٨)

النسبة المئوية لطلاب المرحلة الثالثة الأجانب المسجلين في كل بلد من بلدان المقصد والذين أبلغت بهم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية



بلغ عدد الطلاب الذين كانوا يدرسون بشكل كلي أو رئيسي في الخارج للحصول على شهادة من إحدى مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة حوالي ٤٠٨.٦٨٥ طالباً في عام ٢٠٠٩/١٠. وكان ٦٨.٤٥٠ (١٦,٧ بالمائة) من إجمالي عدد الطلاب يدرسون في مؤسسات داخل الاتحاد الأوروبي. بينما بلغ عدد الطلاب الذين يدرسون خارج الاتحاد الأوروبي ٣٤٠.٢٣٥ (٨٣,٣ بالمائة). وعلى الرغم من أن هناك طالباً من كل خمسة طلاب مسجل في أحد برامج الدراسات العليا المُدرّسة، فإن أكثر من ثلاثة أرباع الطلاب كانوا يدرسون من أجل الحصول على مؤهلهم الجامعي الأول^٦.

نوع الدراسة	عدد الطلاب
حرم جامعي فرعي	١١.٤١٠
التعلم عن بعد	٧٤.٠٠٠
ترتيبات تعاونية	١١٥.٠٠٠
منظمات شريكة في الخارج	٢٠٨.٠٠٠

فيما يختص بالعاملين، قامت مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة عام ٢٠٠٩/١٠ بتوظيف ١١٧.٩٣٠ أكاديمياً بدوام كامل و ٦٣.٦٦٥ بدوام جزئي. وإذا أضفنا فئات العاملين الأخرى، (أي الإداريين وغيرهم من أفراد الدعم)، فإن إجمالي عددهم يتجاوز حسب التقديرات ٣٧٥.٠٠٠.

٦ يمكن مطالعة الأرقام الأديق في وكالة إحصاءات التعليم العالي، الطلاب في مؤسسات التعليم العالي، ٢٠١٠/٢٠٠٩ (فبراير ٢٠١١)، الجدولين ٣ و ٢١ لمطالعة تحليل مفصل لأنشطة الطلاب الدوليين من السوق، انظر الوحدة الدولية للتعليم العالي في المملكة المتحدة، التعليم العالي الدولي... حقائق وأرقام (أغسطس ٢٠١٠)، ص ١١.

هيئة الأكاديميين (باستثناء غير النظاميين)
في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة، ٢٠٠٨/٠٩

المجموع	دوام جزئي	دوام كامل	إجمالي الهيئة الأكاديمية
١٧٩.٠٤٠	٦١.٥٧٥	١١٧.٤٦٥	
%٤٣	%٥٤	%٣٨	إناث %
%٧٨	%٨٩	%٧٢	ممول بالكامل من المؤسسة التعليمية %
%٢	%٢	%٢	ممول من هيئة الخدمات الصحية الوطنية/الطب العام أو طب الأسنان العام أو دائرة الصحة %
%٢٢	%١١	%٢٨	بحث علمي فقط %
%٣	%٣	%٣	معوقون * %
%٢٢	%١٦	%٢٦	من غير حاملي الجنسية البريطانية %

* على أساس أفراد الهيئة العاملة ذوي الإعاقات المعروفة. يتم الإفصاح عن الإعاقة من قبل الشخص المعني بنفسه.

الهيئة الأكاديمية بحسب نطاق الرواتب

١.٦٨٥	١.٥٠٠	١٨٥	راتب تعاقدي يقل عن ١٧.٠٢٦ جنيهًا أسترلينيًا
٢.٤٩٥	١.٣٨٠	١.١١٥	راتب تعاقدي يساوي أو يزيد على ١٧.٠٢٦ جنيهًا أسترلينيًا ويقل عن ٢٢.٧٦٥ جنيهًا أسترلينيًا
٢١.٠٣٥	٩.٨٥٥	١١.١٨٠	راتب تعاقدي يساوي أو يزيد على ٢٢.٧٦٥ جنيهًا أسترلينيًا ويقل عن ٣٠.٥٩٤ جنيهًا أسترلينيًا
٥٨.٢٨٥	٢٤.٨٠٠	٣٣.٤٨٥	راتب تعاقدي يساوي أو يزيد على ٣٠.٥٩٤ جنيهًا أسترلينيًا ويقل عن ٤١.١١٨ جنيهًا أسترلينيًا
٥٧.٩٦٥	١٠.٢٨٠	٤٧.٦٨٥	راتب تعاقدي يساوي أو يزيد على ٤١.١١٨ جنيهًا أسترلينيًا ويقل عن ٥٥.٢٥٩ جنيهًا أسترلينيًا
٢٧.٠٥٠	٣.٥٤٥	٢٣.٥٠٥	راتب تعاقدي يساوي أو يزيد على ٥٥.٢٥٩ جنيهًا أسترلينيًا

الهيئة الأكاديمية بحسب السن

%٢٨	%٢٦	%٢٩	% يساوي أو يقل سنهم عن الـ ٣٥ عاماً
%١٨	%٢٤	%١٥	% يساوي أو يتجاوز سنهم الـ ٣٥ عاماً

يُقصد بالهيئة الأكاديمية كل من كانت وظيفتهم الأولى التدريس و/أو البحث العلمي ولا تشمل إلا من يعملون بما يساوي ٢٥% من الدوام الكامل على الأقل.

هيئة العاملين بدوام كامل هم كل من تنص عقودهم صراحة على أن أنهم موظفون بدوام كامل.

يشار بالسن إلى ما كانه بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٠٨.

المصدر: وكالة إحصاءات التعليم العالي (HESA) (٢٠١٠). موارد مؤسسات التعليم العالي ٢٠٠٧/٠٨

يبلغ عدد الموظفين بعقود تدريس فقط ما نسبته ٢٦ بالمائة من الهيئة الأكاديمية، بينما يبلغ عدد الباحثين بدوام كامل ما نسبته ٢٢ بالمائة منها، إلا أنه يتوجب على الغالبية (٥٢ بالمائة) المشاركة في كلا هذين النشاطين. و معظم الأكاديميين حائزون على شهادة الدكتوراة ويتمتع كثيرون منهم بمؤهلات مهنية، والأغلبية المطلقة لهؤلاء الأكاديميين (٦٦ بالمائة) يعملون بعقود دائمة أو مفتوحة بينما يتم توظيف الباقيين لمدد محددة وغالبا ما يكون ذلك ضمن إطار مبادرات أو مشاريع ممولة من الخارج.^٧

الحكومة والإدارة والتمويل

١٢-١

مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة لا تملكها ولا تديرها الحكومة، وإنما هي كيانات شرعية مستقلة لها مجالس أو هيئات حاكمة مسؤولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي لهذه المؤسسات ومراقبة سلامتها المالية والتأكد من فعالية إدارتها، وفيما تتلقى جميع مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة - فيما عدا واحدة فقط^٨ - تمويلاً من الأموال العامة يشكل نسبة مئوية ما من إجمالي دخلها، فإن الحكومة لا تدير هذه الأموال إدارة مباشرة وإنما تعمل من خلال سلسلة من مجالس التمويل لتزويد المؤسسات بالدعم المالي والتوجيهات العامة^٩، ويقوم كل بلد من بلدان المملكة المتحدة حالياً بتطوير سياسة التعليم العالي فيه تطويراً منفرداً به عن البلدان الأخرى. وذلك لأغراض كثيرة. ولكل من الحكومة الاسكتلندية وحكومة مجلس ويلز والسلطة التنفيذية لأيرلندا الشمالية مسؤولياته المحددة والمختلفة في ما يختص بجوانب معينة من التعليم العالي والسياسات الطلابية. وليس لهذه الجهات الحكومية دور مباشر في تحديد ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي من برامج دراسية أو توجيه ما يظلم به الأكاديميون من بحوث علمية، فتوظيف العاملين في هيئة الدعم والهيئة الأكاديمية يتم من قبل المؤسسات نفسها وليس من قبل الدولة، كما أن التفاوض على رواتبهم يجري على المستوى الوطني من خلال هيئة مشتركة تمثل كلاً من الإدارة والاتحادات العمالية، ويقدم ما يتفقون عليه بصورة توصيات للكليات والجامعات المشاركة.

١٣-١

تعني بنية الحكومة هذه أن جامعات المملكة المتحدة مؤسسات مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي وذات صيتها بجدارة وبشكل تحسد عليه بفضل ما تتمتع به من حرية فكرية وأكاديمية. ولا غرو أن تتمتعها بالحكم الذاتي هو لعامل رئيسي في ما حصده قطاع التعليم العالي في المملكة المتحدة من نجاح عالمي في مجالات البحوث والتميز العلمي والتعليم.

١٤-١

كل مؤسسة تتخذ قراراتها فيما يختص بشروط الالتحاق بها، مثلاً، تحديد المؤهلات المطلوبة للحصول على مقعد دراسي في برنامج دراسي ما، وما تتخذه من إجراءات الالتحاق بها هو مسؤوليتها وحدها. وهناك وكالة تنسيقية مركزية تسمى هيئة خدمات القبول بالكليات والجامعات (UCAS) تتولى تلقي الغالبية العظمى من طلبات الالتحاق بدوام كامل ببرامج المرحلة الجامعية الأولى في المملكة المتحدة، والتي يتقدم بها طلاب من المملكة المتحدة أو طلاب دوليون أو من الاتحاد الأوروبي^{١٠}. وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت هيئة خدمات القبول بالكليات والجامعات بوابة إلكترونية تعرف ببوابة (UKPASS)^{١١} وتتلقى طلبات الالتحاق بالدراسات العليا، غير أن طلبات الالتحاق بأغلب برامج الدراسات العليا ما زالت ترسل مباشرة إلى الجامعة أو الكلية المعنية.

^٧ وكالة إحصاءات التعليم العالي، "جدول ب: هيئة الأكاديميين (باستثناء غير النظاميين) بحسب مصدر الراتب الأساسي الوظيفية الأكاديمية و نطاق الراتب والدور الاستاذي وشروط التعيين والجنس ٢٠٠٩/١٠" يمكن العثور عليها على الرابط «Staff Data Tables» في http://www.hesa.ac.uk/index.php?option=com_datatables&Itemid=121 انظر مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا، دليل التعليم العالي في إنجلترا (٢٠٠٩)، ص ٥، ومنه نسخة إلكترونية في: http://www.hefce.ac.uk/pubs/hefce/2009/09_32

^٨ إن جامعة باكنغهام هي مؤسسة التعليم العالي الخاصة الوحيدة في المملكة المتحدة.

^٩ وهي مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (HEFCE)، مجلس تمويل التعليم العالي والإضافي الاسكتلندي (SFC) ومجلس تمويل التعليم العالي في ويلز (HEFCW)، لا تتلقى الجامعات تمويلاً من الحكومة مباشرة إلا في أيرلندا الشمالية وذلك عن طريق مصلحة التوظيف والتعليم (DELNI)، وإليك قائمة بمواقعها الإلكترونية: <http://www.hefce.ac.uk> <http://www.sfc.ac.uk> <http://www.hefcw.ac.uk> <http://www.delni.gov.uk>

^{١٠} انظر <http://www.ucas.ac.uk>

^{١١} لمزيد من المعلومات، انظر <http://www.ukpass.ac.uk>

تعرف برامج المرحلة الجامعية الأولى عموماً بشهادة البكالوريوس وتمنح عادةً "مع مرتبة الشرف". ويستغرق إتمامها إجمالاً ثلاث سنوات في إنجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية، وأربع سنوات في اسكتلندا. أما البرامج الدراسية التي تشتمل على فترة نشاط عملي خارج المؤسسة فتستغرق عموماً أربع سنوات. وقد يستغرق بعض البرامج التخصصية والبرامج المهنية أو الاختصاصية التي تؤدي للحصول على شهادة جامعية مدة أطول. فمثلاً تستغرق دراسة الطب البشري وطب الأسنان مدة قد تصل إلى ست سنوات (بخلاف التدريب الاختصاصي الإضافي) بينما تستغرق دراسة العمارة ما يقرب من سبع سنوات.

١٥-١

أما على مستوى الدراسات العليا، فتستغرق الدراسة لنيل شهادة الماجستير عموماً سنة واحدة، بينما تستغرق شهادة الماجستير البحثي سنتين وشهادة الدكتوراه ثلاث سنوات بحد أدنى.

١٦-١

هذا فضلاً عن توفر عدد من الشهادات المهنية "دون الجامعية" في المملكة المتحدة، بما فيها الدبلومة الوطنية العليا (HND) والشهادة الوطنية العليا (HNC) ودبلومة في التعليم العالي (Dip HE) التي يستغرق إتمامها سنة واحدة أو سنتين عموماً. ويمكن الحصول على الشهادة الوطنية العليا والدبلومة الوطنية العليا من أكثر من ٤٠٠ كلية من كليات التعليم العالي والتعليم الإضافي ومن الجامعات أيضاً.

١٧-١

ومن ضمن الشهادات الأخرى التي يمكن الحصول عليها شهادة الدراسات العليا في التربية والتعليم (PGCE) مثلاً، هذا فضلاً عن أن الطلاب في إنجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية يمكنهم الحصول على درجات التأسيس المهني التي تستغرق سنتين ثم الانضمام إلى برنامج "معادلة" يحصلون عند إتمامه على شهادة جامعية شرفية.

١٨-١

يجري النظر في تعديل منظومة تصنيف الدرجات الأكاديمية العتيقة في المملكة المتحدة. في الوقت الراهن، يمنح الطلاب المرتبة الشرفية الأولى (الأولى أو 1st)، والمرتبة الشرفية الثانية من الفئة العليا (2:1)، والمرتبة الشرفية الثانية من الفئة الدنيا (2:2)، والمرتبة الشرفية الثالثة (الثالثة أو 3rd)، ومرتبة عادية (ناجح) أو درجة راسب، وذلك بدلاً من معدل التقدير التراكمي (GPA) المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى. وإن الغرض من تقرير إنجازات التعليم العالي الجديد (HEAR) الذي يتسلمه الطالب عند تخرجه هو أن يورد معلومات أكثر دقة عن إنجازات الطالب و تحصيله العلمي من تلك التي يقدمها النظام الحالي. وفي الوقت الحالي، تعكف ٣٠ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في كافة أنحاء المملكة المتحدة على تجريب هذا الاتجاه، ويتوقع أن تتبناه مؤسسات أخرى من مؤسسات التعليم العالي في أواخر عام ٢٠١١. وسيضمن تقرير إنجازات التعليم العالي صورة مطولة عن سجل الإنجازات الأكاديمية الحالي ("السجل الأكاديمي") وملحق الدبلوم الأوروبي أيضاً.^{١١}

١٩-١

يعتبر هذا وجهاً من أوجه التطور الرئيسية التي تمخض عنها انخراط مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة في ما يجري من أعمال ضمن "عملية بولونيا"، وهي مبادرة شارك فيها ٤٦ بلداً تهدف لإنشاء منطقة التعليم العالي الأوروبي التي يجري ضمنها إصلاح عديد من جوانب التعليم العالي وتطويرها من باب تيسير إمكانية مقارنة النظم والمؤهلات، ولتمكين مواطني الاتحاد الأوروبي من الانتقال بسهولة وبسر عبر حدود بلدانهم.^{١٢}

٢٠-١

إثراء التجربة الطلابية

إن كثيراً من الطلاب الشباب الذين يدرسون بدوام كامل في مؤسسات التعليم العالي في إنجلترا وويلز يترددون على مؤسسات تبعد كثيراً عن مساكن عائلاتهم. ولهذا السبب، فإن العديد من مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة توفر "مساكن مشتركة" لطلابها. لاسيما طلاب السنة الأولى، فيما لجأ بعضهم إلى القطاع الخاص لبناء مساكن جديدة داخل الحرم الجامعي أو متاخمة له. وتساهم المنافسة عموماً في خفض التكاليف ورفع الجودة. فإذا تيسر لطلاب هذه الجامعات أن يقيموا في الحرم الجامعي أو بالقرب منه، فإن أسلوب حياتهم سوف يختلف اختلافاً كبيراً عن أسلوب حياة الطلاب الذين يدرسون في بلدانهم ويعيشون مع أسرهم.

٢١-١

٢٢-١

غير أن عدد الطلاب البريطانيين الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بالقرب من منازلهم أخذ في التزايد منذ بضع سنين مضت. ولم يعد ينظر إلى الطالب البريطاني تلك النظرة التقليدية على أنه طالب يتراوح عمره بين ١٨-٢١ عاماً يدرس بدوام كامل للحصول على شهادة جامعية ويعيش بعيداً عن أهله؛ إذ لم تعد هذه النظرة تعكس الواقع. هناك حالياً ما يزيد على ٧٩٥.٠٠٠ طالب يدرسون بدوام جزئي وغالبية الطلاب يتجاوزن ٢١ عاماً من العمر. وكثير منهم يجمعون بين الدراسة والعمل والتزامات أخرى يضطلعون بها داخل مجتمعاتهم المحلية. ويسافر ثلث طلاب الدوام الكامل تقريباً مسافة لا تتجاوز ١٢ ميلاً حتى يصلوا إلى أماكن دراستهم. وقد يعتبرون من أهل المنطقة. وأكثر من ثلثي الطلاب يسافرون مسافة لا تتجاوز ٦٢ ميلاً إلى أماكن دراستهم. والطلاب اليوم هم في أغلب الوقت أكثر انخراطاً في مجتمعاتهم المحلية منهم في جامعاتهم. ولعل هذا الاتجاه سوف يستمر في ضوء الاهتمام المتزايد بالتعلم المرين عن بعد.

٢٣-١

يقع على مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة التزام قانوني بدعم طلابها في تأسيس شكل ما من أشكال الاتحاد "الطلابي" - التي تُعرف أحياناً برابطة الطلاب أو مجلس تمثيل الطلاب (في اسكتلندا). وتهدف هذه المنظمات إلى العمل مع مديري المؤسسة نيابة عن الطلاب أجمع وتسعى إلى توفير مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية والرياضية والمجتمعية الملائمة لهم.

التمويل

٢٤-١

يبلغ إجمالي الاعتمادات التمويلية التي تلقتها كليات المملكة المتحدة وجامعاتها ٢٦,٨ مليار جنيه استرليني في عام ٢٠٠٨/٠٩. جاء أكثر من ثلثها من إدارة العمل التجاري والابتكار والمهارات (BIS) الحكومية. وقامت جهات التمويل الأربع بالمملكة المتحدة المشار إليها أنفاً بتوزيعها على شكل منح. وتخصص مجالس التمويل أغلب اعتماداتها التمويلية للتدريس والبحث وفقاً لنماذج معينة. ويتوقف تخصيص الموارد للدراسة والتعليم بشكل كبير على عدد الطلاب الذين يدرسون في كل مؤسسة و"مزيج" المواد الدراسية التي تدرّس فيها. فيما يتوقف حجم الدعم المالي المخصص للبحث بشكل كامل تقريباً على نوعية ذلك البحث وحجمه. ويشكل مجموع الأموال التي ترصدها مجالس التمويل حالياً أضخم مصدر من مصادر دخل مؤسسات التعليم العالي. رغم أن الجامعات تتباين عبر القطاع في النسبة المئوية لإجمالي الاعتمادات التمويلية التي تلقاها من مصادر التمويل العامة.^{١٤}

٢٥-١

ومع هذا، أعلنت حكومة المملكة المتحدة مؤخراً عن نيتها في تغيير آلية التمويل الحالية في إنجلترا بدءاً من ٢٠١٢/١٣ بغرض زيادة دخل التعليم المتأني من الطلاب مع تقليل ما تقدمه مجالس التمويل للمؤسسات من منح مالية. وكما أكد وزير العمل التجاري والابتكار والمهارات في خطابه الموجهة إلى مجلس إنكلترا للتعليم العالي والمتعلقة بموضوع المنح، فإن حرية الطالب في الاختيار سوف تكون المحرك الرئيسي للجودة والتمويل أيضاً؛ أما مؤسسات التعليم العالي فعليها أن تتجاوب أكثر مع ما لدى الطلاب وأرباب العمل من حاجات متغيرة إلى مهارات عالية المستوى يحتاجها سوق العمل وذلك كي تضمن قدرتها على المنافسة في بيئة التمويل الجديدة.^{١٥} و سيتم نشر "كتاب أبيض" في النصف الأول من ٢٠١١ يتم فيه استعراض ما لدى الحكومة من رؤية شاملة و خطط مستقبلية في ما يختص بالتعليم العالي الذي يتلقى أموالاً عامة في إنجلترا.^{١٦} ويبقى مدى تأثير ذلك على تطوير السياسات في المناطق المتبقية من المملكة المتحدة طي المجهول.

٢٦-١

إن التمويل الحكومي للبحث العلمي يُدار وفقاً لما يعرف بنظام "الدعم المزدوج". ويأتي الشق الأول منه في صورة "منحة مقطوعة" من مجالس التمويل أنفة الذكر. وتخصص لدعم بنية البحث العلمي التحتية في المملكة المتحدة وتمكن كل جامعة من الجامعات المعنية من إجراء ما شاءت من بحوث علمية وفقاً لرسالاتها وأولوياتها. أما الشق الثاني فإنه يوفر منحاً لعقود وبرامج للدراسات العليا ومشروعات بحثية معينة. وتسلم عن طريق المجالس البحثية السبعة - وهي جهات عامة منوطة باستثمار الأموال العامة في العلم والبحوث العلمية في المملكة المتحدة - إضافةً إلى اعتمادات تمويلية إضافية تُجمع من المؤسسات الخيرية وقطاع الصناعة والاتحاد الأوروبي وهيئات حكومية أخرى في المملكة المتحدة.^{١٧}

١٤ مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (HEFCE). دليل التعليم العالي في المملكة المتحدة (٢٠٠٩). ص ٧. انظر الرسم البياني في ص ٨ الذي يشير إلى المصادر الأخرى لتمويل مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة. يمكن العثور على الأرقام الاحداث لعام ٢٠٠٩/١٠ في البيان الصحفي لوكالة إحصاءات التعليم العالي (HESA) ١٥٧.

http://www.hesa.ac.uk/index.php?option=com_content&task=view&id=1985&Itemid=161

١٥ انظر <http://www.bis.gov.uk/assets/biscore/higher-education/docs/h/10-1359-hefce-grant-letter-20-dec-2010.pdf>

١٦ خطاب أمين الدولة إلى مجلس تمويل التعليم العالي بشأن المنح: <http://www.hefce.ac.uk/news/hefce/2010/grant1112/> يمكن تنزيل دورية مجلس التمويل "تمويل الجامعات والكليات لعامي ٢٠١٠/١١ و ٢٠١١/١٢" (٢٠١١/٠٥) على الرابط التالي: <http://www.hefce.ac.uk/pubs/circlets/2011/>

١٧ لمزيد من المعلومات عن مجالس البحث العلمي، انظر <http://www.rcuk.ac.uk> والفصل الخامس أدناه.

٢٧-١

منذ عام ١٩٨٦، أصبح تخصيص الاعتمادات التمويلية من قبل مجالس التمويل للبنية التحتية للبحث العلمي بالمؤسسات التعليمية خاضعاً لمراجعة دورية تجريها لجنة مكونة من أكاديميين نظراء للوقوف على جودة البحث العلمي في التعليم العالي، في ما يعرف بتمرينات تقييم البحث العلمي (RAE). وهناك إرث غني من الأعراف والتقاليد المتبعة في البحث العلمي في كافة المواد الدراسية بمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة على اختلاف أنواعها؛ وقد أُجري آخر تمرين من تمرينات تقييم البحث العلمي في عام ٢٠٠٨ وقام بمنح درجتي التصنيف الأعلى *4 (”رائد عالمياً“) و*3 (”متميز عالمياً“) إلى ٥٤ بالمائة من الأبحاث العلمية التي تقدمت بها ١٥٩ كلية وجامعة شاركت في التمرين. وسوف يُستبدل هذا النظام اعتباراً من عام ٢٠١٤ بالهيكل التنظيمي للتميز البحثي (REF).^{١٨}

٢٨-١

فيما تتلقى مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة قدراً كبيراً من التمويل من مصادر عامة، فإنها تحقق دخلاً لا يستهان به من خلال ما توفره من مرافق التغذية وتقديم خدماتها للشركات التجارية، من مثل بحوث إبرام العقود والاستشارات والتدريب، وما يسدده الطلاب الدوليون من رسوم دراسية وما تتلقاه من هبات وما يردها من جهات خيرية.

٢٩-١

هذا فضلاً عن أن مؤسسات التعليم العالي الإنجليزية ما برحت تتلقى إيرادات إضافية منذ سبتمبر ١٩٩٨، وذلك في صورة رسوم دراسية سنوية تحصلها من طلاب المملكة المتحدة كمساهمة منهم في تكلفة تعليمهم. ومع هذا، هناك العديد من آليات الدعم المالي من فروض ومنح معيشية تمنح بناءً على فحص موارد الطالب لمساعدة الطلاب على سداد هذه الرسوم وتحمل تكاليف المعيشة أثناء فترة الدراسة. كما يتم تحصيل مساهمات الرسوم الدراسية من الطلاب الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي في ويلز وأيرلندا الشمالية، غير أن تلك المساهمات رُفعت حالياً عن كاهل الطلاب الاسكتلنديين وطلاب الاتحاد الأوروبي الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي في اسكتلندا. ونقول بإيجاز إن الرسوم الدراسية وتدابير التمويل الطلابي تختلف باختلاف المؤسسة التعليمية في أنحاء المملكة المتحدة، وعلى الأرجح أن يعاد النظر فيها جوهرياً على مدى السنوات المقبلة.^{١٩}

٣٠-١

لا تتلقى مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة تمويلاً لأنشطتها الدولية ولا يمكنها أن تستعين باعتماداتها التمويلية العامة للوفاء بتكاليف اجتذاب الطلاب من الخارج وتعليمهم. وبالمثل، ينبغي أن يحقق كل عمل يجري بالتعاون مع الشركاء الدوليين إيراداً مالياً يغطي تكاليفه، وإلا وجب استرداد هذه التكاليف من مصادر دخل غير عامة.

٣١-١

وجدير بالذكر أخيراً أنه إذا ما قارنا غالبية مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة، ما عدا جامعتي أكسفورد وكامبريدج، بكبرى الجامعات الأمريكية، نجد أنها لم تنجح إلى الآن إلا في اجتذاب هبات صغيرة فحسب من المؤسسات الخيرية ومؤسسات العمل التجاري. وليس منها ما يُموّل تمويلًا مباشرًا من أي منظمة دينية رغم ما لدى بعضها من انتماءات دينية أخرى. وإن نظام الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية هو إلى حد كبير أكثر تشجيعاً للهبات الخيرية من نظيره في المملكة المتحدة، وقد يصير بعد بضع سنوات أحد المصادر الرئيسية التي تدر دخلاً غير حكومي على كثير من المؤسسات في المملكة المتحدة.

منارة التميز

فوائد الحكم الذاتي

٣٢-١

تعتبر مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة، على تنوعها كما وكيفاً، مقوماً رئيسياً من مقومات الحكم الذاتي لهذه المؤسسات. وإن نهج المنح المقطوعة ومرونة الجمع بين تمويل البحث العلمي ومدى جودته تكفل لهذه المؤسسات حرية اختيار كيفية إنفاق مواردها وتمكنها من الاستثمار في البحث العلمي الابتكاري ومن تطوير مجالات خبرة جديدة ودعم العمل الاستكشافي في مشروعات ذات فوائد محتملة بالغة رغم شدة خطورتها. تمكنها أيضاً من تطوير شراكات مع القطاعات العامة والخاصة والتنطوية، فيما بينها وبين أطراف التعاون الدولي، ومن تحقيق أثر اجتماعي أعمق من خلال إفادة السوق بما تخلص إليه أبحاثها من نتائج. كما يقوم هذا النموذج التمويلي بتهيئة مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة لأن تتجاوب تجاوباً مرناً مع الاحتياجات المتجددة، في الوقت ذاته الذي تقوم فيه بحماية جوانب البحث العلمي الحيوية وتمييزها. وقد أثمر هذا النموذج عن نتائج بحثية ذات مستوى عالمي وأدى إلى إرساخ المملكة المتحدة كقاعدة عالمية للبحوث لا يسبقها في ذلك سوى الولايات المتحدة الأمريكية. كما

١٨ لمزيد من المعلومات عن تمرينات تقييم البحث العلمي (RAE) وهيكل تنظيم التميز البحثي (REF)، انظر <http://www.rae.ac.uk> وكذلك <http://www.hefce.ac.uk/research/ref> انظر الفصل الثاني أيضاً في ”تقييم البحث العلمي: جودته وجدواه“.

١٩ دليل التعليم العالي في المملكة المتحدة، ص ١٠-١١

أنها أوجدت مناخاً يتيح لطلاب الدراسات العليا فرص التدرب والتطور، ويمكن أكاديميها من الانخراط في مجتمعات البحث العلمي القومية والدولية على أعلى المستويات.^{٢٠}

الجمع بين التدريس والبحث العلمي

إن الجمع بين التدريس والبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة يعتبر دعامة أساسية من دعائم هذا القطاع. وفيما يثير الجدل السياسي والمحركات الاقتصادية الوطنية حيناً بعد حين أسئلة عن طبيعة العلاقة التي تجمع بينهما وقيمتها، فإن الجمع بين التدريس والبحث العلمي في محيط المؤسسات يبقى محورياً مركزياً لمفهوم مؤسسة التعليم العالي في المملكة المتحدة. وفي واقع الأمر أن المعايير الحكومية لقطاع التعليم العالي بالمملكة المتحدة قد أكدت مراراً وتكراراً على أن التعليم العالي "يشمل التعليم والتعلم والمنح الدراسية والبحث العلمي" ويجزم اللورد بيرينغ في تقريره لعام ١٩٩٧ بأن "تلك الأنشطة هي في صميم التعليم العالي حيث ينبغي أن تكون".^{٢١} واتساقاً مع هذه الرؤية، فإن تشجيع التعلم الاستقلالي والمتمحور على للطالب يعتبر عنصراً أساسياً من العناصر المكونة للتجربة الدراسية الطالب في المملكة المتحدة، والتي يثرها إثراءً مباشراً هذا التفاعل بين التدريس والبحث العلمي. ولا عجب إذا اعتبرنا أن مهارات الاستقصاء والتقييم - والتي هي محور إجراء البحث العلمي والمنح الدراسية - من المقومات الأساسية التي تمكن خريجي المملكة المتحدة من بناء الاقتصاد المعرفي العالمي والمنافسة في هذا المجال.

قوائم الجامعات العالمية

وفي ضوء ما أوردناه من أسباب، طالما تم اعتبار مؤسسات التعليم العالي البريطانية من بين الأفضل في العالم، واحتل كثير منها مكانة مرموقة في قوائم الجامعات العالمية التي تسعى إلى قياس أداءها بهدف تصنيفها بحسب درجات التميز في تسلسل هرمي عالمي. وفيما تقوم مجلة التعليم العالي تيمز هابر إديوكيشن (THE)^{٢٢} التي تصدر أسبوعياً في المملكة المتحدة، وجامعة شانغهاي جياوتونغ^{٢٣} سنوياً بإصدار التصنيفات والترتيب المعترف بها عالمياً على نطاق واسع، تقوم الصحف الوطنية، مثل صحيفة الجارديان والتايمز، بنشر قوائم الجامعات الوطنية في كل عام، وفي عام ٢٠٠٩، احتلت كل من جامعة كامبريدج وامبريال كوليدج في لندن وجامعة أوكسفورد وكلية لندن الجامعية مكانة مميزة لها بين مؤسسات التعليم العالي العشر الأولى في العالم في تصنيف ذا كيو إس (THE-QS) لجامعات العالم.^{٢٤} وفي العام ذاته، احتلت جامعة كامبريدج المرتبة الرابعة واحتلت جامعة أوكسفورد المرتبة العاشرة في تصنيف جياوتونغ الأكاديمي لجامعات العالم، وجاءت تسع مؤسسات تعليمية أخرى في المملكة المتحدة بين المائة جامعة الأولى.^{٢٥}

كثير الرجوع إلى القوائم القانونية خارج إطار المجتمع الأكاديمي، لاسيما من قبل القائمين على تحديد السياسة الوطنية. ورغم ما تتمتع به هذه القوائم من أهمية لا يرقى إليها شك، فإنها لا تشكل المعيار المثالي لاختيار الشركاء الدوليين. وإن تصنيفات المواد الدراسية وتلك التي تركز على مختلف أوجه الخبرة التخصصية قد تسلط الضوء على ما تحمله فرص التعاون من فوائد، إلا أنها لن تضمن "الانسجام" التام بين المؤسسات الأكثر امتيازاً. علاوة على ما سبق، كثير من مؤسسات التعليم العالي المنتشرة في أنحاء العالم تحمل رسالات لن تؤهلها يوماً لأن ترد في القوائم العالمية للجامعات المتميزة في مجال البحوث، رغم ما تتسم به من تميز في محيطها. وفي نهاية الأمر، لا مناص لأي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي من "الجد والاجتهاد" (انظر الفصل السادس) ولا بد للقائمين عليها من حسن التمييز وسداد الرأي عندما يقومون بتقييم شركاء دوليين أو انتقائهم.

٢٠ انظر الفصل الخامس لمزيد من المعلومات عن تمويل التعاون البحثي بين جامعات المملكة المتحدة وجامعات الخارج.

٢١ اللجنة الوطنية للاستقصاء حول التعليم العالي، التعليم العالي في مجتمع التعلم (١٩٩٧)، تقرير اللجنة الوطنية، الباب ٥.٢، انظر

http://www.heacademy.ac.uk/assets/york/documents/resources/heca/heca_ks23.pdf

٢٢ انظر <http://www.timeshighereducation.co.uk>

٢٣ انظر <http://www.arwu.org>

٢٤ انظر <http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings>

٢٥ انظر <http://www.arwu.org>

ضمان الجودة في التعليم والبحث العلمي

٢

١-٢ ينفرد قطاع التعليم العالي في المملكة المتحدة بضخامته وتنوعه. وتباين مؤسساته التعليمية من حيث حجمها وما تركز عليه من مواد دون غيرها واهتماماتها البحثية وبنيتها التحتية وأولوياتها. ويعد عدم التجانس هذا جوهر قوة المنظومة الذي يمكن قطاع التعليم العالي من تلبية شتى احتياجات الطلاب على اختلافهم من تنويع رسالات مؤسساته.

١-٢

٢-٢ ليس هناك منهج دراسي وطني لمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة؛ وللطالب أن يختار ما شاء من بين ١٠٠٠٠ برنامج دراسي. وضمان الجودة، في هذا الإطار، مسؤولية تقع على كاهل قطاع التعليم العالي ويتحملها بحزم وجد. وكل منظومة وطنية تقوم على مبدأ مراجعة الأقران تضمن أن تكون جودة الشهادات الممنوحة ومقاييسها قابلة لمقارنة واسعة النطاق (وليسست مساوية أو مماثلة) عبر قطاع التعليم العالي. وهذه المنظومة الوطنية التي نوردتها تفصيلاً في ما بعد، تحدد ما يلزم من معايير أكاديمية - أي المستوى الذي يجب على الطالب أن يبلغه ليحصل على مؤهل ما وما يلزمه من جودة أكاديمية أيضاً - أي قدر ارتفاع الطالب بما تقدمه له جامعه من فرص للتعليم واستعاثته بها على بلوغ غاياته الأكاديمية.

٢-٢

٣-٢ إن مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة تتمتع بالحكم الذاتي، أي أن كلاً منها تتحمل مسؤوليتها في المقام الأول عن الحفاظ على جودة ما تدرسه من علوم لطلابها وعن مستوى ما تمنحهم إياه من مؤهلات. وفيما أن الدولة لا تملك هذه المؤسسات ولا تديرها، فإن جميعها تقريباً تتلقى تمويلاً حكومياً توزعه عليها مجالس التمويل المختلفة لكل من إنجلترا وويلز واسكتلندا ومصالحة التوظيف والتعلم في أيرلندا الشمالية. وهذه الجهات التمويلية لديها التزام قانوني بضمان جودة التعليم العالي الذي تموله. وهي تفي بالتزامها من خلال وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA)،^١ وهي جهة مستقلة تراجع مدى التزام كليات المملكة المتحدة وجامعاتها بمعاييرها وجودتها الأكاديمية وتقدم تقريرها عن هذه المؤسسات وتدعمها من خلال أنشطة تطويرية تنهض بها. فإذا تراجعت أو انعدمت ثقة وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي بإدارة جامعة ما لما تتبناه من المعايير والجودة أو لإحداهما، فإنها تقوم برفع تقرير بهذا الأمر إلى جهات التمويل يتم نشره في ما بعد. ولكل جهة من الجهات التمويلية سياستها إزاء مستوى الجودة الذي لا تعدده مرضياً بشكل قد يؤدي إلى قطع التمويل في نهاية الأمر.

٣-٢

٤-٢ إن حكومة المملكة المتحدة، شأنها في ذلك شأن غيرها من الحكومات في مختلف أرجاء العالم، تحرص كل الحرص على التمسك بجودة مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة والالتزام بمعاييرها، باعتبارها من كبار ممولي التعليم العالي. وقد أثار هذا الشأن جدلاً سياسياً وشعبياً وتغطية إعلامية واسعة في السنوات الأخيرة. وشاركت الكليات والجامعات مشاركة تامة في ما دار من جدل، واتخذت خطوات تؤكد صرامة نموذج ضمان الجودة الذي تتبناه المملكة المتحدة. وقد جاهر القطاع إعلامياً بكيفية تجاوبه مع دواعي القلق المشروعة.

٤-٢

ضمان جودة البرامج الدراسية والالتزام بمعاييرها

٥-٢ تتسم منظومة ضمان الجودة والالتزام بالمعايير التي تتبناها المملكة المتحدة حالياً بعراقتها ورسوخها - بل إنها قد أثرت على أوجه التنمية والتطوير الموازية في مختلف أرجاء العالم - وهي تقوم على ست خصائص رئيسية نوردتها فيما يلي:

٥-٢

■ أن تقوم وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) بمراجعة الجامعات الخارجية مستقلة تنتهي بنشر تقارير عنها:

■ مجموعة من الأدوات تسمى "بالبنية التحتية الأكاديمية"؛

■ أن مؤسسات التعليم العالي لديها نظمها الداخلية التي تتبناها للحفاظ على الجودة والالتزام بالمعايير، بما فيها الاستعانة بمرشحين خارجيين في المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا؛

■ الانخراط مع أكثر من ٥٠ جهة تنظيمية وقانونية ومهنية (PSRBs) وكذلك مع الطلاب والعاملين بهدف تبادل المعلومات والخبرات بقصد ترشيح اللوائح التنظيمية والمراجعات الخارجية والتعليم العابر للجنسيات وخاصة لدى محاولات حل المشاكل المتعلقة بالاعتراف بشهادات المملكة المتحدة الأكاديمية؛

■ آليات دعم تحسين الجودة، من مثل تبادل الخبرات في مجال الممارسات الحسنة وتطوير مستوى أعلى من المهنية في التدريس؛

■ تدابير التجاوب مع شكاوى الطلاب.

المراجعة الخارجية المستقلة

تشارك كافة جامعات المملكة المتحدة وكليات التعليم العالي بها في وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA). وتتخذ مراجعاتها وفحوصاتها صورة تختلف باختلاف مكانها في المملكة المتحدة اختلافاً طفيفاً. لكنها تشتمل على: القيام بزيارات دورية لمؤسسات التعليم العالي وكليات التعليم الإضافي التي تقدم برامج التعليم العالي. نشر تقارير حول مدى ثقتها في قدرة كل مؤسسة تعليمية على المحافظة على المستوى والجودة المطلوبين. ومتابعة كل جانب من الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام بما يكفل اتخاذ مؤسسات التعليم العالي تلك خطوات مرضية نحو معالجة أي قصور لديها، وتزويد جهات التمويل في المملكة المتحدة بما يلزم من معلومات.

تضطلع وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) بفحص ما يوضع من تدابير تعاونية بين مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة والمنظمات الخارجية وتفرضي إلى أن تمنح مؤسسات المملكة المتحدة الشهادات العلمية لمستحقها.

البنية التحتية الأكاديمية

عملت وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) مع قطاع التعليم العالي على تطوير مجموعة من النقاط المرجعية المتفق عليها وطنياً، والتي تعرف بالبنية التحتية الأكاديمية التي تستعين بها المؤسسات في توجيه سياساتها من أجل الحفاظ على الجودة والمعايير الأكاديمية. وتعتبر هذه النقاط نقطة انطلاق مشتركة لكافة المؤسسات لتحديد جودة برامجها الدراسية ومعاييرها وتوصيفها وضمانها. وتنطوي البنية التحتية الأكاديمية على أربعة عناصر مترابطة كل منها داخليا مع الآخر. وتعنى مدونة الممارسة^{٢٧} بإدارة الجودة فيما ترجع مؤسسات التعليم في وضع معاييرها إلى المراجع الثلاث الأخرى، وهي هياكل مؤهلات التعليم العالي والبيانات المرجعية للمواد الدراسية ومواصفات البرامج الدراسية.^{٢٨}

أجرت وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) عام ٢٠٠٩/١٠ دراسة تقييمية تناولت فيها مدى صلاحية البنية التحتية الأكاديمية، واقترحت في تقريرها الذي خلصت إليه الدراسة أن تعاد هيكلة العناصر الأربعة المنفصلة ليتم دمجها في مدونة ممارسة واحدة لتنظيم المعايير والجودة والتحسين. وقد اقترح أن تقع المدونة الجديدة في جزئين: الجزء أ يخصص للمعايير؛ والجزء ب يخصص للجودة وتعزيزها. وسوف تفرد فصول جديدة للتعليم والتدريس والدعم الطلابي وتمثيل الطلاب كما سيكون هناك إمكانية لإضافة الجزء ج لاحقاً والذي خصص للمعلومات. وهناك نية لأن تظل المدونة الجديدة وثيقة الصلة بالبلدان الأربعة التي تتألف منها المملكة المتحدة، وأن تشير صراحة إلى تزايد ما تتخذه مؤسسات التعليم العالي التي تتمتع بصلاحيات منح الشهادات الأكاديمية من تدابير عابرة للقوميات. وقد أجريت حديثاً مشاورات شملت القطاع كله، وسيتم نشر تقرير موجز عما قُدم من ردود واستجابات في صيف عام ٢٠١١. وتتطلع وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) لأن تبدأ بعد ذلك برنامجاً تطويرياً وتنفيذياً.^{٢٩}

^{٢٧} وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA)، مدونة الممارسة لضمان الجودة والمعايير الأكاديمية في التعليم العالي. الباب ٢: التدريس المشترك والتعلم المرين والموزع (إصدار مستفيض من الطبعة الثانية ٢٠١٠، ص ١٦). [يشار إليها فيما بعد بمدونة الممارسة].

^{٢٨} لمزيد من المعلومات عن هذه العناصر، انظر: <http://www.qaa.ac.uk/academicinfrastructure>

^{٢٩} انظر وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA)، تقييم البنية التحتية الأكاديمية: التقرير النهائي (أغسطس ٢٠١٠)، ومنه نسخة إلكترونية على الرابط التالي: <http://www.qaa.ac.uk/academicinfrastructure/evaluation10findings/FinalReport.pdf> وأيضاً: "مشاورات في البنية التحتية" وروابط حول ما يتعلق بها من وثائق يمكنكم العثور عليها الآن في: <http://www.qaa.ac.uk/news/consultation/AI/>

النظم الداخلية

١٠-٢

ما برحت مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة تقيّم برامجها الدراسية ونظمها بشتى السبل، حرصاً منها على تحديث هذه البرامج باستمرار وإمداد طلابها بما يحتاجونه من دعم. وهذا ما تحقّقه المؤسسات بطرق عدة، فهي مثلاً تستيقن من أن البرامج الجديدة موافقة للمعايير المحددة ومن أنها تفيد من نوعية تعليم عالية، وتشكل لجاناً لاعتماد البرامج عادةً ما يشارك فيها خبراء خارجيون. لتقوم بتقييم مدى اتساق ما يتم اقتراحه من برامج جديدة مع الأطر والمؤهلات والبيانات المرجعية للمواد الدراسية. هذا فضلاً عن أن المؤسسات تقوم بمراجعة البرامج الحالية بانتظام وتسترشد بما يبديه الطلاب وأرباب العمل والخريجون من آراء فيها قدر استطاعتها. كما أنها تتخذ خطوات أخرى لتنظيم كيفية تقييم عمل الطالب حرصاً على الالتزام بالمعايير المحددة وتولي اهتماماً خاصاً بالاستعانة بالمتحنيين الخارجيين - وهم خبراء من مؤسسات التعليم العالي الأخرى أو من هيئات مهنية - لتقف على آرائهم في المعايير وتقييم أداء الطلاب في عملية الامتحانات وتقييم نشاطهم الدراسي أيضاً.

١١-٢

يتم في الوقت الحالي إشراك الطلاب أكثر فأكثر في كل ما تستعين به مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة من آليات إدارة الجودة والمعايير، من المراجعات الداخلية والخارجية إلى العضوية في مجلس وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA)، وهناك بالفعل طلاب أعضاء في فرق المراجعة في ويلز واسكتلندا، أما فرق الفحص في إنجلترا وأيرلندا الشمالية، فسوف تشمل طلاباً بين أعضائها قبل نهاية عام ٢٠١١.

١٢-٢

طلوبت مؤسسات التعليم العالي في إنجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية في السنوات الأخيرة بتقديم معلومات أساسية عن كل برنامج دراسي تقدمه لطلابها على أحد المواقع الإلكترونية الوطنية^{٢٠} وتشمل هذه المعلومات لمحة عن كل مؤسسة وعن جمهور الطلاب الدارسين بها والمؤهلات و"نقاط هيئة خدمات القبول بالكلية والجامعات" (UCAS points) المطلوبة للقبول بأي برنامج دراسي بها. كما تتضمن لمحة استشرافية لفرض العمل التي تنتظر خريجها وعرضاً مفصلاً لما حاز على إعجاب الطلاب في برامجهم الدراسية ومؤسساتهم التعليمية وما لم يعجبهم. وتجمع بيانات عن مدى رضى الطلاب سنوياً في عملية تعرف بالمسح الطلابي الوطني (NSS) وتتميز بأنها أكثر موضوعية وشمولية مما يُنشر من ملاحظات على مواقع "التعريض بالكلام" أو في المدونات الإلكترونية.^{٢١}

الانخراط مع الجهات التنظيمية والقانونية والمهنية

١٣-٢

كثيراً ما يشارك أرباب العمل في المملكة المتحدة في تصميم برامج التعليم العالي الدراسية ومراجعتها. وتعمل مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة بدأً بيد مع عدد ضخم من الجهات التنظيمية والقانونية والمهنية كي تستيقن من أن خريجها قد أعدوا إعداداً جيداً لدخول سوق العمل. وتلك الجهات تضم منظمات مثل مجلس المهن الصحية ومجلس تسجيل المهندسين المعماريين ومجلس التمريض والقبالة وهيئة المحامين التنظيمية ومجلس الهندسة. وفيما يخص المهن التي ينظمها القانون، لا يتم منح "رخصة المزاولة" إلا للطلاب الذين تخرجوا من برامج دراسية معتمدة من قبل الجهة المهنية المعنية، كمجلس الطب العام بالنسبة لخريجي الطب.

دعم تحسين الجودة

١٤-٢

إن مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة ملتزمة بالتعلم من خبراتها وخبرات غيرها من المؤسسات باعتبار هذه الخبرات مقوماً جوهرياً من مقومات تحسين ما تقدمه لطلابها. وهي تقوم بذلك عبر الإنصات لطلابها والتجاوب الفعال مع ما يخلص إليه المسح الطلابي الوطني (NSS) من آراء، والانتفاع بما تقدمه لها الجهات الوطنية مثل أكاديمية التعليم العالي^{٢٢} ومؤسسة القيادة للتعليم العالي^{٢٣} ووكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) ذاتها من دعم. والجهات الثلاث جميعها جهات مستقلة تدعم الجامعات والكلية تعزيزاً للجودة في التعليم العالي من خلال التطوير المهني للمدرسين والمديرين والإداريين.

التعامل مع الشكاوى

١٥-٢

إن رضى الطلاب في المملكة المتحدة يزداد يوماً بعد يوم، وقد خُصّ آخر مسح طلابي وطني [٢٠١٠] إلى أن معدل الرضى العام بين طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الكليات والجامعات المشاركة في المسح بلغ ما

٢٠ يمكنكم الوصول إلى هذه المعلومات على: <http://unistats.direct.gov.uk>

٢١ ندعو طلاب السنة النهائية من المرحلة الجامعية الأولى في جميع مؤسسات التعليم العالي التي تموّل تمويلًا عاماً في إنجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية وفي مؤسسات التعليم العالي المشاركة في اسكتلندا إلى المشاركة في المسح الطلابي الوطني (NSS) كما تحق المشاركة لكليات التعليم الإضافي التي يدرس بها طلاب تعليم عال يتلقون تمويلًا عاماً. لقد كشف مسح عام ٢٠١٠ عن آراء حوالي ٢٥٢.٠٠٠ طالب، ويمكن زيارة <http://www.thestudentsurvey.com> لمزيد من المعلومات عن مسح عام ٢٠١٠.

٢٢ انظر <http://www.heacademy.ac.uk>

٢٣ انظر <http://www.lfhe.ac.uk>

نسبته ٨٢ بالمائة. هذا فضلاً عن أن هناك أنظمة قوية تبناها كافة مؤسسات التعليم العالي لتتجاوب مع ما يرد من شكاوى. ويتم النظر في جميع المظالم المشروعة تقريباً داخل المؤسسة المعنية، فإذا استنفدت الإجراءات الداخلية وقصرت عن تحقيق الرضى، فللطالب أن يلجأ إلى مكتب المحكم المستقل في إنجلترا وويلز، أو مراقب الخدمات العامة الأسكتلندي (أو مبدزمان) في اسكتلندا وإدارة التفتيش في أيرلندا الشمالية.^{٢٤} وإذا وجدت دلائل موثقة تستوجب مزيداً من البحث والتقصي، فإن وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) تقوم بالتحقيق في كل الأمور الموجبة للقلق التي تضعها أمامها جهات قطاع التعليم العالي أو "واشون" من ضمن المؤسسة أو أفراد من عامة الشعب.

تقييم البحث العلمي من حيث جودته وجدواه

يتميز البحث العلمي البريطاني بجودته العالمية، وقد أفرزت جامعات المملكة المتحدة ٣٩ فائزاً بجائزة نوبل على مدى ٥٠ عاماً مضت؛ ومنذ ١٩٠١، فاز بجائزة نوبل في الكيمياء والفيزياء والطب ٦٨ عالماً ولدوا في المملكة المتحدة، وتفوقت المملكة المتحدة في هذا المجال على جميع البلدان ماعدا الولايات المتحدة.^{٢٥} وظهرت مؤخراً بيانات تشير إلى أن المملكة المتحدة تنتج ما نسبته ٧,٩ بالمائة من الأبحاث الأكاديمية المنشورة في العالم وأن حصتها من نسبة الـ ١ بالمائة من الأبحاث المنشورة الأكثر اعتماداً كمراجع بحثية هي ١٤,٤ بالمائة.^{٢٦} ويأتي نتاجها البحثي العلمي بين أرفع الأبحاث مكانة في العالم، إذ ينتج الأكاديميون في المملكة المتحدة ٣٢ بحثاً علمياً لكل مليار دولار أمريكي من إجمالي الناتج المحلي.^{٢٧}

تمرينا تقييم البحث العلمي (RAE)

ما برحت جودة البحث العلمي في قطاع التعليم العالي بالمملكة المتحدة تخضع للتقييم منذ أكثر من عشرين عاماً وفقاً لعملية ذات آلية واضحة تُعرف بتمرين تقييم البحث العلمي (RAE) وتعتمد على عملية مراجعة أقران يقوم بها خبراء.^{٢٨} وقد اشتركت الجهات الأربع الممولة للتعليم العالي في المملكة مع بعضها بإجراء ستة تمرينات لتقييم البحث العلمي (RAE) بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٨.

كانت تمرينات تقييم البحث العلمي تقوم فيما مضى ترتكز على فروع المعرفة، وكان الخبراء والباحثون النشطون في كل من تلك الفروع يصدرون حكمهم على جودة البحث العلمي داخله. وكان الغرض منها في المقام الأول إعداد تقرير عرضي للجودة لكل نشاط بحثي تتقدم به إحدى مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة، وضمن التمرين الأخير الذي أجري في عام ٢٠٠٨، كلفت كل وحدة من وحدات التقييم السبع والستين (UOAs) بتقييم فرع أكاديمي واحد، ولكل من هذه الوحدات هيئات فرعية منفصلة قامت بتقييم الأعمال المقدمة إليها وتجاوز عدد أعضائها ١٠٠٠ عضو جميعهم ينتمي إلى مؤسسات التعليم العالي ومجتمع البحث العلمي الدولي وتشرف عليهم ١٥ هيئة رئيسية. وقد تم تصنيف جميع الأعمال المقدمة لوحدة تقييم حسب أربعة فئات حددت وفقاً لما تظهريه هذه الأعمال من مزايا الإبداع والقيمة العلمية والدقة: "رائد عالمياً" (4*)، و"متميز دولياً" (3*)، و"مُعترف به دولياً" (2*)، و"مُعترف به قومياً" (1*). وكل عمل عجز عن بلوغ هذا المعيار، يدرج في خانة "غير مصنف". وتمّ إعداد تقرير عرضي للجودة لكل عمل بحثي تقدمت به مؤسسة من المؤسسات، بينت فيه نسبة النشاط البحثي العلمي في كل مستوى من مستويات التصنيف.

٢٤ الموقع الإلكتروني لمكتب المحكم المستقل (OIA) <http://www.oiahe.org.uk> الموقع الإلكتروني لمراقب الخدمات العامة الأسكتلندي (SPSO) <http://www.sps.org.uk> وموقع إدارة التفتيش هو

<http://www.qaa.ac.uk/education/roundtable/COPsection5/CarsonMcDowell.asp>

٣٥ يمكن مطالعة قائمة الحاصلين على جائزة نوبل <http://nobelprize.org>

٣٦ إفيدنيس ليميتد للعمل التجاري والابتكار والمهارات، الأداء الدولي المقارن لقاعدة البحث العلمي بالمملكة المتحدة (سبتمبر ٢٠٠٩). يمكن مطالعة النسخة الإلكترونية من هذا التقرير، وهو سادس تقرير تقوم به إفيدنيس، على الرابط التالي:

http://www.dius.gov.uk/assets/biscore/corporate/migratedd/publications/i/cpruk09v1_4.pdf

٣٧ إفيدنيس ليميتد للعمل التجاري والابتكار والمهارات، الأداء الدولي المقارن لقاعدة البحث العلمي بالمملكة المتحدة (سبتمبر ٢٠٠٩)، ص ٤. يمكن مطالعة النسخة الإلكترونية من هذا التقرير، وهو سادس تقرير تقوم به إفيدنيس، على الرابط التالي:

http://www.dius.gov.uk/assets/biscore/corporate/migratedd/publications/i/cpruk09v1_4.pdf

٣٨ انظر <http://www.rae.ac.uk>

١٩-٢

تقدمت ١٥٩ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي إلى تمرين تقييم البحث العلمي (RAE) لعام ٢٠٠٨ بأعمال بحثية بلغ عددها ٢,٣٤٤. وكان التقييم حجة دامغة على ما يتمتع به البحث العلمي في المملكة المتحدة من مكانة عالمية؛ وخلصت نتائجه إلى أن:

■ ما نسبته ٥٤ بالمائة من الأعمال البحثية المقدمة صنّف إما كـ "رائد عالمياً" (*4) لما نسبته ١٧ بالمائة) أو "متميز دولياً" (*3) لما نسبته ٣٧ بالمائة)؛

■ ما نسبته ٨٧ بالمائة من الأعمال البحثية المقدمة تميز بمستوى من الجودة العالمية (وحصد المراتب الثلاث الأولى)؛

■ ١٥٠ من أصل ١٥٩ مؤسسة بالمملكة المتحدة تقدمت بأعمال بحثية وكانت لها أعمال تتميز بجودتها العالمية؛

■ ٤٩ مؤسسة أجرت أبحاثاً عالية الجودة في كل ما تقدمت به من أعمال بحثية.

٢٠-٢

اشتملت الأنشطة البحثية المقدمة على أبحاث علمية استراتيجية وأساسية وتطبيقية وأخرى تجمع بين فروع معرفية متعددة من كافة أنحاء المملكة المتحدة. وانسقت نتائجها مع ما توافر من بيانات التقييم المرجعية التي تشير إلى أن المملكة المتحدة تأتي في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات البحث العلمي الرئيسية.

٢١-٢

تخصص اعتمادات البحث العلمي التمويلية في المملكة المتحدة، كما أوردنا في الفصل السابق، بأسلوب انتقائي على أساس مستوى الأداء، ويستعان حالياً بما خلصت إليه تمرينات تقييم البحث العلمي (RAE) لعام ٢٠٠٨ من نتائج في تخصيص أكثر من ١,٥ مليار جنيه استرليني سنوياً لبنية البحث العلمي التحتية في كليات المملكة المتحدة وجامعاتها.

الهيكل التنظيمي للتميز البحثي (REF)

٢٢-٢

بدأ من عام ١٩١٤، سيتم استبدال تمرين تقييم البحث العلمي (RAE) بنظام جديد هو: الهيكل التنظيمي للتميز البحثي (REF) الذي سيتكون من هيكل موحد لتمويل البحث العلمي في جميع الفروع وتقييمه. وسوف تظل جودة مخرجات البحث العلمي محور التقييم الرئيسي. مثلما كان عليه الأمر في تمرين تقييم البحث العلمي (RAE)، وتصدر الأحكام هيئات تستند في أحكامها إلى معايير التميز الدولية. ومن المرجح أن يستعان أكثر بالمؤشرات الكمية، بما فيها البيانات "البليومترية" رغم أنه سيتم اتخاذ خطوات تضمن الوقوف جيداً على ما يقع بين فروع البحث العلمي (كأن يكون مطبوعاً في صورة كتاب وليس مقالاً أو ورقة بحثية) من فروق أساسية. بل والأكثر إثارة للجدل هو أن تشتمل معايير التقييم على "أثر" البحث العلمي على المجتمع ككل. وسوف يتم إعداد تقرير عرضي للتميز يتم فيه إبراز النسبة المئوية للأعمال المقدمة التي حازت على كل من الدرجات التصنيفية الخمس (من *1 إلى *4 يضاف إليها "غير مصنف")

٢٣-٢

فيما لم يُحدد بعد جدول زمني دقيق لإجراء التمرين الأول من الهيكل للتميز البحثي (REF) ولم يُعلن بعد عن أي توجيه عملي لمعايرة مقدار ذلك الأثر، من المهم أن نعلم أن النظام الجديد سيواصل تقييم ما تقوم به مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة من أعمال بحثية تقيماً خارجياً موضوعياً.

تدويل التعليم العالي في المملكة المتحدة

٣

ما هو التدويل وما الداعي إليه؟

فيما تتمتع كافة مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة بخبرة ثرية في مجال اجتذاب الطلاب الدوليين وتستطيع الإشارة بالبنان إلى خريجها الذين يشغلون مواقع مسؤولة ومؤثرة في أرجاء المعمورة، فإن انخراط العديد منهم في أجنداث دولية على نطاق واسع أضحت محدودة و/أو لم يبدأ إلا مؤخراً. ومع هذا، وخلال العقد الماضي خصوصاً، كثرت المؤسسات التي شرعت تطور استراتيجيات شاملة للتدويل باعتباره عنصراً رئيسياً في رسالتها. إذن ما هو "التدويل"؟ كيف تقوم مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة بتحقيقه؟ ولماذا تعتبره جديراً بما أوتيت به من وقت وجهد وموارد؟

١-٣

لعملية التدويل بعدان، أحدهما محلي والآخر أجنبي، أو كما يسميهما بعضهم "التدويل على صعيد الوطن" و"التدويل على صعيد الخارج" ومن باب التجاوب المباشر مع ظواهر عالمية تعرف ب"العولمة" وسعياً منها لإعداد طلاب المملكة المتحدة، للنجاح في البيئة الاقتصادية العالمي المتكامل، يقوم الكثير من مؤسسات التعليم العالي بتحركات واثقة لتدويل مناهجها الدراسية وتعزيز التفاهم فيما بين الحضارات وتوفير فرص لتحسين مهارات اتقان اللغات الأجنبية، ولا يختلف اثنان على أن الاستقدام الدولي يشكل مصدراً من مصادر الدخل القيمة ويعزز ثقافة جامعات المملكة المتحدة، مثلما يمكن طلاب المملكة المتحدة من التعايش والعمل مع شباب غيرهم يفدون من بلدان وخلفيات ثقافية متنوعة.

٢-٣

إن من بين مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة مؤسسات ترى أن تعزيز وجودها الفعلي في الخارج وتطوير مشاركتها هناك هما محك التزامها بالتدويل. إن عضويتها في الشبكات الدولية وحضها على إقامة شراكات استراتيجية واستنفار فرق البحث العلمي التي يقع على كاهلها حل مشكلات طالما ظلت عقبة كؤوداً لاسيما في العالم النامي، ليست سوى بعض المعالم على طريق روح التعاون الدولي المتجددة هذه. وإذا أردنا أن تكمل هذه المساعي والجهود بالنجاح وأن يحالفها التوفيق، فلا بد أن تكون هذه الخطوات انتقائية ومرتكزة على التميز العلمي لا بل متجذرة فيه، ولن يتسنى للتعاون الدولي أن يقطف ثمار الاستثمار فيها إلا إذا تمت استدامته على المدى البعيد وعاد بالنفع على جميع الأطراف و تمكن من بث الثقة والطمأنينة التامة بين الشركاء.

٣-٣

رغم أن رعاية الأجنداث البحثية المشتركة وتنمية ما يقوم في الخارج من علاقات تجارية سوف يكون لهما دور توديانه في بعض المؤسسات، من المرجح أن يكون العنصر الأكبر في كافة أوجه التعاون الدولي تلك عنصراً من عناصر التعليم العابر للجنسيات (TNE)، التي سوف نستعرضها تفصيلاً على اختلاف أنواعها في الفصل القادم. غير أن هذا يستلزم في الحال شركاء طامحين يقرون بأن هناك عدداً من المخاطر يجب رصدها وتقييمها وإدارتها حتى تحوز المحصلة النهائية على رضى كافة الأطراف المعنية.

٤-٣

لنقل بشيء من التعميم أن هذه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: (أ) الصعاب التي يحتمل أن يلاقيها الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ممن يتطلعون إلى زيارة المملكة المتحدة في إطار برنامج تعاوني، و (ب) الصعاب التي تلاقها مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة وممثلوها ممن يسعون إلى العمل التجاري في بيئة قانونية وسياسية واقتصادية أجنبية، وسوف نسلط الضوء على المجموعة الأولى في ما تبقى من هذا الفصل ثم نتبعها بالمجموعة الثانية في الفصل الذي يليه.

٥-٣

تحديات وقضايا راهنة^{٣٩}

١-٣ إن الطلاب الذين يتطلعون للمجيء إلى المملكة المتحدة، شأنهم في ذلك شأن من تستقدمهم المؤسسات من الطلاب مباشرة بمقتضى اتفاقية تعاون، سيكون عليهم استيفاء متطلبات قانون الهجرة إلى المملكة المتحدة؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى أعضاء هيئات التدريس الدولية ممن يتطلعون إلى شغل وظيفة ما، كالأستاذة الزائرين والباحثين وأعضاء هيئة التدريس الذين يفدون ضمن برامج التبادل الجامعي أو ضمن بعثات عمل.

٧-٣ لقد اعتمدت المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٨ نظاماً للهجرة يوجب على جميع الراغبين في العمل أو الدراسة بالمملكة المتحدة إحراز عدد معين من النقاط. ولا يسري هذا النظام إلا على من يأتون من خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا. فإذا رغبت إحدى مؤسسات التعليم العالي أن توظف مواطناً من مواطني المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا أو أن تعلمه، يمكنها هذا دون الحصول على إذن. غير أن هناك قيوداً معينة فرضت على مواطني رومانيا وبلغاريا بعد أن انضمتا إلى الاتحاد الأوروبي.

٨-٣ تألف هذا النظام في الوقت الراهن من خمسة مستويات، لكل منها عدد مختلف من النقاط يُشترط الحصول عليه؛ ويتوقف عدد النقاط المطلوبة وكيفية منحها على المستوى الذي تقع فيه. والغرض من النقاط هو تحديد قدرة المهاجر وخبرته وسنه ومدى الحاجة إليه ضمن مجال عمله، متى اقتضى الأمر. ويخصص المستوى الأول للعمال حاذقي المهارة، كالعلماء، والمستوى الثاني للعمال المهرة ممن لديهم عرض عمل، ومنهم الأكاديميون؛ والمستوى الرابع للطلاب والخامس "للعمال المؤقتين". أما المستوى الثالث، فخصص للعمال متدني المهارة ممن جاؤوا ليسدوا عجزاً مؤقتاً في سوق العمل، وقد تم تعليق العمل به في الوقت الراهن. وجددير بالذكر أن هناك تعديلات ما زال يتم إدخالها على نظام النقاط القائم، بدءاً من إغلاق المستوى الأول في إبريل عام ٢٠١١. واستبداله بكيفية معينة "لفائقي المهارة" في العلوم والآداب والعلوم الإنسانية، ومازلنا ننتظر صدوره في صورته النهائية.

٩-٣ هناك ترتيبات منفصلة لتأشيرة الزوار من الأكاديميين والطلاب، إلا أن تلك التأشيرات محدودة من حيث المدة الزمنية والمزايا، ومن ثم لا تصلح إلا لطوائف محدودة من الزوار الدوليين. كما أن ترتيبات تأشيرة الزوار تشمل من يرغبون في المجيء إلى المملكة المتحدة كزوار بغرض العمل التجاري أو السياحة لكننا ننصحكم بأن تستشيروا السلطات المخولة بمنح تأشيرات المملكة المتحدة حول شروط الهجرة قبل سفركم.

١٠-٣ الكفالية هي في قلب نظام النقاط؛ فإذا رغبت أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في أن توظف شخصاً ما تمّ تصنيفه كـ "مهاجر" حسب المستوى الثاني، أو في أن تقبل طالباً دولياً حسب المستوى الرابع، يشترط عليها أن تكون كفيلاً لهما خلال إقامتهما في المملكة المتحدة.

١١-٣ قبل أن يتمكن الراغبون في الهجرة إلى المملكة المتحدة من الحصول على إذن بدخولها أو ببقائهم فيها، يجب عليهم أن يجتازوا تقييماً معيناً، وأن يحصلوا فيه على عدد محدد من "النقاط" بناءً على مؤهلاتهم ومكتسباتهم وأوضاعهم المالية، ومن الضروري أن يثبت الطالب أنه حصل على مكان مؤكد في إحدى مؤسساتها التعليمية وأنه يجيد اللغة الإنجليزية ولديه ما يلزم من أموال للإعالة نفسه أثناء دراسته.

١٢-٣ أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي ترغب في أن توظف أعضاء دوليين من هيئة تدريس دولية أو تستضيفهم بها حسب المستوى الثاني، أو ترغب في قبول طلاب دوليين، عليها أن تكون حاصلة على رخصة الكفالة المطلوبة من وكالة حدود المملكة المتحدة (UKBA). ويمكن الاطلاع على قوائم أسماء الموظفين والمؤسسات التعليمية التي لديها رخصة كفالة حالياً على صفحات موقع وكالة حدود المملكة المتحدة الإلكتروني^{٤٠}.

٣٩ ما جاء في هذا الباب يكاد يعتمد اعتماداً كلياً على ما أوردته وكالة حدود المملكة المتحدة (UKBA) من معلومات على موقعها الإلكتروني: <http://www.ukba.homeoffice.gov.uk/> ولم نقم بذكر المراجع إلا في حال الصفحات و/أو الوثائق التي يصعب على القارئ تحديد مصدرها أو التي تمت الإشارة إليها بصورة مباشرة داخل النص. ويجب التنويه بأن هذا الموقع الإلكتروني كثيراً ما يتم تعديل محتواه وقد لا تعمل بعض الروابط في بعض الأحيان. ونحن ننصح القراء الكرام بأن يستعينوا دائماً بما على صفحات الموقع من نصائح وأن لا يعولوا على أي صفحات مطبوعة، ومن المهم أيضاً أن يتذكروا أن الموقع الإلكتروني لا يسعه أن يدعي أنه يورد نص القانون صراحة؛ فإن اختلط الأمر على القارئ أو التبس عليه شيء، عليه أن يستشير أهل الاختصاص في القانون. ولمزيد من المعلومات، يمكن تصفح الموقع الإلكتروني لجامعات المملكة المتحدة على هذا الرابط:

<http://www.universitiesuk.ac.uk/PolicyAndResearch/PolicyAreas/Pages/International-and-European.aspx>

٤٠ انظر <http://www.ukba.homeoffice.gov.uk/employers/points/sponsoringmigrants/registerofsponsors>

قواعد الهجرة إلى المملكة المتحدة ومنح تأشيرتها لأعضاء هيئات التدريس والطلاب الأجانب

قد تبدو القواعد السارية على من يرغب من الشباب في دخول المملكة المتحدة بغرض الدراسة بيروقراطية ومعقدة للوهلة الأولى. غير أنها في واقع الأمر واضحة لا لبس فيها إذا ما وضعناها في سياق ما يجري من تعاون بين مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة وشركائها من المؤسسات التعليمية الأخرى في الخارج. فمن الأهمية بمكان أن تحدد بوضوح الفئة الدراسية المعنية وكيف سيعول الطلاب أنفسهم خلال إقامتهم بالمملكة المتحدة. وإن غالبية الاتفاقيات التعاونية التي تشمل (أو تركز على) انتقال الطلاب إلى المملكة المتحدة لإتمام دراستهم بها ينتج عنها تسجيل هؤلاء الطلاب فعلياً في برامج دراسية بدوام كامل تقدمها المؤسسة الشريكة في المملكة المتحدة. إما في المرحلة الجامعية الأولى أو في مرحلة الدراسات العليا. وفي الغالبية العظمى من الحالات، يتم الحصول على مؤهل من المملكة المتحدة عادةً ما يكون شهادة جامعية. عقب إتمام هذا البرنامج بنجاح.

١٣-٣

لم يكن لدى المملكة المتحدة يوماً نظام للحصول على تراخيص لمؤسسات التعليم العالي أو تسجيلها قديماً، وشتان بين كيفية تعاملها مع مؤسسات التعليم العالي وبين تعاملها مع المدارس وكيليات التعليم الإضافي. فقد كانت المسؤولية عن حماية المستهلك من احتيال الكليات سيئة السمعة تكمن في إمكانية مقاضاة هذه المنظمات وفقاً لقانون إصلاح التعليم لعام ١٩٨٨. لتقديم نفسها على أنها مخولة منح الشهادات الأكاديمية. وهو ما يتنافى مع أحكام ذلك القانون.

١٤-٣

إن حكومة المملكة المتحدة، كما تقدم شرحه في الفصل الأول، تنشر معلومات عن "الجهات المعترف بها" التي لديها تلك الصلاحيات، وكذلك معلومات عن "الجهات المدرجة" التي لديها القدرة على إعداد الطلاب لاجتياز عمليات التقييم التي تمكنهم من الحصول على ما تمنحه تلك الجهات المعترف بها من شهادات علمية. وقد أدى نظام الهجرة الجديد مؤخراً إلى إرساء دعائم نظام الكفالة شرط توافر رخصة الكفالة المبين أعلاه.

١٥-٣

تهدف وكالة حدود المملكة المتحدة (UKBA) في المقام الأول إلى تقليص عدد المواطنين من غير مواطني المنطقة الاقتصادية الأوروبية الذين يدخلون المملكة المتحدة "كطلاب" دون أن تكون لهم في الحقيقة أي نية للدراسة. ويقتضي الأمر أن تحد مؤسسات التعليم صاحبة الكفالة من هذا الاستغلال. وأن تستيقن من أن الطلاب الطامحين إلى الدراسة مؤهلون لها قبل أن تصدر لهم إقراراً بقبولهم للدراسة (CAS). وإقرار القبول هذا (كاس) عبارة عن رقم إلكتروني مطلوب لإتمام عملية التقدم بطلب التأشيرة.

١٦-٣

قواعد المستوى الرابع

تقضي قواعد المستوى الرابع بأن يكون كفيل الطلاب المسجلين في برنامج دراسي كهذا جهة تعليمية مقرها المملكة المتحدة. ويجب أن تكون هذه الجهات التعليمية قد تمت معاينتها ومراجعتها أو تفقدها من قبل جهة مختصة إن كانت خاضعة للمراجعة العامة. أو أن تحمل اعتماداً صحيحاً سارياً من الجهة المختصة ما لم تكن كذلك. وحيث أن كافة مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة (بما فيها جامعة باكنغهام الخاصة) تخضع فعلياً لمراجعة ومعاينة عامة من قبل وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) وسوف يكون لديها بكل الأحوال رخصة كفالة لغرض الاستقدام المباشر من الخارج، فلن يكون هناك من حيث المبدأ أي مشكلة في تقديم مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة كفالة الهجرة لجميع الطلاب الذين ينضمون إليها التزاماً باتفاقية تعاونية في هذا الشأن.

١٧-٣

اعتباراً من إبريل ٢٠١٢، وبمقتضى ما أعلنته وزارة الداخلية مؤخراً من قواعد جديدة لإصدار تأشيريات الطلاب، كل مؤسسة ترغب في كفالة الطلاب يلزمها أن يتم تصنيفها كفيلاً شديداً الموثوقية (HTS). وأن يتم اعتمادها من قبل إحدى هيئات المعاينة التعليمية القانونية بنهاية ذلك العام. وفيما قد يشكل هذا مشكلات لعدد من الكليات الخاصة في قطاع التعليم الإضافي، فهو لا يعرقل مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة البتة، إذ أن جميعها قد تم اعتمادها من قبل وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) ولديه فعلاً صفة الكفيل شديداً الموثوقية. ومن ثم، فإن نظام مراقبة الحضور متساهل نسبياً إذ يركز على "إعادة تسجيل" الطلاب الدوليين بشكل دوري. غير أننا نناشد مؤسسات التعليم العالي أن تبلغ وكالة حدود المملكة المتحدة (UKBA) عن أي طالب يتعذر عليه التسجيل أو ينسحب رسمياً من دورته الدراسية.^{٤١}

١٨-٣

٤١ لمزيد من المعلومات عن هذه الفئة، بما فيه تقارير أكثر مرونة عن التخلف عن الحضور، انظر وكالة حدود المملكة المتحدة (UKBA) المستوى الرابع من مستويات نظام النقاط - توجيهات الكفالة شديدة الموثوقية (الإصدار ١٠/٠٧)، متوفر على الرابط التالي: <http://www.ukba.homeoffice.gov.uk/employers/points/sponsoringmigrants/highly-trusted/>

الاعتماد

١٩-٣

لا نحتاج مؤسسات التعليم العالي الخارجية إلى اعتماد من المملكة المتحدة لتعليم طلابها في المملكة المتحدة "كطلاب زائرين" (انظر أدناه). ما دامت البرامج الدراسية المقدمة هنا برامج قصيرة المدى "لدراسة بالخارج" (انظر الفصل الرابع) تقدمها المؤسسة التعليمية المعنية مباشرة في مقارها. وينبغي على الطالب أن يستوفي الشروط التالية فقط: (أ) أن يكون مسجلاً في إحدى الجامعات بوطنه: (ب) أن ياتي إلى المملكة المتحدة ويمكث فيها لمدة لا تتجاوز نصف إجمالي مدة برنامجه الدراسي الجامعي: و (ج) أن يعود إلى وطنه ليتم برنامجه الدراسي الجامعي هناك. على أن يكون معادلاً لشهادة من الشهادات الجامعية التي تمنحها المملكة المتحدة. غير أنه على مؤسسات التعليم العالي في الخارج الحصول على رخصة إن كان أي من البرامج الدراسية في المملكة المتحدة يستغرق أكثر من ستة أشهر أو يتضمن توظيفاً. أو إذا ما كانت ترغب في أن يؤدي طلابها عملاً ما بدوام جزئي أثناء وجودهم هنا. وفي هذه الحالة يكون على (المؤسسات) التي تقدم بطلب الرخصة تقديم ما يثبت أنها معتمدة في وطنها كمؤسسات تقدم برامج دراسية تمنح شهادات جامعية تعادل سواها من برامج الشهادات الجامعية في المملكة المتحدة. وأنه يمكن إقرار هذا الاعتماد من مركز معلومات المملكة المتحدة للتصديقات الوطنية. وكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الخارجية التي تسعى إلى تقديم برامج دراسية كاملة في المملكة المتحدة عليها الحصول على اعتماد من المملكة المتحدة قبل أن تتقدم بطلب الحصول على رخصة المستوى الرابع.

غير أن تعقيدات إجراءات الهجرة المتعلقة بمزاولة نشاطها المستقل قد تكون أحد الأسباب التي تدفع بالمؤسسات الخارجية للتعاون مع مؤسسة شريكة بالمملكة المتحدة تحمل رخصة المستوى الرابع فعلاً ولديها خبرة طويلة بكيفية الالتزام بشروط نظام الهجرة إلى المملكة المتحدة. ويستطيع الطلاب المهاجرون أن يسلكوا طريق "الطلاب الزائر" ويلتحقوا ببرامج "لدراسة في الخارج" لا تستغرق أكثر من ستة أشهر. بدلاً من أن يسلكوا طريق نظام النقاط. إلا أن الطلاب الزائرين غير مضطرين للتردد على الحرم الجامعي لمؤسساتهم التعليمية في المملكة المتحدة. ويمكنهم من حيث المبدأ. أن يلتحقوا بأي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة تحوز رخصة كفالة من المستوى الرابع. شريطة ألا يشغلوا وظيفة في إطار دراستهم بالمملكة المتحدة. وألا يكونوا راغبين في الإقامة بالمملكة المتحدة لمدة تتجاوز الستة أشهر. وألا يحصلوا على عمل بدوام جزئي أثناء وجودهم هنا.^{٤١} وبناء على ما تقدم، ثمة منافع جمة يمكن أن تجنيها المؤسسات الأجنبية بتقديم برامج دراسية قصيرة في الخارج من خلال شراكة مع مؤسسة بريطانية بدلاً من أن "تجشيم عناء الطريق وحدها". ولن يساعد هذا على تذليل العقبات فحسب. بل إن كونك طالباً في إحدى مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة سوف يمنحك خبرة أكثر ثراءً بالحياة في الخارج.

٢٠-٣

الحق في العمل

٢١-٣

والبعد الآخر والأخير الذي يتطلب مزيداً من النظر فيه هو ما يركز إليه الطالب الدولي من موارد مالية يلجأ إليها عند الحاجة أثناء دراسته في المملكة المتحدة. ومن الطبيعي أن يختتم جواز سفر كل من يدخل المملكة المتحدة بخاتم يفيد بأن حامله لا يمكنه أن يعمل "إلا بإذن من وزير الدولة لشؤون وزارة الداخلية". غير أن من يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة حسب شروط رخصة المستوى الرابع وليسوا من مواطني أي من بلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية مسموح لهم بالعمل بشروط معينة بدون إذن. ولكن لا يسمح لهم: (أ) بأن يعملوا لأكثر من ٢٠ ساعة من كل أسبوع خلال العام الدراسي (إلا إذا كان التنسيب أو التعيين جانباً ضرورياً من برنامجهم الدراسي ولا تتجاوز ساعات العمل نسبة إلى ساعات الدراسة ٥٠ بالمائة): (ب) مزاولة عمل تجاري أو التوظيف الذاتي أو تقديم خدمات احترافية رياضية أو ترفيهية: أو (ج) مزاولة إحدى المهن بشغل وظيفة دائمة بدوام كامل. وتجدر الإشارة إلى أنه لن يسمح بالقدوم إلى البلاد بصحبة المعولين إلا للطلاب الذين يأتون على كفالة الحكومة وطلاب الدراسات العليا المقيدون في دورات دراسية تستغرق ١ شهراً أو تتجاوزها: وسوف يسمح للمعولين بالعمل في هذه الحالات.

٢٢-٣

سوف يتم إلغاء مسلك "العمل بعد الدراسة" المعمول به حالياً بموجب المستوى الأول. اعتباراً من إبريل ٢٠١٢، في إطار السياسة الجديدة التي تبناها الحكومة بشأن تنظيم هجرة الطلاب، غير أن الطلاب الذين يتخرجون من مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة بشهادة جامعية معترف بها أو شهادة دراسات عليا في التربية والتعليم (PGCE) أو دبلومة مهنية/دراسات عليا في التربية والتعليم (PGDE) لهم أن يتحولوا إلى المستوى الثاني قبل أن تنتهي مدة التأشيرة الطلابية التي بحوزتهم. وبهذا يمكنهم أن يشغلوا وظائف المهرة من الخريجين التي يقدمها أي من أرباب العمل من حاملي رخصة الكفالة. شريطة أن يكونوا لا يزالون داخل المملكة المتحدة وألا يقل راتبهم في أي من تلك الوظائف عن ٢٠٠٠٠٠ جنيهًا استرلينيًا في السنة. وقد قطعت الحكومة على نفسها عهداً بأن تطور "مسلك الرواد" من أجل الطلاب اللامعين والخلاقين الذين لديهم أفكار تجارية عملية يريدون تحقيقها عملياً في المملكة المتحدة.^{٤٢}

قواعد الهجرة ومنح التأشيرة البريطانية لأعضاء هيئات التدريس الزائرين

٢٣-٣

لما كانت مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة تنشد التميز الدولي في البحث العلمي والمنح الدراسية، فإنها ما برحت تستقدم دورياً المعلمين والباحثين من كافة أنحاء المعمورة؛ وقد بلغ عدد الأكاديميين الأجانب الذين التحقوا بمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة للعمل بها ربع العدد الإجمالي للأكاديميين فيها.^{٤٣} وفضلاً عن توظيفها أعضاء هيئة تدريس دائمين بدوام كامل، يرحب كثير من مؤسسات التعليم العالي، بالباحثين والدارسين والأساتذة الزائرين الذين يفدون من الخارج للعمل في البلاد لفترات أقصر بكثير، ويأتي بعضهم في إطار اتفاقيات ثنائية أبرمت بين المؤسسة التي تستضيفهم ومؤسساتهم الأم في أوطانهم. وقد يعثر باحثو ما بعد الدكتوراه على عمل بهذه الطريقة بعد أن يحصلوا على مؤهلات من دراساتهم العليا في المملكة المتحدة من خلال عملهم في مشروعات بحثية تعاونية.

٢٤-٣

أضحى تشغيل أعضاء التدريس من خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية خاضعاً لقيود مشددة لا سيما بعد بدء العمل بنظام الهجرة الذي يقوم على مبدأ النقاط. وقد أدخلت تعديلات إضافية في شهر إبريل ٢٠١١، إلا أن مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة ما زالت قادرة على أن تتقدم بطلب شهادات الكفالة لتستقدم أعضاء التدريس الدوليين إلى المملكة المتحدة. ويعتبر المستوى الثاني المسلك الرئيسي، ويمكن الحصول على نقاط إضافية لمن يحملون مؤهلات عالية المستوى مثل شهادات الماجستير والدكتوراه. وهناك مسلك جديد ينحصر تطبيقه بفئة صغيرة من ذوي "المهارة الاستثنائية" في العلوم والآداب والإنسانيات، والغرض منه هو فتح باب المملكة المتحدة للرواد في مجالاتهم وللمن تعد بداياتهم المهنية بمستقبل باهر. ووكالة حدود المملكة المتحدة (UKBA) بصدد الإعلان عن تفاصيل هذا المسلك وإجراءات تطبيقه في أواخر عام ٢٠١١.

قواعد المستوى الخامس

٢٥-٣

كل مؤسسة من المؤسسات التعليمية في المملكة المتحدة تحوز رخصة كفالة من المستوى الخامس، وهي الرخصة المصممة للمهاجرين المؤقتين، بإمكانها أن تحصل على شهادة الكفالة (CoS) اللازمة لتستضيف من نشاء من "الباحثين المكفولين" المهاجرين، وأغلب الظن أن ذلك الباحث يشغل وظيفة دائمة في بلاده وما زال يتقاضى عنها راتبه، غير أنه يسعى للمجيء إلى المملكة المتحدة ليعكف لبعض الوقت على بحث يجريه لدى أحد أرباب العمل أو في مؤسسة تستضيفه، وسلوك الطريق إلى المملكة المتحدة عبر هذا المسلك يتسق مع مجموعة متنوعة من سيناريوهات التمويل: (أ) أن تظل الاعتمادات المرصودة لتمويل البحث في الخارج: (ب) أن تُحوَّل إلى ربح العمل أو المضيف في المملكة المتحدة. وقد يكون "الباحثون المكفولون" أكاديميين قد حصلوا في بلادهم على إجازة تفرغ بأجر أو بدونه من مؤسساتهم التي تتلقى تمويلاً من ربح عملهم أو مضيفهم في المملكة المتحدة، على أي حال، من الضروري أن تطلع وكالة حدود المملكة المتحدة (UKBA) على ما يثبت ترتيبات الكفالة التي يأتي بموجبها الباحث إلى البلاد، وعلى إقرار يفيد بوجود ما يكفي من اعتمادات تمويلية لإعالتهم، وقد يكون هذا على سبيل المثال، راتباً تؤمنه هيئة كفالة إضافة إلى يتقاضاه الباحث من مؤسسته الأم في الخارج.^{٤٤}

٤٣ انظر <http://www.ukba.homeoffice.gov.uk/sitecontent/newsarticles/2011/march/54-student-visa> والرباط المؤدي إلى "ملخص سياسة الطلاب الجديدة".

٤٤ الوحدة الدولية للتعليم العالي في المملكة المتحدة، التعليم العالي الدولي بين الأرقام والحقائق (أغسطس ٢٠١٠)، ص ١٤.

٤٥ للاطلاع على التوجيهات الداخلية المعطاة لموظفي إدارة وكالة حدود المملكة المتحدة (UKBA) بخصوص ما قد يظهر من مشكلات متعلقة بالتعريفات ضمن هذه الفئة، انظر وكالة حدود المملكة المتحدة، توجيهات للعاملين على حالات في فئة العمل (يونيو ٢٠٠٨)، باب الباحثين المكفولين على الرابط التالي: <http://www.ukba.homeoffice.gov.uk/sitecontent/documents/policyandlaw/businessandcommercialcaseworker/wpkguidancesponsoredresearch1.pdf?view=Binary>

فئة الزوار الأكاديميين

٢٦-٣

هناك فئة أخرى تقع خارج نطاق نظام النقاط غير أنها تقع في إطار الترتيبات الخاصة بالزوار ألا وهي فئة "الزائر الأكاديمي" التي تفتح الباب للراغبين في المجيء إلى المملكة المتحدة لإجراء بحوث علمية تخدم أغراضهم الخاصة.^{٤٦} ويجب أن يكون المتقدم لهذه الفئة إما في إجازة تفرغ لإجراء بحوث علمية شخصية أو أن يكون "أكاديمياً يشارك في ترتيبات رسمية للتبادل الأكاديمي مع نظراء من المملكة المتحدة". ورغم أن إحدى مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة قد تستضيف الزائر خلال إقامته، فإن هذا لا يُعتبر في حد ذاته وظيفة، أي أنه لا ضرورة للإعلان عن موقع شاغرفي هذه الحالة. ومن يرغب من الأفراد في أن يتأهل لدخول المملكة المتحدة من خلال هذا المسار، يجب عليه: (أ) أن يكون "ذا مؤهلات في مجال خبرته": (ب) ألا يحصل على أي تمويل من أي مصدر في المملكة المتحدة: (ج) ألا ينشغل بأي عمل سوى نشاطه الأكاديمي الذي قبل من أجله: (د) ألا يمكث في المملكة المتحدة لأكثر من ١٢ شهراً: (هـ) أن يكون قادراً على إعالة نفسه ويتحمل تكاليف عودته إلى دياره دون أن يلجأ إلى الأموال العامة في المملكة المتحدة، وغير ذلك من شروط. ومن الأهمية بمكان أن اشتراط عدم تلقي تمويل من المملكة المتحدة بتوقف على الإقرار بأنه "يجوز التغاضي عن سداد النفقات أو المكافآت الشرفية المعقولة، مثلما يجوز التغاضي عن أي مدفوعات تتم على أساس تبادلي".^{٤٧}

فئة رجال الأعمال الزوار

٢٧-٣

وختاماً، يجب التنويه بأن أعضاء التدريس الأكاديميين القادمين من مؤسسات تعليمية في الخارج والذين ينوون المجيء إلى المملكة المتحدة لمصاحبة طلاب يدرسون في برنامج "الدراسة بالخارج" يستطيعون ذلك من خلال فئة "رجال الأعمال الزوار". وسوف يسمح لهم أثناء وجودهم في المملكة المتحدة أن يزاولوا "تذراً يسيراً من التدريس" في الجامعة التي تستضيف طلابهم شريطة أن يظلوا موظفين في جامعاتهم الأم ويستمتروا في تلقي رواتبهم منها وألا يتخذوا من المملكة المتحدة مقراً لهم ولا يعتزموا البحث عن عمل بها.

ينبغي أن تكون المؤسسات المتعاونة قادرة على وضع برامج لتبادل أعضاء التدريس تتسق تمام الاتساق ما تفرضه مختلف فئات الهجرة هذه من شروط. ويتم ذلك بالتشاور مع جموع أفرادها العلميين وغيرهم من أصحاب الرأي المختصين. شريطة أن تكون المؤسسات الشريكة على دراية تامة بما أوردناه أعلاه من مخططات عديدة وأن تنجح في صياغة اتفاقية تعاونية (انظر الفصل السادس) تحدد فيها مهامها وأهدافها ومقاصدها العملية بوضوح، فإنه لن يتواجد في قواعد الهجرة إلى المملكة المتحدة ما يحول دون تطوير برامج جديدة للتعليم العابر للجنسيات (TNE) أو ما يعيق استمرار الجاري منها.

لمزيد من المعلومات الرجاء مطالعة:

مجلس المملكة المتحدة لشؤون الطلاب الدوليين: www.ukcisa.org

وكالة حدود المملكة المتحدة: www.ukba.gov.uk

وزارة داخلية المملكة المتحدة: www.homeoffice.gov.uk

المجلس البريطاني للتعليم بالمملكة المتحدة: www.educationuk.org/Home

٤٦ انظر وكالة حدود المملكة المتحدة (UKBA)، تعليمات مديرية الهجرة (IDI) (يونيو ٢٠١٠)، باب ٢.٣، وهو متاح إلكترونياً على الرابط التالي:

<http://www.ukba.homeoffice.gov.uk/workingintheuk/>

٤٧ وكالة حدود المملكة المتحدة (UKBA)، الزوار - دليل التقدم بطلب تأشيرة (يوليو ٢٠١٠)، باب "زوار العمل التجاري - الزوار الأكاديميون"، على الرابط التالي:

<http://www.ukvisas.gov.uk/en/howtoapply/infos/inf2visitors#21136506>

التعاون مع مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة في مجال التعليم

أنواع شتى من التعليم العابر للجنسيات

ركزنا في الفصل السابق إلى حد بعيد على الطلاب وأعضاء هيئات التدريس الذين يأتون إلى المملكة المتحدة بموجب الاتفاقيات التعاونية المبرمة بين جامعاتهم الأم ومؤسسات التعليم العالي التي تستضيفهم في المملكة المتحدة، وسوف نسلط الضوء في هذا القسم على أنواع شتى من البرامج العابرة للجنسيات ولاسيما على دور الشريك الخارجي فيها. ويستعرض الباب الثاني من مدونة الممارسة التي تنبأها وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) مبادئها الأساسية، أنه "يجب أن يؤدي التدريس المشترك حيثما كان وكيفما تمّ تنسيقه، إلى زيادة فرص التعلم دون أن ينال ذلك من المعيار الأكاديمي للشهادة الجامعية أو جودة ما يقدّم للطلاب"^{٤٨} وهذا هو الهدف الذي يجب أن تتمحور عليه وتتغذى به أفضل الممارسات في كل من الحالات التي نعرضها في ما يلي.

الحُرْمُ الجامعية الفرعية

لم ينجح سوى عدد قليل من جامعات المملكة المتحدة في إقامة فروع لِحُرْمِها الجامعية في الخارج. ولم يتسن لها هذا إلا من خلال مبادرات قام بها أشخاص رفيعو المستوى نتيجة لتدخل الوكالات الحكومية المباشر في ما أسداه الشركاء الأكاديميون من دعم لها.

بدأ فرع جامعة نوتنغهام في ماليزيا قبول الطلاب الراغبين في الدراسة فيه منذ شهر سبتمبر عام ٢٠٠٠. وقد افتتحت جامعة نوتنغهام حرمها الجامعي في مدينة سيمينيه (التي تبعد عن كوالالمبور ٣٠ كيلومترا) في شهر أغسطس ٢٠٠٥، فكان ذلك تدشين أول حرم جامعي لجامعة بريطانيا يشيد خارج المملكة المتحدة خصيصا لهذا الغرض. بل وأطلقت رسميا في الشهر الذي تلاه مشروعا أكثر طموحا في مقاطعة جيجيانغ في إطار مشروع مشترك مع مجموعة وانلي إديوكايشن بموافقة من وزارة التعليم الصينية.^{٤٩} فأقيمت بذلك جامعة نوتنغهام نينغبو في الصين على موقع تبلغ مساحته ١٤٦ فدانًا، وهي تقدم في الوقت الراهن ٢٩ برنامجا دراسيا لطلاب المرحلة الجامعية الأولى و ١٣ برنامجا دراسيا لطلاب الدراسات العليا، ويبلغ عدد طلابها حوالي ٤.٣٠٠ طالبا من جميع أنحاء البلاد. وقد جعلت الجامعة شعارها "التميز الأكاديمي في خدمة المواطنين العالمية" وبلورته في ميثاقها الذي يلتزم "بتطوير مواد دراسية تجمع بين التدريس ذي الجودة العالمية والتميز في البحث العلمي من جهة و رغبة الصين في التدويل والعولمة من جهة أخرى".^{٥٠} وفي واقع الأمر، ترى الجامعة أن التدويل هو في صميم ما تشهده من تطوير في سيمينيه ونينغبو، وأن تخصيص ما يلزمها على المدى البعيد من موارد بهدف إقامة حرم جامعي فرعي سيكون أمرا مجديا في ما يتعلق بالحصول على اعتراف من الدولة، ولم يكد يمر عقد على فتح أبواب حرم جامعة نوتنغهام ماليزيا للطلاب في عام ٢٠١٠ حتى مُنحت الجامعة صلاحية منح الاعتماد لبرامجها الأكاديمية بنفسها بدلا من أن تسعى في طلبه من وزارة التعليم العالي في البلاد، وقد صنفت الجامعة على أنها "متميزة" في نظام تصنيف جامعات التعليم العالي الماليزية، وتحتل الآن أعلى مرتبة بين مؤسسات التعليم العالي في البلاد. أما في الصين، فقد أعلن في أواخر عام ٢٠١٠ أن سلطات شنغهاي دعت جامعة نوتنغهام إلى إقامة حرم جامعي صيني دولي في مدينة شنغهاي أيضا، وسوف يولي الحرم الجامعي الجديد "اهتماما أكبر للعلوم والتكنولوجيا".^{٥١}

دراسة حالة

٤٨ وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA)، مدونة الممارسة لضمان الجودة والمعايير الأكاديمية في التعليم العالي، الباب ٢: التدريس المشترك والتعلم المرن

والموروث (إصدار مستفيض من الطبعة الثانية ٢٠١٠، ص ١٦١).

٤٩ لقد بدأت الجامعة فعلا بقبول الطلاب في نينغبو في عام ٢٠٠٤.

٥٠ انظر الموقع الإلكتروني لجامعة نوتنغهام في <http://www.nottingham.edu.cn/en/about/index.aspx> للحصول على الروابط ذات الصلة.

٥١ انظر <http://www.nottingham.ac.uk/news/pressreleases/2010/november/shanghaicampus.aspx>

دراسة حالة

تنشط جامعة نيوكاسل أيضاً بشكل كبير في ماليزيا، وهي في طور إقامة حرم جامعي دولي لها في نوساجايا بولاية جوهور يقدّم "برامج أكاديمية في تدريس علم الطب تحظى بتقدير عالمي وتكون متجاوبة مع الاحتياجات المتغيرة لمنظومة الرعاية الصحية الماليزية".^{٥١} وتعتزم جامعة نيوكاسل للطب في ماليزيا منح الطلاب فرصة القيام بدراسات عليا فيها. وقد بدأت الجامعة في عام ٢٠٠٩ برنامجاً دراسياً مدته خمس سنوات وينتهي بالحصول على شهادة بكالوريوس في الطب/بكالوريوس في الجراحة؛ وسيتم الانتهاء من بناء الحرم الجامعي عام (٢٠١١)؛ ويتم التخطيط حالياً لبدء تقديم برامج بكالوريوس في علوم الطب الأحيائي ابتداءً من عام ٢٠١٢ إضافةً إلى بعض برامج الدراسات العليا. وستكون البرامج الدراسية جميعها مماثلة لنظيرتها في جامعة نيوكاسل في المملكة المتحدة، وتمنح على أساسها الشهادات الجامعية ذاتها، مما يمكن الطلاب من الحصول على "مؤهل مرموق من مؤهلات المملكة المتحدة، من جامعة معترف بها دولياً، وبكلفة تقل كثيراً عن كلفة الدراسة في المملكة المتحدة".^{٥٢}

دراسة حالة

جامعة ليفربول هي إحدى مؤسسات التعليم العالي البريطانية الملتزمة بمشروع التدويل من خلال الشراكة، وهي تسعى جاهدة "إلى العمل مع غيرها من المؤسسات الرائدة على خلق شبكة عالمية جديدة للتعليم والبحث العلمي".^{٥٣} وتهدف الشراكات المطروحة إلى "الوصول إلى ما هو أبعد من برامج التبادل الجامعي وتحالفات البحث العلمي" وتحقيق التكامل بين أنشطتها من خلال آليات من مثل المنح المشتركة للشهادات الجامعية.^{٥٤} وقد جاءت الثمار الأولى لهذه السياسة في عام ٢٠٠٤ على شكل اتفاقية إقامة مؤسسة للتعليم العالي في مجمع سوجو اندستريال بارك الصناعي بالتعاون مع جامعة شيان جياوتونغ ومؤسسة لوريات أونلاين إديوكايشن للتعليم الإلكتروني؛ وفي مايو ٢٠٠٦، حازت جامعة شيان جياوتونغ-ليفربول (XJTLU) اعتماداً رسمياً من وزارة التعليم، لكن ما زال عليها الحصول على صلاحيات منح الشهادات الأكاديمية. وفي الوقت ذاته، سوف يتخرج الطلاب الذين يتمون برامجهم الدراسية بنجاح بشهادات أكاديمية مصدقة من جامعة ليفربول. وفي عام ٢٠٠٩، تجاوز عدد الطلاب المسجلين في جامعة شيان جياوتونغ-ليفربول فعلياً ٢٠٠٠ طالب التحقوا بأربعة عشر برنامجاً دراسياً، و الحرم الجامعي وأفق من أنه بحلول عام ٢٠١٥ سوف يلتحق به ١٠,٠٠٠ طالب.^{٥٥}

٣-٤

أما جامعة ميدلبسكس، فهي من الجامعات التي وطدت دعائمها في دبي وسيلكت هي أيضاً طريق الحُرْم الجامعية الفرعية فأقامت حرماً جامعياً لها في موريشيوس حديثاً. وهناك أيضاً مشروع لإقامة فرع آخر في نويديا في نيودلهي. وقد أعلنت جامعة ساوثهامبتون في يناير ٢٠١١ عن عزمها إقامة حرم جامعي فرعي لها في ماليزيا عام ٢٠١٢.

٤-٤

تتعدد الأسباب التي دفعت جامعات المملكة المتحدة إلى النظر في إقامة حُرْم جامعية لها في الخارج. فمن الجامعات، كجامعة نوتنغهام وليفربول مثلاً، ما يرى في الحُرْم الجامعية الفرعية امتداداً طبيعياً لطموحها إلى التفوق العالمي، كونها خير دلالة على أنها منظمات عالمية تتمتع بوجود عالمي. ومنها من يميل فلسفياً إلى دعم الأجندات التعليمية والإصلاحية للدول النامية للنهوض بشعوب الأرض الأكثر حرماناً. وهي أهداف ومقاصد لا يمكن أن تكون متضاربة على الإطلاق. وفيما لا تطمح أيٌّ منها إلى أن تحصد أرباحاً طائلة من مساهماتها هذه، فجميعها يأمل في تبادلي أي خسائر فادحة ومعظمها يأمل في أن يجني عائداً متواضعاً من استثماراتها، بطريق مباشر أو غير مباشر.

٥٢ انظر: جامعة نيوكاسل للطب في ماليزيا: <http://www.ncl.ac.uk/numed/about/goals.htm>

٥٣ يمكنكم الحصول على مزيد من المعلومات في: <http://www.ncl.ac.uk/numed/about/>

٥٤ انظر جامعة ليفربول: <http://www.liv.ac.uk/about/global-university/index.htm>

٥٥ انظر <http://www.liv.ac.uk/about/global-university/index.htm>

٥٦ أخذت أعداد المقيد من تقرير جامعة ليفربول السنوي لعام ٢٠٠٩ وتفضلوا بمطالعته إلكترونياً في:

<http://www.liv.ac.uk/annual-report/global-university/xjtlu-student-numbers.htm>

٥-٤

إن الحكومات التي تقوم بتشجيع مبادرات كهذه غالباً ما تدفعها إلى ذلك حاجتها لتوفير تعليم عال يتسم بجودته ويلبي احتياجات بلدانها الشديدة إليه. وهذا نتيجة طبيعية لما تعيشه بلدانها من رفاهية حديثة العهد وللواقع الديمغرافي الذي يعني أن نسبة كبيرة من السكان لا يتجاوزون عقدين من العمر وحتى البلدان التي لديها مشاريع طموحة لإصلاح نظم دولها وتطويرها قد تجد نفسها مضطرة لنحويل موارد مالية ضخمة إلى الخارج عندما ينتهز الطلاب من ميسوري الحال فرصة الدراسة بجامعات الخارج التي قد تكون مغامرة لا يعود منها الطلاب الأكثر تفوقاً وامتيازاً.

٦-٤

وأغلب الظن أن مؤسسات التعليم العالي الأجنبية، بما فيها البريطانية، لن ترغب أو بالأحرى لن تستطيع أن تقيم ما يكفي من الحرم الجامعية الفرعية للتغلب على هذه المشكلات؛ ولكن عدداً أكبر من المؤسسات لديه خبرة عريقة وإيجابية في تقديم برامجها "على أرض البلد المعني" بالتعاون مع شركاء محليين معنيين بالتعليم العالي. وقد يكون ذلك التعاون العابر للجنسيات أنسب لتلبية الطلب المتزايد. وقد أن الأوان للنظر في شتى أنواع التعليم العابر للجنسيات (TNE) المتوفرة في الوقت الراهن. وحيث أن تعريف مصطلح "التوأّم" هو غير محدد ويمكن استخدامه في توصيف أي فئة من الفئات الأربع الأولى أدناه، فقد تم إسقاطه من القائمة كما ترون.

٧-٤

الشهادات الجامعية المزدوجة والمشاركة

يشير مصطلح "الشهادة المشتركة" إلى كل ترتيب تعاوني تنضوي تحت مظلته مؤسستان أو أكثر تتمتعان بصلاحيات منح الشهادات الأكاديمية بغرض تقديم برنامج دراسي يؤدي إلى الحصول على شهادة أكاديمية واحدة (دبلومة أو شهادة جامعية مثلاً) يتم منحها بصفة مشتركة من قبل كافة الأطراف المشاركة. ويتم إصدار شهادة واحدة تفيد بنجاح الطالب في إتمام هذا البرنامج الذي تم تقديمه بصورة مشتركة، بدلا من أن تمنح كل من المؤسسات مؤهلات منفصلة. أما مصطلح "شهادة أكاديمية مزدوجة (أو متعددة)" فإنه يصف على وجه العموم كل ترتيب يخول مؤسستين أو أكثر الاشتراك في تقديم برنامج يؤدي إلى الحصول على مؤهلات منفصلة يمنحها كل منهما؛ رغم أن بعض الجامعات المتعاونة التي يلقفها احتمال اعتبار الشهادة الواحدة على أنها شهادتين، أثرت الرجوع إلى المؤهل من مؤسسة واحدة من المؤسسات المشاركة فقط.^{٥٧}

٨-٤

أما البرامج التي يُمنح الطلاب بعد إتمامها شهادة أكاديمية مزدوجة أو مشتركة، فما من شك أنها قد تعود بالنفع على مقدميها، فهي تثبت علنا التزام المؤسسات المعنية بالتعاون الدولي ناهيك عن فرص صنع اسم مرموق لنفسها. إلا أنه لم تتضح لنا بعد حقيقة ما يجنيه الطلاب من حيث توسيع خبرتهم مما يعجزون عن بلوغه بسبل أخرى. هذا فضلاً عما يكتنّف مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة من شك وريبة في قدرتها القانونية على أن تقوم فعلياً بـ "حشد" ما لديها من صلاحيات منح الشهادات الأكاديمية، وأغلب الظن أن مؤسسات التعليم العالي في دوائر الاختصاص القانوني الأخرى قد تلقى هي الأخرى نصيبها من هذه المصاعب.^{٥٨} ورغم هذا فإن عدد المؤسسات المستعدة لمنح تلك الشهادات الأكاديمية يتزايد باستمرار.

٩-٤

آلية معادلة البرامج الدراسية

هناك ترتيبات أخرى تم وضعها لتمكين الطالب من الترفع من مستوى إلى آخر بين المؤسسات المتعاونة، إلا أن هذه الترتيبات أقل تكاملاً من ترتيبات منح الشهادات الأكاديمية المزدوجة أو المشتركة وكثيراً ما تكون أقل عرضة للتعقيدات القانونية. وآلية "معادلة" البرامج الدراسية في السياق الدولي هي عبارة عن عملية تقييم إحدى مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة لبرنامج دراسي ما يقدمه أحد الشركاء في الخارج بغية التحقق من أن محتواه، أو محتوى عناصر منه، تعادل عناصر محددة (عادةً ما تكون إتمام مرحلة دراسية واحدة مدتها سنة) من برنامج أو أكثر من برامجها من حيث المضمون والمستوى والمعايير، مما يسهل عملية الدخول المباشر بوضعية متقدمة في السنة الثانية أو الثالثة أو الرابعة من البرنامج/البرامج المعنية. عادةً ما يتطلب هذا عملية جمع و تحويل "أرصدة محددة"، وهكذا فإن هذه الأرصدة التي قام الطالب بتحصيلها خلال دراسته في المؤسسة الأجنبية تكون معترفاً بها من قبل المؤسسة البريطانية أيضاً ويتم حسبانها من ضمن الأرصدة المطلوبة للحصول على شهادة من الأخيرة.

٥٧ هذا هو الحل الذي تبنته جامعة دندي في هيكلها التنظيمي لضمان الجودة، والذي يمكن مطالعته على الرابط التالي:

<http://www.dundee.ac.uk/qaf/exteachingcollaborations.htm>

٥٨ لمطالعة مناقشة ضمان الجودة وما يتعلق بها من مسائل قانونية، يمكن قراءة تقرير الندوة المشتركة التي عقدتها وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) في يونيو ٢٠٠٥ في: <http://www.qaa.ac.uk/international/jointdegrees/jointdegreesreport.asp>

١٠-٤

ضمن ذلك الترتيب يبقى العنصران المنفصلان مسؤولية المؤسسات المعنية التي تقدمهما استيفاءً لغرض ضمان الجودة، غير أنهما يساهمان معا في منح مؤهل جامعي واحد، وتدوّن التفاصيل في اتفاقية رسمية توافق بمقتضاها مؤسسة التعليم العالي المانحة في المملكة المتحدة على أن الطلاب الذين أنموا برنامج الدراسة المعين (أو عناصره) في المؤسسة الشريكة بنجاح، واجتازوا جميع التقييمات اللازمة لمنح رصيد الوحدات المعتمدة، يحق لهم أن يترفعوا إلى المراحل التالية ضمن برنامج واحد أو أكثر تقوم المؤسسة المانحة بتصميمها وتقديمها. ويجوز أن تكون البرامج التي تتم معادلتها على هذا النحو موجودة من قبل أو أن تُصمم خصيصاً بغية تسهيل عملية ترفيع الطلاب فيما بين مؤسسات الشركاء المتعاونين.

الامتياز

١١-٤

إن كل نموذج من النماذج التي تناولناها فيما سبق يتضمن نوعاً من المزج لعناصر البرنامج الدراسي التي تم تطويرها وتقديمها في مؤسستين متعاونتين أو أكثر، ويفترض أن يقوم الطلاب ولو بجزء واحد من دراساتهم في المملكة المتحدة، غير أنه يمكن للشراكة الدولية أن تقوم على ترخيص الملكية الفكرية بدلاً من انتقال الطلاب، وقد يكون هذا ملائماً بشكل خاص لمؤسسات الخارج التي تفتقر إلى صلاحيات منح الشهادات الأكاديمية مثلما تفتقر إلى ما يعوزها من خبرة تؤهلها لأن تباشر تطوير برامجها بمفردها، إن "الامتياز" عملية يفترض فيها وجود علاقة تنظيمية تقوم بموجبها مؤسسة بريطانية بتفويض مؤسسة موجودة في الخارج بتقديم برنامج من برامجها، وأحياناً بتقييمه، بشكل كلي أو جزئي، علماً بأن هذا البرنامج تم إقراره للتدريس في حرمها الجامعي الخاص. ومن الطبيعي في هكذا ترتيب أن تتطلع مؤسسة المملكة المتحدة إلى الاحتفاظ بمسؤوليتها المباشرة عن بعض الأمور، منها محتوى البرنامج واستراتيجية التدريس والتقييم وآلية تنفيذه ونظام ضمان الجودة، بل وعن كل ما يتعلق بتقديم أي برنامج دراسي يؤدي إلى الحصول على إحدى شهاداتها الأكاديمية، ومن الطبيعي أن يتوقع نشوء علاقة تعاقدية بين الطلاب والمؤسسة المانحة للشهادة، ما يجعلها تشعر بأحقيتها في أن تأخذ حذرهما كي تحمي نفسها من تبعات المسؤولية القانونية وتناى بنفسها عن إلحاق أي أضرار تبعية بسمعتها.

التصديق

١٢-٤

قد يشكل "التصديق" بديلاً عملياً عن "الامتياز" في حال كان الشريك الأجنبي يتمتع بقدره داخل مؤسسته على وضع برامج عالية الجودة لكنه يفتقر إلى صلاحيات منح الشهادات الأكاديمية أو صلاحية منحها على مستوى معين (كمستوى الدراسات العليا مثلاً) أو في حقل معرفي ما، إن "التصديق" هو عملية تمكن المقيمين من تقييم أي شيء، بدءاً من الوحدة الدراسية الواحدة إلى كامل البرنامج الدراسي الذي قامت بتطويره وتعتزم تدريسه مؤسسة شريكة، ومن إقراره كونه يفي بالمستوى والجودة المطلوبين كحد أدنى لمنح شهادة أكاديمية من جامعتها. ومن الطبيعي أن تنشأ، في هذه الحالة، علاقة تعاقدية مباشرة بين الطلاب الذين يباشرون هذا البرنامج والمؤسسة الأجنبية، غير أن شريك المملكة المتحدة سيطر راجباً في مراقبة عملية سير البرامج الدراسية ومدى جودة تجربة الطلاب ليضمن استيفاء كافة شروط التصديق والحفاظ على مستوى ما يمنحه من شهادات أكاديمية.

دور شركات الأعمال

١٣-٤

هناك بديل آخر لما أوردناه من صيغ أعلاه، وفيه يقوم شريك المملكة المتحدة أو الشريك الأجنبي بإدخال شريك من وسط شركات الأعمال في نشاط تعاوني دولي. فقد اشتدت خلال العقد الماضي رغبة الشركات التجارية العالمية في أن تعمل عن كثب مع جامعات إقليمية ذات شهرة عالمية وخبرة ملائمة، ورغم أن الأواصر التي تجمع بين قطاع التعليم العالي و قطاع الأعمال من أواصر غالباً ما تكون مبنية على البحوث التعاقدية أو التشجيع على إقامة بحوث علمية مشتركة وبرامج تطويرية (انظر الفصل الخامس)، فمن الممكن نسجها من خلال تصميم برامج دراسية حسب الطلب يكون الغرض منها تدريب الموظفين في موقع العمل.

التعلم المرن والموزع

١٤-٤

تستخدم وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (OAA) عبارة "التعلم المرن والموزع" (FDL) للإشارة إلى كل من التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني. وتعتبر السمة المميزة لكليهما نظرتهم إلى التعليم والتعلم والتقييم. أي أنهما: (أ) لا يشترطان أن يكون للطالب مكان فعلي لتلقي العلم داخل أسوار المؤسسة التي يسعى الطالب للحصول على شهادتها الأكاديمية من خلال إتمام البرنامج الدراسي بنجاح: (ب) لا يفترض أن تقوم المؤسسة المانحة للشهادة بنفسها بتقديم البرنامج الدراسي الذي يتبعه الطالب: (ج) لا يفترض أن أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة المانحة للشهادة يقومون بالضرورة بتقديم الدعم اللازم للطالب مباشرة: (د) لا يفترض أن يعمل الطالب بانتظام مع غيره من الطلاب: (ج) لا تشترطان بالضرورة أن يتم تقييم إنجازات الطالب في موقع المؤسسة المانحة.

١٥-٤

قد يبدو التعليم عن بعد للوهلة الأولى شديد الاختلاف عن مفهوم التعليم التعاوني. فأولهما يسعى فيما يبدو إلى إقصاء "الوسيط" باستخدام الإنترنت ومواد التعلم المستقل. مثلما فعلت "دورات المراسلة" للأجيال الأولى. غير أن أكثرنا يعلم أن طلاب التعلم عن بعد يحتاجون إلى الدعم والتقييم والتوجيه بقدر ما يحتاج إليه الطلاب الذين يتلقون العلم عموماً وجهاً لوجه. إن لم يكن أكثر. وفيما ليس هناك عادة ما يمنع من تقديم كل هذا إلكترونياً وربما كذلك تعزيزه بالبرامج التعليمية أو المدارس الصيفية أو كلاهما وفقاً لنموذج الجامعة المفتوحة. فإن الدراسة العابرة للجنسيات دائماً ما تعود على المتعلم بفوائد جلية إذا ما قام شريك تعاوني في بلده بدعّمه وتمكينه من الاطلاع على الموارد المعرفية.

دورات اللغة الإنجليزية

١٦-٤

أكثر الطلاب الذين يفدون في الوقت الراهن إلى المملكة المتحدة لتحسين مهاراتهم العامة في اللغة الإنجليزية يؤثرون الالتحاق بمدارس أو كليات متخصصة في اللغات على الالتحاق بكليات التعليم العالي وجامعاته. والهدف الأساسي لمراكز اللغات التابعة لمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة هو تقديم ما يلزم من دعم للطلاب الذين ينضمون لبرامج دراسية أخرى. وذلك من خلال دورات دراسية تقدم قبل بدء الدورة التعليمية أو خلالها؛ غير أن بعض المؤسسات تقدم تدريباً متخصصاً على مستوى الدراسات العليا لمن يرغبون في تحسين كفاءاتهم على مستوى عال. ويقدم مركز جامعة برمينغهام لدراسات اللغة الإنجليزية، على سبيل المثال لا الحصر، ماجستير في تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية/ تدريس اللغة الإنجليزية كلغة ثانية "لمن يرغب من معلمي الإنجليزية في تحسين وضعهم المهني". ناهيك عما يقدمه من برامج في دراسات الترجمة و اللسانيات التطبيقية.^{٥٩} هذا فضلاً عما تعلن عنه مؤسسات التعليم العالي الأخرى من دورات دراسية في اللغة الإنجليزية لأغراض تجارية أو أكاديمية.

١٧-٤

ويتوقع في المستقبل أن تتمكن بعض الكليات الخاصة المرموقة من تقديم دورات دراسية في اللغات، بما فيها ما يعرف بـ "البرامج ذات المسار" التي تُعد الطلاب لمرحلة الدراسات العليا من خلال التعاون مع مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة وغيرها من الكفيلين المرخص لهم الذين لديهم استعداد لأن يكفلوا طلابهم مباشرة.^{٦٠} ولا تخلو هذه التغيرات الوشيكة من تبعات محتملة كأن تشتد حاجتنا إلى دورات تدريبية عن بعد في اللغات، وهذا حقل يجدر بالطامحين لإقامة تعاونات استكشافه.

الدراسة في الخارج

١٨-٤

تتميز برامج الدراسة في الخارج بعراقه تاريخها وكثرة البرامج الدراسية في اللغات و "دراسات المناطق" التي تستغرق أربع سنوات وتمكن الطالب من قضاء عام دراسي في إحدى مؤسسات التعليم العالي في الخارج. وحظيت أوروبا بنصيب أوفر من عمليات الانتقال هذه. أما برامج الدراسة الأمريكية في جامعات المملكة المتحدة فما زالت تقوم بتبادلات طلابية مع المؤسسات الشريكة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثلاثة عقود وأكثر؛ وقد ساعدت في ذلك إلى حد ما ظاهرة برامج "السنة الثانية في الخارج" في تلك المؤسسات.

٥٩ انظر <http://www.cels.bham.ac.uk> إن عبارة "TEFL" تعني تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية. أما عبارة "TESL" فتعني تدريس اللغة الأجنبية كلغة ثانية.

٦٠ انظر <http://www.ukba.homeoffice.gov.uk/sitecontent/newsarticles/2011/march/54-student-visas> والرابط المؤدي إلى "ملخص سياسة الطلاب الجديدة".

١٩-٤

يعتبر برنامج إراسموس خير وسيلة لتعزيز انتقال الطلاب داخل الاتحاد الأوروبي. تم تأسيس برنامج التربية والتدريب الرائد هذا في عام ١٩٨٧، وهو يمكن ٢٠٠,٠٠٠ طالب سنوياً من الدراسة والعمل في الخارج. كما يقوم بتمويل ما ينشأ بين مؤسسات التعليم العالي في أوروبا من أوجه التعاون. ويسهل انتقال أعضاء هيئات التدريس والطلاب بين الجامعات. وتستغرق فترات الدراسة في الخارج من ثلاثة أشهر إلى اثني عشر شهراً. وفي حالات معينة قد يكون الطلاب المشاركون في البرنامج مؤهلين للحصول على منح تساعدهم في تغطية تكاليف سفرهم ومعيشتهم بالخارج.

٢٠-٤

يهدف برنامج إراسموس في المقام الأول إلى تمكين الطلاب من الاستفادة تعليمياً ولغوياً وثقافياً من خلال تجربة العيش والتعلم خارج أوطانهم. وتعزيز التعاون بين المؤسسات، والمساعدة في صنع "حشد من الشباب الكفؤين والمنفتحين الذين خاضوا تجارب في عديد من البلدان ليدخلوا سوق العمل في المستقبل".^{١١} ورغم أن هذه الأهداف تتعلق ببرنامج معين للانتقال في أرجاء أوروبا، فمن الممكن اعتبارها مبرراً لإطلاق برامج الدراسة في الخارج عموماً. وهذا ما دعا كثيراً من الجامعات ذات التوجه العالمي لبذل الوقت والجهد بهدف تطوير هذه البرامج. ولنذكر على سبيل المثال لا الحصر جامعة ليدز، التي لديها ٩٠٠ طالباً يدرسون في الخارج سنوياً، وما يقرب من نصفهم ليسوا طلاب لغات. ويدعى الراغبون إلى أن "يختاروا من بين حوالي ٢٠٠ مؤسسة من اسبانيا إلى سنغافورة" ليكتسبوا الثقة ويوسعوا آفاقهم ويطوّروا مهاراتهم ويثروا خبراتهم وذلك لتحسين فرصهم في سوق العمل مستقبلاً.^{١٢}

٢١-٤

إن ما يقوم من تعاون ثنائي بين المؤسسات يُمكن أن ينتفع به انتفاعاً فعلياً في توفير الفرص لطلابها ليدرسوا بالخارج، ولا يغيب عنا مدى أهمية ما يجري من ترتيبات متعددة الأطراف تزيد من عدد الخيارات المتاحة. ولن يتسن لنا أن نجني ثمار التعاون الياقة ونقر بها عيناً إلا إذا أحسننا التنظيم وعشنا الحلم ولو قليلاً.

التطوع الدولي

٢٢-٤

إضافة إلى إجراء ترتيبات الدراسة في الخارج، تقوم بعض الجامعات بتشجيع طلابها على المشاركة في أنشطة تطوعية في مختلف أنحاء العالم. ويورد الموقع الإلكتروني لجامعة ساوثهامبتون، على سبيل المثال، الروابط الإلكترونية لأكثر من ٢٠ منظمة تخصص في التطوع وتوزيع العمالة خارج المملكة المتحدة.^{١٣} وتستقدم هيئة خدمات التطوع المجتمعي الطلاب وأعضاء هيئات التدريس وتدريبهم وتوزعهم على مواقع العمل التطوعي في أوطانهم وخارجها. كما تتواصل مع جهات خارجية لتطمئن إلى تنوع مواقع العمل التطوعي وثرائها ليختار الراغبون في التطوع ما شاؤوا منها. وبحسب الموقع الإلكتروني: "إن فرص التطوع الدولي من شأنها أن تفيدنا كأفراد وتفيد المنظمات التي نعمل لديها وتفيد المجتمعات على أوسع نطاق. وما برح أرباب العمل يبحثون عن أعمق الطلاب فهماً وأكثرهم وعياً للشؤون العالمية لما اكتسبوه من مهارات".^{١٤}

٢٣-٤

وذهبت جامعة ليدز ميتروبوليتن إلى أبعد من هذا فدرست برنامجاً يتيح للطلاب وأعضاء هيئة التدريس إمكانية التطوع بوقتهم وخبرتهم في خدمة المجتمعات الشريكة في الخارج. ومنذ أن انطلق البرنامج في عام ٢٠٠٦، تطوع ما يقرب من ٦٥٠ فرداً في خطة تهدف لإثراء المتطوعين "بتجارب منخفضة الكلفة وأمنة وذات مغزى تكون بمثابة تحدٍ يمنحهم شعوراً بالإنجاز" وإقامة "علاقات نافعة طويلة الأمد" مع المتعاونين في الخارج في نفس الوقت.^{١٥} وتعمل الجامعة مع مجموعة من شركائها الدوليين، و يكون ذلك في بعض الحالات من خلال التنسيق المباشر مع المجتمعات المحلية، بينما يتم في حالات أخرى بوساطة إحدى مؤسسات التعليم العالي الموجودة في البلد المعني، والتي قد تساعد في إجراء بعض الترتيبات. ومحور البرنامج هما النفع المتبادل والاستدامة، إضافة إلى التزام مؤسسي لا لبس فيه بدعم الممارسة التأملية وتعزيز المهارات الوظيفية لدى الطلاب المتطوعين. ويمكن التعيين في مشروع واحد من المشروعات المحلية التي تنطوي على العمل مع أناس من ثقافات ومجتمعات شتى في ليدز وما حولها.^{١٦}

١١ لمزيد من المعلومات، انظر http://ec.europa.eu/education/lifelong-learning-programme/doc80_en.htm

و http://ec.europa.eu/education/erasmus/doc892_en.htm

١٢ انظر <http://studyabroad.leeds.ac.uk/outgoing>

١٣ انظر <http://www.southampton.ac.uk/careers/volunteering/international.html>

١٤ انظر <http://www.southampton.ac.uk/careers/volunteering/index.shtml> وما يتعلق بها من روابط.

١٥ انظر http://www.leedsmet.ac.uk/cpv/index_About.htm

١٦ لمزيد من المعلومات عن المشروعات قيد الإجراء، انظر <http://www.leedsmet.ac.uk/cpv/index.htm> وما يتعلق بها من روابط.

قوانين البلدان الشريكة ولوائحها

٢٤-٤

إذا أرادت المؤسسات أن يؤتي التعاون الدولي ثماره ويُكَلَّل بالنجاح، فلا بد لها من الإلمام التام بالهيكل التنظيمي للقيود القانونية والإدارية، بل والسياسية في بعض الأحيان، كونها ستعمل في إطاره مع الطامحين من شركائها.

٢٥-٤

وإن استعصى عليها، مثلاً، فهم المسؤولين التي تلقبها وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) على عاتق الجهات المانحة في المملكة المتحدة. فقد يستاء الشركاء الخارجيون مما يمكن رؤيته على أنه عملية تقييم تفرط في التدخل في كل شيء بدءاً من آراء الطلاب حتى السيرة الذاتية لعضو ما من أعضاء هيئة التدريس. وبالمثل، فإن مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة كثيراً ما يغضبها احتياجها إلى تقديم حجة وثائقية للحكومات الأجنبية تفيد بأنها مؤسسات للتعليم العالي معتمدة فعلاً في بلادها. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يشعر كل من الشركاء ومن يطمحون إلى أن يصبحوا شركاءً بأنهم قادرون على مناقشة أوضاعهم بصراحة، ويجدر بكل منهم أن يشرح للآخر ما سيعمل في إطاره من قواعد ولوائح. وقد لا تكون الحلول الوسط (أو التسويات) متاحة دائماً، ولكن الشركاء يستطيعون على الأقل تحديد عوائق التقدم وعقباته تحديداً لا لبس فيه إن تيسر لهم أن يجلسوا لمناقشة المصاعب التي تواجههم في جو من التفاهم والاحترام المتبادل.

٢٦-٤

لا بد من مؤسسات التعليم العالي البريطانية الراغبة في إقامة علاقات عمل في بلدان الخارج عن أن تعمل داخل البنى التنظيمية التي تضبط الأسواق التي يسعون إلى دخولها، شاءت أم أبت. وذلك يسهل فعله إذا ما توافرت المشورة والتوجيه من الشركاء المحليين الذين يدركون من موقعهم في الداخل ما هو المطلوب. وما كان لجامعة نوتنغهام، على سبيل المثال، أن تتم توسعها الرائد في نينغبو إلا بفضل مبادرة مشتركة حظيت برعاية محلية استطاعت إيجاد الطريق في مناهة الأحكام المتطلبة لقانون التعليم التعاوني الصيني الأجنبي. وبطبيعة الحال، سوف يشعر الشركاء المتعاونون بالإحباط إذا ما تقر وكالة حكومية ما حق المؤسسة المعنية في اعتماد مؤهلات ممنوحة من الخارج ثم يتعذر عليها الانتهاء من النظر في طلبهم المشترك في الوقت المطلوب، ولكن على الأقل سوف تدرك المؤسسة الخارجية حينها الخطوة التالية التي عليها اتخاذها. إن التعامل مع المسؤولين الحكوميين أو مسؤولي ضبط الجودة أو الجهات القانونية والمهنية قد يكون منهكاً شاقاً في أي دائرة من دوائر الاختصاص، ولا يمكن استيفاء الشروط التي يفرضونها دون فهم السياق الذي يعملون ضمنه.

التعاون مع مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة في مجال البحوث

٥

يعتبر البحث العلمي مجالاً آخر من مجالات التعاون، ويختلف بذاته عما أوردناه في الفصل السابق، بل يستحق أن نفرد له باباً، ونستعرض في هذا الفصل الفرص المتاحة لمؤسسات الخارج للتعاون مع المملكة المتحدة من خلال شراكات بحثية.

١-٥

هناك إجماع عالمي على أن البحث العلمي والمنح الدراسية سمتان أساسيتان لمجتمع التعليم العالي، بل إنهما ما يميزه في الأصل عن غيره من أنواع المؤسسات التعليمية. وهذا لا يعني أنه لا يمكن أن يكون العاملون في المدارس وفي كليات التعليم الإضافي متبحرين في مجالات دراساتهم أو باحثين فاعلين يساهمون في حصيلة المعرفة الإنسانية، ولكنهم إنما يقومون بذلك حباً في العلم وليس لأن طبيعة عملهم تجبرهم عليه. أما المحاضرون في التعليم العالي، فلن يتسنى لهم أن يقوموا بتدريس طلابهم على المستوى الجامعي، ولن يتمكنوا من الإسهام في تطوير المناهج ما لم يواكبوا ما يستجد في حقول تخصصاتهم من علم، إذ أن خبرة الطلاب، لا سيما طلاب الدراسات العليا، ينشُدون تلقي العلم من أفراد طليعيين في مجالات اختصاصهم ومنخرطين فعلياً في البحث العلمي.

٢-٥

لطالما كانت روح الفريق سمة تميز بها البحث العلمي في العلوم، وكذلك في العلوم الاجتماعية إلى حد ما، بينما كان التقدم العلمي في مجالي الآداب والعلوم الإنسانية نتيجة للسعي المنفرد عامةً، وما الباحث المنفرد إلا جزء من مجتمع أكاديمي دولي يتم فيه تبادل الأفكار وطرح النظريات ومناقشتها والنظر في النتائج ونشرها. وهناك توجه عام لدى مجالس البحث العلمي بالمملكة المتحدة نحو دعم الجمع بين التخصصات المتعددة وبث روح التعاون في العمل (على صعيد المملكة المتحدة والعالم)، ورغم أن تلك الأجنحة إن كتب لها النجاح قد تستلزم شطحة من الخيال، فإن تنفيذها سيتم على دعائم دولية موجودة أصلاً وممتينة.^{١٧}

٣-٥

تعاون الأفراد والأقسام والمؤسسات

ليست هناك خارطة طريق وحيدة لإقامة تعاونات ناجحة بين المؤسسات، ولكن العديد من الدلائل يشير إلى أن أوثق العلاقات وأدومها طالما كانت نتيجة لروابط نشأت في بادئ الأمر على مستوى الأفراد أو الأقسام. وقد يستطيع كبار المديرين أن يقدموا الهيكل التنظيمي الذي يتطور العمل المشترك في داخله، ولكن على الباحثين أنفسهم أن يكونوا راغبين في أن يعملوا سوياً وأن يستطيعوا رؤية أوجه النفع في ذلك، ويجب أن يكون هناك انسجام تام بين أهداف كل منهم ومقاصده البحثية، و تكامل بين ما يأتي به كل فرد أو فريق من خبرة ودراية للمشروع.^{١٨}

٤-٥

كثرت وتنوعت الوسائل التي يعلم بها كل أكاديمي بما يقوم به غيره من الأكاديميين من عمل، ولم تعد تقتصر على مطالعة ما ينشر لزملائهم من مطبوعات و اللقاء بهم في المؤتمرات، وينسب الفضل في كثير مما نشأ بين الأوروبيين من تعاون إلى برامج تنقل أعضاء هيئات التدريس التي يرعاها الاتحاد الأوروبي، ولطالما اقتضى تمويل الاتحاد الأوروبي للبحث العلمي أن يعمل مقدموه في اتحادات متعددة الجنسيات، وأثرت مؤسسات كثيرة، حينما اقتضى الأمر أن تحدد من يناسبها من الشركاء، أن تعمل مع من سبق لها معرفتهم خلال أنشطتها في برنامج إراسموس للتبادل الطلابي، الذي لا يسهل تنقل الطلاب فحسب وإنما يقدم دعمه لمحاضري الجامعات وللمدعوين من شركاء العمل التجاري الذين يرغبون في التدريس أو تلقي التدريب في الخارج أيضاً (انظر الفصل الرابع وما يلي).^{١٩}

٥-٥

١٧ انظر الموقع الإلكتروني لمجلس أبحاث العلوم الإنسانية والفنون للتعرف على الفرص المتاحة:

<http://www.ahrc.ac.uk/FundingOpportunities/Pages/default.aspx>

١٨ للاطلاع على عرضين ممتازين للتعاون البحثي الدولي، انظر: كولين مكاريف وآخرون، التعاون البحثي الدولي في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة [التقرير البحثي لداثة الابتكار والجامعات والمهارات] (٢٠٠٨) في:

http://www.bis.gov.uk/assets/biscore/corporate/migratedD/publications/D/DIUS_RR_08_08

التعاون البحثي الدولي: فرض لقطاع التعليم العالي في المملكة المتحدة [تقرير المملكة المتحدة البحثي] (٢٠٠٨) في:

http://www.universitiesuk.ac.uk/Publications/Documents/researchreport_internationalresearch.pdf

١٩ للاطلاع على عرض لبرنامج إراسموس، انظر الرابط التالي: http://ec.europa.eu/education/lifelong-learning-programme/doc80_en.htm

٦-٥

إن جاز لنا أن نوصِّف هذا النهج بأنه "تصاعدي من القاع للقمة" يقوم الأكاديميون من خلاله بخلق علاقاتهم الدولية الخاصة بهم. فقد لاحت إرهابات ثورية في كيفية دعم المؤسسات لفرص التعاون البحثي "من أعلى لأسفل". ويتحقق هذا بوسيلتين: الأولى هي العضوية باتحاد متعدد الأطراف أو أكثر. كتجمع الجامعات البحثية الأوروبية (LERU) مثلاً، و التحالف الدولي للجامعات البحثية (IARU). وشبكة جامعات يونيفرسيتاس ٢١ (U21). وشبكة الجامعات العالمية (WUN)؛ والثانية، إبرام اتفاقيات ثنائية مع شركاء مؤسساتيين مختارين في الخارج.

٧-٥

تأسس تجمع الجامعات البحثية الأوروبية (LERU) في عام ٢٠٠٢. ويضم ٢٢ من جامعات أوروبا البحثية الرائدة التي تجمعها "قيم التدريس عالي الجودة في بيئة بحثية تنافسية على مستوى عالمي"^{٧٠} وتضم في الوقت الراهن جامعات كامبريدج وإدنبره وامبريال كوليدج لندن وأوكسفورد وكلية لندن الجامعية كأعضاء تابعين لها في المملكة المتحدة. ورغم أن أعضاء تجمع الجامعات البحثية الأوروبية (LERU) يركزون على التأثير في سياسة البحث العلمي في أوروبا ونشر أفضل الممارسات أكثر مما يركزون على تعزيز البحث العلمي التعاوني، إلا أنه ما من شك في أنهم تربعوا على عرش البحث العلمي في العالم، وقد تجاوز مجموع ميزانياتهم البحثية مبلغ ٥ مليار يورو.

٨-٥

إن التحالف الدولي للجامعات البحثية (IARU) هو عبارة عن تجمع لأبرز الجامعات ذات النشاط المكثف في البحث العلمي في العالم ومنها جامعتا كامبريدج وأوكسفورد. وقد دشّن التحالف في عام ٢٠٠٥ بهدف "مواجهة ما يعترض البشرية من تحديات". وإيماناً من الاتحاد برسائلته، استطاع أن يحدد "حلولاً مستدامة لتغير المناخ" كونها أهم أهدافه ومقاصده. ويتعاون كلا عضويه في المملكة المتحدة في الوقت الراهن مع شركاء دوليين في مشروعات بحثية كبرى تتعلق بالشيخوخة وطول العمر والحياة.^{٧١}

٩-٥

يونييفرسيتاس ٢١ (U21) هي شبكة تتألف من ٢٣ جامعة من الجامعات الرائدة ذات النشاط المكثف في البحث العلمي في ١٥ بلداً. وقد تأسست عام ١٩٩٧ "كمراجعة ومصدر دولي للتفكير الاستراتيجي في القضايا ذات الأهمية العالمية". والهدف من قيامها هو "تسهيل سبل التعاون والتعاقد بين الجامعات الأعضاء وإمدادها بفرص ما كان لأي منها أن تبلغها وحدها بمنأى عن الشبكة أو من خلال التحالفات الثنائية التقليدية"^{٧٢} وأعضاؤها الحاليون في المملكة المتحدة هم جامعات برمينغهام وإدنبره وجلاسجو ونوتنغهام.

١٠-٥

لعل شبكة الجامعات العالمية (WUN) هي أكثر ما يسترعي اهتمامنا من منظور التعاون البحثي، من بين الاتحادات الأربعة متعددة الأطراف التي استعرضناها هنا.^{٧٣} وقد تأسست الشبكة في عام ٢٠٠٠ كتجمع قوامه ست عشرة مؤسسة من أهم المؤسسات البحثية في العالم، وتلتزم التزاماً صريحاً بـ "ترويج ثقافة بحثية عالمية من خلال النشاط الأكاديمي التعاوني". وهو ما يشمل برامج التعلم الموزّع والمشارك والمندوبات الافتراضية وبرامج التنقل لأعضاء هيئة التدريس والإطالاب وما يجري بين المؤسسات من بحث علمي تعاوني. وهكذا فإن النشاط البحثي المشترك بولى اهتماماً خاصاً كونه يمكن الجامعات الأعضاء من "خلق مجموعة ضخمة الحجم وتطوير القدرة التنافسية وتقديم برامج بحثية على مستوى أعلى ونطاق أوسع مما كان للمؤسسات أن تبلغه بمفردها". ويجري البحث التعاوني عبر نطاق عريض من الفروع، فقد تأسست ثمانى مجموعات بحثية في الآداب والإنسانيات، وثلاث في الهندسة، وثمان في مجالات الطب البشري وطب الأسنان والصحة، واثنى عشرة في العلوم، واثنان وعشرون في العلوم الاجتماعية، وأعضاؤها الحاليون في المملكة المتحدة هم جامعات بريستول وليدز وشيفيلد وساوثهامبتون ويورك، وهي جامعات لها تواجد فعلي ضمن هذه المجموعات كلها.^{٧٤}

٧٠ انظر: <http://www.leru.org/index.php/public/home/>٧١ انظر: <http://www.iaruni.org/index.php>٧٢ انظر: <http://www.universitas21.com/about.html>٧٣ انظر: <http://www.wun.ac.uk/about>٧٤ اقتباس من موقع جامعة ساوثهامبتون الإلكتروني على: <http://www.soton.ac.uk/about/wun> واطلعوا موقع شبكة الجامعات العالمية (WUN) الإلكترونيعلى: <http://www.wun.ac.uk>

١١-٥

مع أن عضوية هذه المجموعات الأربع جميعها تكون بالدعوة فحسب، فكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تنشط في البحث العلمي يمكنها الانتفاع بفوائد النشاط التعاوني من خلال الاتفاقيات الثنائية. وليس هناك ما يمنع انتشار ما طوره الأفراد أو الأقسام من روابط أولية على الصعيد المؤسساتي شريطة أن تحظى المجموعات حديثة النشأة بالتشجيع والرعاية. فقد ارتبطت جامعة ساوثهامبتون، على سبيل المثال، بعلاقة طويلة مع جامعة شيامن في مقاطعة فوجيان بالصين، كانت قد بدأت في صورة تعاون بين قسمي الكيمياء في الجامعتين ثم تطوّرت حديثاً إلى شراكة استراتيجية تامة. هذا فضلاً عن أن ساوثهامبتون ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجامعة تسينغوا، وأنها أقامتا معاً مركز البحث العلمي المشترك لعلوم الويب في مدرسة الخريجين بجامعة تسينغوا في شينزين.^{٧٥}

فهم نطاق البحث العلمي و التطوير

١٢-٥

إن الأكاديميين في المملكة المتحدة، شأنهم شأن غيرهم في بلدان أخرى، يجرون بعضاً من أبحاثهم العلمية إما لإثراء معرفتنا بالعالم من حولنا أو لتعميق فهمنا لحال البشرية. إن البحث العلمي يجري بروح الفضول الفكري، ولا نتظر أن ننتفع به تطبيقياً على المدى القريب على الأقل. غير أن هذا البحث العلمي قد أدى دوراً أساسياً في دفع الفكر الجديد قدماً وتعزيز سبل فهم العالم من حولنا، فأسهّم إسهاماً إيجابياً وفعالاً في كافة جوانب مجتمعنا واقتصادنا وحياتنا في أوطاننا.

١٣-٥

إن لمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة سجل حافل بإنجازات البحث العلمي التي بلغت أرقى المستويات العالمية بشكل تحسد عليه. فقد حصد الدارسون المنتسبون لجامعة كامبريدج، على سبيل المثال، جوائز نوبل أكثر من غيرهم في أي مؤسسة أخرى في أرجاء العالم. فقد فازوا بها حوالي ٨٨ مرة منذ عام ١٩٠٤، منها ٢٩ مرة في الفيزياء و ٢٥ في الطب و ٢١ في الكيمياء و تسع مرات في الاقتصاد ومرتين في الأدب ومرتين لإسهاماتهم في سبيل السلام.^{٧٦} وفيما كان بعض أعمالهم المشرفة حقاً نظرياً للغاية، حسّن بعضها الآخر، مثل اكتشاف البنسلين، حياة ملايين من البشر.

١٤-٥

بسبب كلفته الهائلة، ما انفك البحث في الفيزياء والفلك ثم مؤخراً في العلوم البيولوجية، وهي ما نسميه بـ«العلوم الكبيرة»، يتسم أكثر فأكثر بضمه فرقا عابرة للجنسيات تستعين بوسائل وأدوات واسعة النطاق ويتوقف هذا بشدة على ما توفره الحكومة أو الوكالات الدولية من اعتمادات تمويلية، وغالباً ما يكون حكراً على أكاديميين معينين من إحدى المجموعات النخبوية التابعة للجامعات ذات النشاط البحثي المكثف. أما مشروعات البحث العلمي والتنمية ضيقة النطاق (R&D) فنجدتها في معظم مؤسسات التعليم العالي، وغالباً ما تكون هذه الأنشطة التي ينخرط فيها شركاء تجاريون أحياناً بمثابة خطوة أولى يسيرة نحو التعاون الدولي.

^{٧٥} انظر جميع روابط ساوثهامبتون في الصين على: http://www.soton.ac.uk/ccs/links/links_with_unis.html وفيما يخص تدشين مركز البحث العلمي

المشترك لعلوم الويب، طالعوا <http://www.ecs.soton.ac.uk/about/news/1830>

^{٧٦} مدرجة في الموقع الإلكتروني لجامعة كامبريدج: <http://www.cam.ac.uk/univ/nobelprize.html>

البحث العلمي التطبيقي

دراسة
حالة

تعد جامعة دي مونتنفورت في ليستر (DMU) واحدة من أرقى الجامعات أداءً في البحث العلمي، وليس أدل على هذا من الاعتمادات التمويلية التي رصدتها لها مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (HEFCE) وبلغت ٥,١ مليون جنيه استرليني في عام (٢٠١٠-٢٠١١). إضافةً إلى ١٠ ملايين جنيه استرليني أخرى تردها سنوياً ويتم تأمينها باستمرار من جهات تمويلية للبحث العلمي. وجاءت تمرينات تقييم البحث العلمي (RAE) لعام ٢٠٠٨ لتؤكد تميز الجامعة الأكاديمي، حيث صنفت ما نسبته ٤٣ بالمائة من أبحاثها العلمية على أنه "متميز دولياً" أو "رائد عالمياً". وتتمتع جامعة دي مونتنفورت بشراكات بحثية مع ٦٢ جامعة من مختلف أرجاء العالم، منها جامعة بومان موسكو التقنية الحكومية وجامعة تامو وجامعة سانت بطرسبرغ الحكومية للتكنولوجيا والتصميم، وكان من أهم المساهمين في هذا الشأن مركز بحوث الميكاترونيات (MRC) الذي يركز على ما يواجهه المجتمع والصناعة من تحديات واقعية ملموسة في أرجاء المملكة المتحدة وأوروبا. وتعتبر جامعة بومان موسكو التقنية الحكومية وجامعة موسكو التقنية الحكومية (ستانكين) من أعرق الأطراف الدولية المتعاونة معها، فإنهما اثنتان من أرقى مؤسسات البحوث التقنية في روسيا. وقد توسع التعاون مع بومان منذ وقت قريب ليشمل مجال التدريس، بما فيه تطوير برنامج جديد لماجستير الريادة في التصميم الذي يمنح الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فرصاً ثمينة في مشروعات بحثية ابتكارية. هذا فضلاً عن أن مركز تعلم اللغة الإنجليزية بجامعة دي مونتنفورت استضاف أعضاء هيئة التدريس في بومان لحضور أسبوع في برنامج تدريب المعلم الذي استغرق ثلاثة أسابيع، ضمن إطار مشروع "شهادات بريطانية في روسيا" التابع للمجلس الثقافي البريطاني (BRIDGE). وذلك سعياً لتحديث منهجية التدريس.^{٧٧}

وقد تمكنت جامعات أخرى بعد عام ١٩٩٢ من تطوير موقعها في البحث العلمي تطويراً ملحوظاً شمل نشاطاً تعاونياً مع شركاء دوليين.

١٥-٥

وتلتزم جامعة بليموث، التي رصد لها مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (HEFCE) ٨,٤ مليون جنيه استرليني لتمويل أبحاثها في عام (٢٠١٠-٢٠١١)، بترويج التعاون والنشاط الدولي ومد جسور التواصل وإقامة شبكة علاقات قوية مع شركائها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا والشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية. وتؤمن الجامعة بأن "الشراكات الدولية هي أساس بناء القدرة التنافسية وتعزيزها ودعمها تضمن استفادة أعضاء الهيئات التدريسية والطلاب من التدويل في مناخ عالمي".^{٧٨} وتسعى جامعة بليموث من خلال أنشطتها إلى "تحديد الآليات التي تشجع رواد البحث العلمي في البلدان الأخرى وتحضهم على المشاركة بقدر أكبر داخل الجامعة والمنطقة الجنوبية الغربية" وكذلك إلى "تعزيز الاستعانة باعتمادات البرامج لتمويل المشاريع ذات الأهمية المستقبلية لتطوير الشراكات والشبكات التواصلية".^{٧٩}

دراسة
حالة

أما جامعات "القرميد الأحمر" التقليدية، فهي تحتل موقفاً وسطياً بين الجامعات التي تحتل موقع النخبة في مجال البحث العلمي من جهة، والجامعات العصرية الناشطة فيه من جهة أخرى. وتقوم هذه الجامعات من ضمن رسالتها بنشاط بحثي مكثف، ويرى العديد منها في التعاون الدولي محورا أساسياً لاستراتيجياتها البحثية.

١٦-٥

٧٧ يقدم الموقع الإلكتروني <http://www.dmu.ac.uk/research> نظرة عامة على ملف جامعة دي مونتنفورت البحثي ولمزيد من المعلومات عن تدشين مركز اللغات في إطار مشروع بريدج (BRIDGE)، الرجاء مطالعة

<http://www.dmu.ac.uk/faculties/humanities/news/centre-for-english-language-learning/news-20090226-bauman.jsp>

٧٨ انظر: <http://www.plymouth.ac.uk/files/extranet/docs/web/researchandinnovationstrategy2009to2012.pdf>

٧٩ لمطالعة هذه الالتزامات الدولية (الموضوع الرئيسي ٦) في إطار الأجندة البحثية الأشمل للمؤسسة، الرجاء مطالعة جامعة بليموث، استراتيجية الابتكار والبحث العلمي، ٢٠٠٩-٢٠١٢ (أبريل ٢٠٠٩) على:

http://www.plymouth.ac.uk/files/extranet/docs/PGS/RESEARCH&INNOVATIONstrategy_2009_12.pdf

دراسة
حالة

تعتبر جامعة أولستر شريك المملكة المتحدة الرئيسي في مشروع بحثي تعاوني تبلغ تكلفته ٩.٢ مليون جنيه استرليني يجري بالتعاون مع سبعة معاهد بحثية في الهند منها معهد مدراس الهندي للتكنولوجيا. وقد تم إنشاء المركز الهندي-البريطاني للتكنولوجيا المتقدمة (IU-ATC) "تجاوباً مع الحاجة العالمية المتزايدة لنطاق عريض فعال ومنخفض الكلفة من خلال البحث في تكنولوجيات جديدة تلبى احتياجات الاقتصاد الرقمي الناشئ"^{٨٠}. وتعتبر الحلول التي يتم تطويرها ذات فائدة ليس للمملكة المتحدة والهند فحسب وإنما لبلدان أخرى أيضاً كالبرازيل والصين وبلدان الشرق الأوسط مثلاً.^{٨١}

دراسة
حالة

وأقام معهد ليدز للعلوم الاجتماعية في جامعة ليدز شراكات مع معاهد ومراكز بحثية دولية كبرى في عشر بلدان سعياً إلى تعزيز البحث العلمي المقارن في مجالات المساواة والتغير السكاني والتعددية والأمن. ونصف المتعاونين معه موجودون في أوروبا، بينما تتواجد بقيةهم في أستراليا و هونغ كونغ والولايات المتحدة.^{٨٢}

دراسة
حالة

أما في جامعة كارديف، فإن مجموعة بحوث العدوى والمناعة والالتهاب متعددة الاختصاصات (irg-i3) تقوم ببحث علمي تهدف من خلاله إلى تعزيز فهم نظام المناعة تحسيناً للتشخيص ومعالجة العدوى والالتهاب والمناعة الذاتية والسرطان. وهناك تعاون بين الأعضاء في عديد من مجالات الخبرة داخل الجامعة، عبر ويلز وعبر العالم، وهذا ينطوي، على الصعيد الدولي، على شراكات مع بعض الباحثين والأطباء السريريين في أوروبا وأمريكا وأفريقيا وآسيا وأستراليا.^{٨٣}

دراسة
حالة

ما انفك الباحثون في الوبائيات الوراثية والصحة العامة في جامعة إدنبره يتعاونون مع فرق البحث العلمي في جامعة هارفارد وجامعة جونز هوبكينز وجامعة بكين ومعهد نوسال للصحة العالمية في ملبورن. وقد اكتُشف أن الالتهاب الرئوي هو السبب الرئيسي للوفاة بين الأطفال الصينيين. غير أن الدراسة تشير إلى أن ما تسببه الولادة المبتسرة من مضاعفات سرعان ما سيصبح السبب الرئيسي لوفيات الأطفال في الصين في الوقت الذي تنخفض فيه أعداد وفيات الالتهاب الرئوي بفضل ازدياد توافر فرص العلاج بالمستشفيات.

وكان البحث الذي نشر في دورية ذا لانسييت^{٨٤} أول بحث يورد بيانات مفصلة عن الصحة في الصين باللغة الإنجليزية. وقد أمكن إنجازها بفضل رقمنة التقارير البحثية العلمية عن الصحة في الصين مؤخراً. وتؤكد البيانات أن الصين بلغت فعلياً أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية^{٨٥} والتي ترمي إلى الحد من الوفيات بين من هم دون الخامسة من العمر بمعدل الثلثين بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥.

١٧-٥

ليس ما أوردناه في الواقع سوى بضع أمثلة اخترناها من طائفة مؤسسات التعليم العالي البريطانية لنبين ما تجرته مؤسسات التعليم العالي البريطانية حالياً من نشاط بحثي رائع بالتعاون مع مؤسسات أخرى في الخارج. وتكفي هذه الأمثلة، على قلتها، لتوضيح قدرتها الفعلية على تطوير شراكات البحث العلمي الإنتاجي، إما كمحط الاهتمام الأول في أي اتفاقية تعاونية دولية أو كبعد إضافي لأي اتفاق تعاوني دولي.

٨٠ انظر: <http://www.sciencenewsline.com/nature/2010071900001488.html>

٨١ انظر: <http://news.ulster.ac.uk/releases/2010/5255.html>

٨٢ لمطالعة القائمة كاملة: <http://www.lssi.leeds.ac.uk/>

٨٣ انظر: <http://medicine.cf.ac.uk/en/research/research-groups/i3/funding>

٨٤ انظر: <http://www.thelancet.com/home>

٨٥ انظر: <http://www.un.org/millenniumgoals>

التقدم بطلبات للتمويل بصفة مشتركة مع الشركاء الدوليين

إن جل ما يجري من بحث أكاديمي في المملكة المتحدة، سواء أكان تعاونياً أم غير ذلك، لا يرى النور إلا بمنحة تمويلية. وتوفر حكومة المملكة المتحدة في كل عام ما يقرب من ٣ مليار جنيه استرليني لمشاريع البحث العلمية عبر أي من مجالس البحث العلمي السبعة.^{٨٦} بينما يرد ما تبقى من التمويل من الاتحاد الأوروبي من خلال برامج الهياكل التنظيمية التابعة له واعتماداته البنوية.^{٨٧} أو من القطاع الخاص عبر المؤسسات الخيرية مثل مؤسسة ويلكوم ترست.^{٨٨} أو من قطاعي الصناعة والتجارة مباشرة.

وعليه، فعلى مؤسسات البحث العلمي التي تفكر في التعاون البحثي أن تمنع التفكير في مصادر التمويل المتاحة لها وفي أصلح طريقة للتوفيق بينها. فلن تقدم جهات التمويل في المملكة المتحدة دعمها على وجه العموم إلا لما تجر به فرق البحث العلمي من أنشطة في مؤسسات المملكة المتحدة. مع أن هذا قد يشمل، في بعض الأحوال، توفير وظيفة مؤقتة لباحث قدم من مؤسسة شريكة في الخارج. أما الشركاء الدوليون المتعاونون فعليهم أن يجدوا سبيلهم إلى مصادر تكميلية لتمويل أبحاثهم العلمية كي يضمنوا مشاركتهم.

تدير مجالس المملكة المتحدة البحثية شؤون عدد من البرامج دعماً للأنشطة التي تدعم التعاون الدولي. وفيما تركز على بدء تطوير علاقات بعيدة المدى بين الباحثين في المملكة المتحدة وغيرها من بلدان وتعزيزها، تشمل أهدافها تعزيز ما يلزم من روابط لإقامة شراكات بين المؤسسات البحثية، وتحسين الروابط القائمة أصلاً بين مجموعات البحث العلمي والتوسع في شبكات التخصص. هذا فضلاً عن أنها تشجع الباحثين الأفراد في الخارج ليقوموا بالبحث العلمي في المملكة المتحدة وتحض باحثي المملكة المتحدة على قضاء بعض الوقت في الخارج، والأهم من هذا وذلك أنها تسهل على أكاديميي المملكة المتحدة التعاون مع من يفضلونهم من شركاء البحث العلمي في أنحاء العالم وذلك من خلال دعم ما يجري من أنشطة وإزالة العوائق. ومن العوائق الممكنة التي قد تحول دون إقامة التعاون الدولي ما يسمى بمشكلة "المخاطرة المزدوجة"، حيث يتم طرح مشروع مشترك فيتم إقراره من إحدى الدولتين دون الأخرى. وتعمل مجالس البحث العلمي بالمملكة المتحدة (RCUK)، كونها الجهة المهيمنة، مع شركاء تمويليين في الخارج للحد من هذا الخطر، وقامت بتطوير طائفة مرنة من آليات التمويل بهدف بناء شراكات تتراوح من خطوة تواصلية أولى إلى برامج تعاونية كبرى.^{٨٩}

لقد طوّرت مجالس البحث العلمي بالمملكة المتحدة (RCUK) على الصعيد الوطني عدداً من برامج مجلس البحث العلمي الجامعة، وهي عبارة عن برامج للبحث العلمي متعددة التخصصات وتهدف إلى تناول ما يفرضه البحث العلمي على الصعيد العالمي من تحديات على مدى العشرة سنوات أو العشرين سنة المقبلة. وتكمن الموضوعات الحالية في مجالات التغيير البيئي والرفاهية والصحة مدى الحياة والطاقة والتعامل مع ما يكتنف عالمنا المتغير من غموض وربية.

تُعد الجمعية الملكية والأكاديمية البريطانية من المؤسسات الداعمة للترويج لشراكات البحث العلمي في الخارج. وقد أعدنا برنامج المشروعات المشتركة الدولية "بغرض تعزيز التعاون الدولي من خلال توفير تكاليف البحث العلمي الهامشية"^{٩٠} مثل تكلفة السفر والإعاشة وغيرها من مصروفات البحث العلمي العرضية. وغايتها هي "توفير ما يلزم البحث العلمي من أموال لإطلاق مشاريع تؤدي في المستقبل لمزيد من التعاون ومزيد من التمويل من كبرى الجهات الممولة"^{٩١}. وبالرغم من أن المبالغ المالية التي تُقدّم صغيرة نسبياً (٢٠٠٠٠٠ جنيه استرليني على مدى عامين)، فهي تكفي في غالب الأحوال لتسهيل عملية تنقل الأفراد الضروري لتصميم مشروع تعاوني وإعداد مشروع بحث علمي مرفق ببيان كامل للتكاليف يتم تقديمه بهدف الحصول على اعتمادات تمويلية أكبر من مصادر أخرى. ناهيك عن أن الاتحاد الأوروبي يقدم فرصاً كثيرة للبحث العلمي التعاوني العابر للجنسيات، وهي متاحة بشكل أساسي من خلال برنامج الهيكل التنظيمي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وهو أكبر برنامج تمويلي من نوعه في العالم حيث بلغ ما رصد له حتى تاريخه في إطار الإصدار الحالي ١٢,٧ مليار جنيه استرليني.

٨٦ هي: مجلس أبحاث العلوم الإنسانية والفنون (AHRC)، مجلس أبحاث العلوم البيولوجية والتكنولوجيا البيولوجية (BBSRC)، مجلس أبحاث الهندسة والعلوم الفيزيائية (EPSRC)، مجلس الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية (ESRC)، مجلس الأبحاث الطبية (MRC)، مجلس أبحاث البيئة الطبيعية (NERC)، مجلس مرافق التكنولوجيا والعلوم (STFC)، لمزيد من التفاصيل، تتبعوا الروابط في موقع مجالس البحث العلمي بالمملكة المتحدة (RCUK): <http://www.rcuk.ac.uk>

٨٧ لمطالعة المزيد عن البرامج الهيكلية، انظر http://cordis.europa.eu/home_en.html لمطالعة المزيد عن الاعتمادات البنوية، انظر http://ec.europa.eu/regional_policy/sources/docoffic/official/regulation/newreg10713_en.htm

٨٨ انظر <http://www.wellcome.ac.uk>

٨٩ انظر <http://www.rcuk.ac.uk/international/funding2/default.htm> والرابط المؤدي إلى (تمويل التعاون الدولي)

٩٠ انظر <http://www.britac.ac.uk/funding/guide/intl/index.cfm>

٩١ تتبع الروابط المؤدية إلى (المشروعات المشتركة الدولية) على الرابط التالي: <http://royalsociety.org/Funding-scientists>

الدكتوراه بنظام split-site سبيلاً للتعاون البحثي

إن إمكانية إعداد الدكتوراه دون التواجد في موقع موحد "split-site" هو آلية جدياً ابتكارية تهدف إلى زيادة التعاون في البحث العلمي بتوفير فرص أفضل للطلاب الدوليين. ولطلاب الدراسات العليا أن يستعين بها للحصول على الشهادة من إحدى جامعات الخارج دون أن يضطر للتواجد في تلك المؤسسة سوى لمدة محدودة من مدة بحثه العلمي؛ أما ما تبقى من مدة البحث العلمي فيقضيها في مؤسسة شريكة في بلده الأم. ويقوم نجاح تلك الترتيبات في جوهره على ما يولّى من اهتمام لتصميم برنامج الطالب البحثي والإشراف عليه. وهذا بدوره يتوقف على غرس الثقة المتبادلة والتواصل المتميز والإمكانيات المتوافقة والخبرة فيما بين الباحثين في كلتا الجامعتين الكافلتين. ومع أن شروط الحد الأدنى للإقامة في المملكة المتحدة تختلف بين مؤسسة وأخرى. فعادةً ما يكون ١٢ شهراً (ليست بالضرورة مستمرة). بل وأقصر من هذا في بعض الحالات. فجامعة دي مونتفورت، على سبيل المثال، تسمح لطلاب الخارج بالانتساب تحت "قاعدة الستة أسابيع" التي تشترط أن يمكث الطلاب الذين يفيدون من مرافق بحثية مناسبة وإشراف أكاديمي ملائم في بلدانهم مدة لا تقل عن ستة أسابيع سنوياً في جامعة دي مونتفورت في ليستر.

٢٣-٥

وبالرغم من أن برامج الدكتوراه هذه يمكن لها مبدئياً أن تؤدي إلى منح الشهادة بصفة مزدوجة أو مشتركة (انظر الفصل الرابع). فإن أغلبية ما طوّرت منها حتى يومنا هذا يمكن الطالب الذي يتمها بنجاح من الحصول على شهادة جامعية من مؤسسة المملكة المتحدة الشريكة. ويعتبر "مشروع الدكتوراه يو ١٢ الممنوحة بالتزامن" استثناءً واضحاً لهذه القاعدة. حيث أن ١٤ من أعضاء المجموعة. ومنهم أربعة من المملكة المتحدة. تمكنوا حديثاً من تطوير برنامج يتيح لأي جامعتين شريكتين تصميم برنامج دراسي حسب حاجات الطالب المعين يراعي طبيعة احتياجاته البحثية الخاصة ويتيح فرصة للتعاون الوثيق فيما بين المؤسستين.^{٩٢}

٢٤-٥

تبادل المعرفة وبناء القدرات

يحظى التعليم العالي في المملكة المتحدة بخبرة عريقة في تهيئة الشركات التجارية لاستيعاب التكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي ما برحت تتطور تطوراً مستمراً في طليعة البحث العلمي. في ما يعرف بعملية "نقل المعرفة". وهي عملية ذات دور حيوي ينظر إليه على أنه ذو أهمية متزايدة في تفعيل ما تبذله المملكة المتحدة من جهود التطوير على مستوى العالم. وكما سبق أن رأينا. فإن بعض الجامعات ذات النشاط البحثي المكثف تنشيط نشاطها بالغاً في مجالات تغيير المناخ والرعاية الصحية والزراعة المستدامة. وكثير منها يتمتع بخبرة في تكنولوجيا الطاقة المنخفضة والكربون المنخفض التي تشكل أهمية خاصة لاقتصادات العالم النامي الانتقالية.

٢٥-٥

ونرى في مركز لندن للتطوير الدولي (LIDC) خير مثال على ما يمكن إنجازه. لقد خرج المركز إلى النور بفضل استثمار بلغت قيمته ٣.٧ مليون جنيه استرليني قدمه صندوق التطوير الاستراتيجي التابع لمجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (HEFCE). ويعتبر المركز ثمرة تعاون متعدد التخصصات بين ست كليات من جامعة لندن: بيركبيك ومعهد التربية والتعليم ومدرسة لندن للصحة والطب المداري وكلية الطب البيطري الملكية ومدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية ومدرسة الصيدلة. وسوف يعمل مركز لندن للتطوير الدولي بشراكة مع الباحثين وواضعي السياسات والممارسين في أفريقيا وآسيا وغيرها من المناطق ذات الدخل المنخفض والمتوسط. فضلاً عن قدرته على الاستفادة مما لدى تلك المؤسسات الست المتخصصة من خبرة عميقة ومتعددة الأوجه.^{٩٣} وقد تحدث سكرتير الدولة للتنمية الدولية في خطابه الرئيسي الذي ألقاه في احتفالية التدشين في أبريل ٢٠١٠ عن جدوى هذا البعد التعاوني قائلاً إنه: "لن يتسنى لنا أن نترجم نتائج البحث العلمي إلى معرفة تفيد منها البلدان الأمس حاجة إليها إلا إذا عملنا سوياً يداً بيد". وشدد مدير المركز على جدوى تبني النهج المتعدد التخصصات قائلاً: "إن هذا المركز يجمع بين مجتمع فريد الحجم والتنوع من علماء الطبيعة والاجتماع وشركائهم في التنمية. ما يساهم في برامج ابتكارية للبحث المتعدد التخصصات والتدريس وبناء القدرات نبلغ من خلالها أهداف التنمية الدولية."^{٩٤}

٢٦-٥

٩٢ انظر <http://www.birmingham.ac.uk/international/collaborate/universitas21.aspx> يمكن الاطلاع على نسخة من مذكرة التفاهم التي يقوم عليها البرنامج على الرابط التالي:

<http://www.universitas21.com/DDOGS/JointPHDarticleAR08.pdf>

ويمكن الاطلاع على توجيهات شبكة يو ٢١ (U21) للطلاب والمشرفين على الرابط التالي:

<http://www.nottingham.ac.uk/gradschool/newphd/u21phd.phtml>

٩٣ انظر <http://www.london.ac.uk/797.html>

٩٤ لمزيد من التفاصيل. انظر <http://www.london.ac.uk/797.html>

٢٧-٥

وما من شك أننا نقر عينا بتخصيص هذا الحجم الضخم من الموارد للبحث العلمي، ولكن هذا لا يعني أن ننظر إلى تبادل المعرفة و"بناء القدرات" على أنها حكر على المراكز الكبرى مثل مركز لندن للتطوير الدولي (LIDC) فحسب. فمعظم مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة قد اعتاد العمل مع وكالات الحكومة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي ولديها كثير لتسهلهم به في المعترك الدولي أيضاً. خصوصاً إن كان بوسعها أن تقيم علاقات بناءة بعيدة المدى مع شركائها في التنمية بالخارج. أمامنا كثير من الفرص، فلننتهزها.

استغلال البحث العلمي التعاوني تجارياً

٢٨-٥

وختاماً، دعونا ننظر إلى ما يعود به البحث العلمي التعاوني الناجح على مؤسسات التعليم العالي من مكاسب. بينما تحرص أكثر المؤسسات بطبيعة الحال على حماية ملكيتها الفكرية (انظر الفصل السادس). غالباً ما يتوقف الاستغلال الأمثل لمحصول البحث العلمي والتنمية على الجمع بين ما توصلنا إليه وما حققه الآخرون من نتائج في أماكن أخرى. مستعنيين بنهج مختلف أو مجموعة من المهارات المكتملة. ونكاد نجزم بأن بعض ذلك العمل سيكون قد جرى داخل المؤسسات في الخارج على يد باحثين يتمتعون بخبرات فائقة على افتقارهم إلى ما يلزم من خبرة عملية وبنية تحتية وصلات لإيصال اكتشافاتهم واختراعاتهم إلى السوق. وبالمثل، فالباحثون المقيمون في المملكة المتحدة بوسعهم أن يعثروا على أفضل الأسواق في آسيا وأفريقيا والأمريكتين بالعمل مع نظرائهم ممن يدركون بواطن هذه المجتمعات.

٢٩-٥

إن بضع نقرات على الموقع الإلكتروني لأي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة باتت تكفي للاطلاع على قائمة بأسماء الشركات المرموقة التي غالباً ما تكون متعددة الجنسيات والتي لديها اتفاق شراكة مع المؤسسة المعنية. و لم يتم حتى الآن استطلاع جميع إمكانيات تطوير الأنشطة التعاونية متعددة الأطراف والعابرة للجنسيات بين مؤسسات التعليم العالي في شتى البلدان وشركائهم التجاريين. ولكن أغلب الظن أنها جد واسعة. وتوخي الحذر واجب بالطبع لئلا تفصي مؤسسات التعليم العالي نفسها من فرص التعاون المجزي مع شركات العمل تجارياً. إما بأن تكون لديها توقعات غير واقعية بشأن القيمة الفعلية لاكتشافاتها البحثية أو بأن يتأخر استغلالها تجارياً جراء بيروقراطية لا جدوى منها.^{٩٥}

٣٠-٥

إذا ما ركزت الكليات والجامعات على ما يقع على كاهلها من مسؤوليات اجتماعية واسعة النطاق، سيمكنها التأثير بشكل علني وإيجابي على سلوك الشركات والمؤسسات. فقد أصبحت إدنبره، على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٩ أول مؤسسة للتعليم العالي في المملكة المتحدة تسهم في توفير الأدوية بأسعار رخيصة في العالم النامي وذلك عن طريق الترخيص باستخدام نتائج أبحاثها لشركات الأدوية المستعدة لتوفير عقاقير بسعر التكلفة لإنقاذ حياة سكان المجتمعات الفقيرة.^{٩٦} ومن الواضح أن أجنادات التنمية الدولية والتجارية والبحثية ليست متنافرة بالضرورة.

مشكلات ومسائل قانونية

٦

كتب هذا الفصل نيكولاس سوندرز ومارك تايلور وشان لويس. إفرشيدز ش.م.م

لمزيد من المعلومات أو التوجيهات أو الاستشارات القانونية، تفضلوا بالتواصل مع: نيكولاس سوندرز، كبير المحامين الاستشاريين لشؤون الدعم المهني، NicholasSaunders@eversheds.com.

المقدمة: النظم القانونية للمملكة المتحدة

جامعات المملكة المتحدة والقانون

من يتصفح تاريخ الشراكات التي جمعت بين المؤسسات الأكاديمية يرى أنها عادةً ما تكون نتاج ما نشأ من علاقات عمل بين الأكاديميين الأفراد، ولكن مؤخراً، ومع تزايد احتمالات الربح والخسارة الناجمة عن اتفاقات التعاون مع الخارج، بدأت الكليات والجامعات تدير شراكاتها الدولية إدارة أكثر كفاءة، وهذا بدوره تطلب اللجوء إلى خدمات المحامين على نطاق أوسع من ذي قبل. غير أن أكثر مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة تؤثر ألا تنتهج نهجاً أكثر اعتماداً على نحو الشراكات بالرغم من شيوعه في كثير من الجامعات الأمريكية. وعليه، فأغلب الظن أن ما سوف يجري من مفاوضات بين المؤسسات الهادفة إلى التعاون سيقوم به أعضاء من مكتب "شراكات" أو مكتب "دولي"، أو حتى أعضاء بالكليات، ويتم خلاله إستحضار المحامين في مرحلة متأخرة نوعاً ما لتوثيق ما تم الاتفاق عليه من ترتيبات.

١-٦

لقد استعانت مؤسسات التعليم العالي بمصطلح "شراكة" في توصيف ما يجري من تعاون بين المؤسسات الأكاديمية، وفي هذا دلالة هامة على الطريقة التي تتبعها مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة لتنفذ اتباع نهج شديد الاعتماد على القانون في هذه الأمور. وهذا المصطلح لا يستخدمه أي محام، حيث أنه يشير في النظم القانونية للمملكة المتحدة إلى كل علاقة قانونية يتحمل كل طرف من أطرافها مسؤوليته كاملة عما يقوم به الطرف الآخر من أفعال أو تقصير، حتى وإن لم يكن لهم دور فيها. سل محامياً أن يصيغ لك اتفاقية للتعاون، ولسوف يضمنها بنداً مفاده أن الغرض من الاتفاقية ليس إنشاء شراكة قانونية، ومع هذا، ونظراً لانتشار مصطلح "شراكة" في قطاع التعليم العالي، فسوف نستخدمه في الفصل بالمعنى المتعارف عليه وليس بالمعنى القانوني.

٢-٦

النظام القانوني للمملكة المتحدة: نظم قانونية ثلاث في دولة واحدة

إن المملكة المتحدة دولة وحدوية، وبالرغم من أن اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية لها حكوماتها، فهي لا تتمتع إلا بصلاحيات محددة. وحينما نتناول التشريعات التي أقرها البرلمان من وستمنستر، من الأهمية بمكان أن نستبين ما إذا كانت تتجاوز حدود إنجلترا، فكثير من التشريعات التي تتعلق بالشراكات الدولية، كقانون التشغيل والهجرة مثلاً، يسري في عموم المملكة المتحدة، إلا أن هناك فروقاً في تشريعات التعليم فيما بين البلدان الأربعة. فعلى سبيل المثال، اسكتلندا و أيرلندا الشمالية لا يشملهما اختصاص مكتب المحكم المستقل (OIA) الذي تأسس بغرض النظر في ما يرفعه الطلاب من شكاوى ضد مؤسسات التعليم العالي بعد استنفاد كافة السبل المتاحة داخلياً.

٣-٦

الحصانة السيادية

فيما أن كثيراً من الجامعات غير البريطانية، لا سيما في أوروبا، قد يتم التعامل معها كأجهزة تابعة للدولة، وقد تحظى بالتالي بحصانة ضد المسؤولية القانونية في بعض الأحوال، فإن كافة مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة منفصلة أمام القانون عن الدولة لهذا الغرض. وبناءً على ما تقدم، فإن الحصانة السيادية لا تنطبق عليها، فغالبيتها كيانات قانونية اعتبارية تأسست إما بمقتضى الميثاق الملكي أو بموجب قوانين برلمانية فردية أو قانون الشركات أو تشريعات التعليم العامة. غير أن أكثرها يتلقى مبالغ ضخمة من اعتمادات التمويل العامة ويُعامل كجهات عامة لأغراض أخرى مثل شراء البضائع والخدمات وتطبيق تشريعات حرية تداول المعلومات وخضوعها للمراجعة القضائية.

٤-٦

الوائح والقوانين

إن التعليم العالي في المملكة المتحدة، كما رأينا في الفصول السابقة، منقل بالضوابط التي تنظمه، لا سيما فيما يخص ضمان الجودة والامتثال لشروط الهجرة وطائفة من الأمور المالية، هذا فضلاً عن أن كافة الشركات التجارية في المملكة المتحدة، سواء كانت في القطاع العام أم الخاص، تخضع لضوابط صارمة في بعض المجالات كالصحة والسلامة و التوظيف وحماية البيانات مثلاً، وبناءً عليه، يجب على الجامعات في الخارج أن تعي لدى صياغة اتفاقيات التعاون الدولي ما يسري على شركائها في المملكة المتحدة من قيود تنظيمية وقانونية، مثلما يجب على مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة أن تعي القيود المشابهة في دوائر الاختصاص الأخرى.

٥-٦

حقوق الطرف الثالث

٦-٦

كثيراً ما تقوم المؤسسات الشريكة المحتملة بإنفاق الجهد والوقت في التفاوض في ما بينها حول الاتفاقيات، بينما تتفاوض عن أن ما وضعته من ترتيبات يطال عدداً أكبر من الأطراف، لا سيما من ضمن فريق الإدارة والطلاب. فهؤلاء لن يكونوا أطرافاً في الاتفاقية التشغيلية النهائية التي عقدها مؤسساتهم، وبالفعل، ليس من الغريب أن تقوم اتفاقات شراكة كهذه بالتنصل صراحةً من أي حقوق لهم. وقد جرت العادة كذلك على أن تسعى مؤسسات التعليم العالي البريطانية التي تعتمد اعتماد البرامج الدراسية الخاصة بمؤسسة أخرى شريكة، للحيلولة دون أن يكون لطلاب تلك المؤسسة أي حقوق عليها. وهي محاولات مصيرها الفشل، إذ أن المحاكم على استعداد لأن تقضي بوجود عقد بين الطالب والمؤسسة صاحبة صلاحيات الاعتماد. وقد تنشأ مشكلات مشابهة أيضاً حيثما يقوم فريق الإدارة التابع لإحدى المؤسسات بأنشطة في مقر مؤسسة أخرى ويكون هذا الفريق خاضعاً خلالها لسلطة المؤسسة الأخرى.

٧-٦

وإنه لأمر في غاية الأهمية أن تتفق المؤسسات المتعاونة على ما يقع على كاهل كل منها من مسؤوليات نحو الآخر وتتأكد من التعامل معها كما ينبغي عند صياغة عقود توظيف أعضاء فريق الإدارة وقيد الطلاب وما يطبق عليهم من لوائح أكاديمية وما كان على شاكلتها من وثائق تتعلق بالنجاح في مباشرة الشراكة.

تمهيد الطريق

المعلات

٨-٦

لن يمتد العمر بأي شراكة مؤسساتية ما لم تقم على أساس منطقي واقعي صريح تتفق عليه الأطراف، وعلاوة على هذا، أغلب الظن أنه لن يكون هناك قيمة فعلية لأي وثيقة قانونية تفتقر إلى إجابات حقيقية على الأسئلة الآتية:

- لماذا تقترح الجامعات أن تعمل سوية بدلاً من أن تقوم بالمشروع أو المشروعات المعنية وحدها؟ على كل طرف أن يجيب إجابة تنبع من أهدافه الاستراتيجية الأشمل وتتوافق معها.
- لماذا تقترح هذه الجامعات أن تقيم شراكة مع بعضها البعض بدلاً من إقامتها مع مؤسسات أخرى؟ للإجابة على هذا السؤال، لا بد أن يكون لدى المؤسسات تقييم واقعي، ليس لشريكها المحتمل فحسب ولكن لنفسها أيضاً.
- هل سيكون التعاون المقترح "علاقة خاصة" وحيدة أم أن الأطراف ينون إجراء أنشطة تعاونية أخرى بالتوازي؟ بينما قد تدر الحصرية بعض المزايا البيئية، فالحصول على شبكة جاهزة من الشركاء الحاليين قد ينطوي على فوائد أعظم.
- كم يريد الأطراف لشراكتهم أن تدوم؟ هل ستكون مشروعاً "واحداً" قصير الأمد أم تتطور إلى علاقة أوسع وأدوم؟

تقييم المخاطر

٩-٦

ما أن يقوم كلا الطرفين بتوضيح معالم الشكل الأساسي للتعاون المقترح والغرض منه صراحةً حتى يحين وقت النظر في ما قد يحيد عن الصواب. ومن المهم لكلا الطرفين أن يقوموا بتقييم المخاطر الأولية قبل أن ينفقا كثيراً من الوقت والمال على تحرير وثائق الشراكة وصياغتها بالعناية اللازمة. ومع أن هذا التمرين الأولي قد يكون تقريبياً تقديرياً نوعاً ما، فسوف يكون من الضروري على المدى البعيد إجراء مراجعة معمقة وأوسع نطاقاً من تقييم الأخطار المالية الواضحة. ماذا يحدث إذا تغيرت سياسة الحكومة أو إذا استاء طلاب البحث العلمي من مستوى جودة الإشراف الأكاديمي الذي يتلقونه؟ كيف ستأثر سمعة الجامعة إذا فشلت المؤسسة الشريكة في مراجعة ضمان الجودة أو خسرت عقوداً هامة مع كفيل متعدد الجنسيات؟ كم تبلغ تكلفة حماية أعضاء الهيئة الزائرين والطلاب إذا انهارت العملة الوطنية و تدهورت أسعار الصرف؟ دائماً ما كانت الجامعات ملزمة بالتعامل مع كافة هذه الاحتمالات وغيرها منذ العقدين الماضيين، وما من شك في أنها سوف تواجه بعضها مجدداً مستقبلاً. وإن مناقشة المخاطر بصراحة وبعد النظر هي الشرط الأساسي لرصدها وتقييمها وإدارتها، وعادةً ما نشعر براحة القلب والطمأنينة بعد صياغة خطط الطوارئ وتدابير المواجهة التي يجب اتخاذها ضمن سجل شامل للمخاطر المحتملة.

إبلاء العناية اللازمة

ما الداعي للعناية؟

إن المؤسسات التي تتمتع بخبرة في مجال الكسب أو التعاون مع غيرها من المنظمات ذات الطبيعة التجارية لن تحتاج إلى مقدمة شرح للعناية اللازمة باعتبارها إحدى عمليات العمل التجاري الاعتيادية. إلا أن من كانوا يعتمدون اعتماداً كلياً على مصادر التمويل العامة قد لا يألفونها. وبالرغم من أن كثيراً من مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة سيكون قد سبق لها بذل بعض العناية اللازمة في ما يختص بشركاء الخارج. لا سيما من يعمل منهم في القطاع الخاص. فإنها لم تتعود أن تتلقى استعلامات حول العناية اللازمة تتعلق بها هي. وحقاً. وفي حال تعرضت للإصرار. فقد تشير إلى أنه نظراً لكونها هيئات شبه عامة تضع قدرًا كبيراً من المعلومات بين أيدي عامة الشعب. فهي ليست مضطرة لأن تقدم أي معلومات إضافية للشركاء المحتملين.

١٠-٦

في واقع الأمر. وفي كل مرة. يقوم مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (HEFCE) وغيره من جهات التمويل في المملكة المتحدة بتحديد عدد صغير من مؤسسات التعليم العالي على اعتبار أنها تواجه خطراً مالياً. مع أنه لا يتم الإعلان عن هويتها إلا بعد مرور بضعة أعوام على الحدث. و نتيجةً لما يجري من مراجعات للخدمات التعاونية والمؤسسية. أعربت وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) بشكل علني عن ضعف ثقتها في جودة عدد مماثل من المؤسسات وما تعتمد من معايير. ومن أجل ذلك. بينما يمكننا أن نفترض السلامة المالية والأكاديمية في أكثر مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة. ينبغي على مؤسسات الخارج أن تستعلم بما فيه الكفاية عن الشرك الذي تفكر في اتخاذه المملكة المتحدة.

١١-٦

متى تتخذ العناية اللازمة؟

ينبغي إبلاء العناية اللازمة بعد إتمام تقييمات المخاطر الأولية. وبعد التثبت من أن كلتا المؤسستين لديهما مقومات الشرك المناسب. ونظراً للتكلفة التي قد تترتب على عملية إجراء الاستعلامات اللازمة. قد ترغب بعض المؤسسات أن تنتظر حتى الانتهاء من توقيع مذكرة التفاهم الأولية. ولكن ينبغي أن يتاح ما يكفي من الوقت لإجراء الاستعلامات. والنظر في ما تنكشف عنه وفي ما يمكن أن يكون له من تأثير على المفاوضات. وفي هذه الأثناء يمكن الاستمرار في إعداد مسودة اتفاقية الشراكة.

١٢-٦

أنواع العناية اللازمة

إن أغلب المؤسسات الأكاديمية تعي حاجتها إلى أن تثق في الأهلية الأكاديمية لشريكها وأن تجد فيه قدرًا معيناً من "الملاءمة" مع خططها الأكاديمية. ويمكنكم أن تعثروا على ما كتب عن جامعات المملكة المتحدة من تقارير المراجعة المؤسسية على الموقع الإلكتروني لوكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA). فضلاً عن سهولة العثور على ما نشرته بعض جهات الفحص والمعانة الأخرى من تقارير. مثل مكتب حماية معايير التعليم وخدمات الأطفال والمهارات (Ofsted). وكذلك ما نشره بعض هيئات الاعتماد القانوني والمهني من تقارير. وبالرغم من أنه قد يشق على مؤسسات المملكة المتحدة التأكد من الأهلية الأكاديمية لشركائها الخارجيين المقترحين. لا سيما إن كان هناك توتر فيما بين جهات التعليم العالي الخاص والعام. ولكن ينبغي مع ذلك أن تبذل ما بوسعها في سبيل ذلك. وقد يستطيع المجلس الثقافي البريطاني المساعدة في بعض الأحوال.

١٣-٦

تعني بعض المؤسسات حاجتها إلى النظر في مسألة الملاءمة المالية. ويتوافر العديد من مصادر المعلومات لمؤسسات الخارج التي تود الاطلاع عليها. ويتم نشر البيانات المالية السنوية الخاصة بمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة. وعادة ما نجدها على مواقعها الإلكترونية. وتقوم الجهات التمويلية بنشر تفاصيل ما تقدمه للمؤسسات من منح سنوية. أما مؤسسات التعليم العالي البريطانية المسجلة كمؤسسات خيرية. فعليها أن تقوم برفع حساباتها إلى مفوضية المؤسسات الخيرية. ولكن كما سبق وأشرنا. فإنه يصعب نوعاً ما. العثور على مرجع ثقة للاستعلام منه عن وضع المؤسسة المالي. مما حدا بمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة إلى أن تستصدر تصنيفاً لها من وكالات التصنيف الوطيدة. وقد تورط عدد محدود مماثل في نزاعات كبرى مع الجهات التمويلية. ما أفضى إلى "تراجع" كبير في الاعتمادات المالية. غير أن وسائل الإعلام الإخبارية كثيراً ما تداولت هذه السيناريوهات. ويمكن الاستعانة بوكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) بصفتها مصدراً جيداً للتوجيهات. وعلى مؤسسات المملكة المتحدة أن تبلغها بانتهاء أي علاقة تعاونية ولا يجوز التصريح علناً بسبب إنهاؤها.

١٤-٦

١٥-٦

كثير من مؤسسات التعليم العالي جاهلة إلى حد بعيد بشؤون العناية القانونية اللازمة. ويشمل هذا أسئلة يوجهها الطرف الآخر أو محاموه إلى الشريك المقترح، إضافةً إلى ما يلي في ما يخص مؤسسات المملكة المتحدة:

■ الوضع القانوني للمؤسسة: هل هي مؤسسة بميثاق ملكي أم جهة تأسست بموجب قانون معين أم شركة أنشئت بمقتضى قوانين الشركات أم مؤسسة للتعليم العالي تأسست وفقاً لقانون إصلاح التعليم لعام ١٩٨٨؟

■ إن كانت مؤسسة للتعليم العالي، متى تم منحها صفة جامعة أو كلية كذا الجامعية؟

■ ما ثبت أي تغيير في الاسم و الموافقة عليه من مجلس شورى الملك.

■ ما يثبت أن تحقيق المؤسسة لأهدافها المحددة ضمن الشراكة المقترحة يقع ضمن نطاق صلاحياتها. وهو أمر له أهمية خاصة فيما يتعلق بأطروحات الدرجات الأكاديمية المشتركة (انظر الفصل الرابع).

■ الإجراء الذي يتم اتخاذه داخل المؤسسة لإجازة الشراكة.

■ تفاصيل أي مطالبات أو نزاعات تواجهها المؤسسة ويمكن أن يمتد تأثيرها إلى الشراكة، مثلاً كأي إجراء قانوني وشيك يتخذه أحد الموظفين أو الطلاب أو الشركاء المؤسستين السابقين.

■ ما يثبت وجود أي أدونات أو رخص إلخ... لازمة لتفعيل الشراكة، كالتى تطلبها الجهات المعتمدة مثلاً.

مراجعة نتائج العناية اللازمة

١٦-٦

ينبغي ألا تُعتبر العناية اللازمة إجراءً شكلياً مرهقاً وإنما فرصة أخيرة لتلافي ما قد يحمله المستقبل من مشاق. وفي حالة العناية اللازمة الأكاديمية، ينبغي أن يقوم بعملية مراجعة النتائج فرداً أو لجنة أو كلاهما على ألا يكون أيهما قد شارك في إعداد مشروع الشراكة. أما في حالة العناية اللازمة المالية، فتقوم بمراجعة النتائج الإدارية المالية، ولها أن تستشير خبراء خارجيين عند الحاجة. وفي حالة العناية اللازمة القانونية، يراجعها محامي المؤسسة الخاص وخبراء قانونيون خارجيون أو أي منهما.

تأثير العناية اللازمة على التفاوض

١٧-٦

ينبغي أن تحدد تقارير العناية اللازمة المتعددة خطورة ما برصد من مسائل وأن تقترح كيفية تناولها، ويمكن التعامل مع معظم المشكلات بإدراج ما يناسبها من أحكام ضمن اتفاقية الشراكة، شريطة ألا تكون من الخطورة بحيث تحول دون مضي الاتفاقية قدماً. كأن يتعلق الأمر بالتعويضات وتصحيح الترتيبات المالية أو أي منهما على سبيل المثال. وأخيراً، ينبغي أن تتلقى الجهة المسؤولة داخل المؤسسة التوصيات التي تضمن التعامل مع كافة المخاطر المحددة على النحو الذي يلائمها، وأنه لا مخاطر في التوقيع على اتفاقية الشراكة المقترحة.

توثيق الشراكة

١٨-٦

بينما ليست هناك قواعد ملزمة صارمة تتبع في إعداد ما يلزم من وثائق لإقامة المشروع التعاوني الجديد على أساس صلب ومأمون. هناك كم فائض من الخبرة التي يمكن أن نستعين بها في تحديد الممارسات الجيدة وأفضل السبل لتلافي ما وقع فيه الآخرون من مآزق. وإن العلم بها هو خير دليل ينتفع به أعضاء الهيئة المسؤولين عن دفع اقتراح الشراكة قدماً ويستعينون به في إمداد المكلفين بصياغة الأوراق والوثائق بالمعلومات اللازمة. وبغض النظر عما إذا كان النشاط المقترح امتيازاً أو اتفاق مواصلة أو مشروعاً مشتركاً لأغراض التعليم أو البحث العلمي فسوف يكون من الضروري إدراج أحكام التعاون التعاقدية التي تم الاتفاق عليها ضمن اتفاقية ملزمة قانونياً. على أن يتم الانتهاء من ذلك قبل بدء العمل.

مذكرة التفاهم

١٩-٦

ما أن يتوصل الشركاء المحتملون إلى اتفاق حول هيكل تنظيمي أساسي للتعاون، ينبغي ذكر مبادئه الأساسية تفصيلاً في مذكرة تفاهم يُشار إليها أحياناً بـ "رؤوس الأحكام". وهذه الوثيقة قد تكون ملزمة قانونياً أو لا، لكنها تساعد في التأكد في وقت مبكر من أن المؤسسات المشاركة تتطلع إلى جني نفس النتائج من جراء التعاون المقترح، كما أنها تكشف عن أي معوقات محتملة بأسرع ما يمكن. وليس الغرض من هذه الوثيقة أن تدخل في دقيق التفاصيل، لذا من الأحرى عدم التنازع على دقة الصياغة إن أمكن.

٢٠-٦

إن كثرة مذكرات التفاهم إلى حد الضجر يحول دون تطويرها إلى مقترحات موضوعية، وهو ما جعل بعض المؤسسات تضع حدوداً زمنية صارمة لما يوقعون عليه منها تشجيعاً على المتابعة الفورية لها. وأيضاً، يصير كثير من مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة على أن يتم اعتمادها من مستوى أعلى، من نائب رئيس الجامعة المساعد أو نائب الرئيس في العادة، وليس من ممثلي الأقسام، نظراً لما تقضي به تلك الوثائق من التزامات على موقعيها. ومن المهم أن نوازن بين ما ينجم عن العجلة التي لا داعي لها من مخاطر وبين حاجتنا إلى الاستمرار قدماً. ومن الضروري ألا يسمح بتبدد حماس من يقع على كاهلهم تحقيق التعاون على أرض الواقع، وأن يتم إطلاعهم على ما يجري ضمن عملية الإجراءات القانونية الجارية وإشراكهم فيها.

اتفاقيات السرية والخصوصية

٢١-٦

غالباً ما سيرغب كبار المديرين في متابعة مذكرة التفاهم بإجراءات تُتخذ حفاظاً على سرية ما يجري التفاوض عليه أو سرية ما يُتداول من معلومات خلال هذه العملية. وإن ما تحمله اتفاقية الخصوصية من أهمية ووزن هو في حقيقة الأمر عرضة للخلاف، من منظور قانوني، حيث أنه قد يصعب فرض تنفيذ تلك الاتفاقيات، غير أن التجربة تدل على أنه يمكن لاتفاقية الخصوصية أن تحض الأطراف على اتخاذ كافة الإجراءات السلمية حماية لما يفصح به كل طرف للآخر من معلومات خاصة خلال إجراءات العناية اللازمة، ويستعان أحياناً باتفاقيات الخصوصية للحد من إمكانية اقتناص أي من الطرفين موظفي الطرف الآخر الأساسيين.

٢٢-٦

قد يكون مستحباً في بعض الأحوال أن يتم وضع ضمانات تمنع الشركاء المحتملين من الدخول في أي مفاوضات مع أطراف أخرى قد يكون لها تأثير على العملية، غير أن أي اتفاقية للخصوصية يتم إبرامها لهذا الغرض يجب التأكد من دقة صياغتها إذا ما كان الهدف منها هو أن تكون ملزمة قانونياً. فبينما ينبغي أن تكون الاتفاقية التي تقضي بعدم التفاوض مع الآخرين، على سبيل المثال، واجبة التنفيذ شريطة أن تكون أحكامها دقيقة بما يكفي، فأغلب الظن أن مجرد "اتفاقية للتفاوض" لن تكون ملزمة للطرفين.

اتفاقية التعاون

٢٣-٦

مع هذا تشكل الاتفاقية التعاونية ذاتها الوثيقة الرئيسية لتنظيم أحكام الشراكة المقترحة. وكما تُذكرنا وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) في مدونة الممارسة خاصتها: "إن فرصة نجاح الشراكات سوف تكون أكبر إذا فهم الأطراف جميعاً ما لهم من حقوق وما عليهم من مسؤوليات تمام الفهم".^{٩٧} وينبغي على من يتفاوضون بشأن أي اتفاقية تعاونية أن يتنبهوا إلى طائفة من المسائل، بما فيها على سبيل القصر لا الحصر مسألة الحيوية التشغيلية والاختصاص القانوني والضرائب وغيرها من التزامات وشروط السداد وحسم النزاع واستراتيجيات الخروج.^{٩٨} فضلاً عن هذه الجوانب التعاقدية الرئيسية، يجب أن تراعي اتفاقية التدريس المشترك القائمة الأطول والأدق نوعاً ما والتي قدمناها في إطار الملحوظات الإيضاحية للضابط أ ١٠ (A10) من المدونة.^{٩٩}

٢٤-٦

لعل أكثر هذه المسائل إثارة للنزاع هي تلك التي تتعلق بالاتفاق على متن القانون الوطني الذي ينبغي أن يحكم الشراكة، و المحاكم التي يجب اللجوء إليها في حال قيام أي نزاع. ودائماً ما ستؤكد المشورات القانونية المسداة لمؤسسات المملكة المتحدة على ضرورة أن تخضع كافة الاتفاقيات التعاونية الدولية لقوانين إنجلترا وويلز (أو قوانين اسكتلندا أو أيرلندا الشمالية في ما يختص بمؤسسات التعليم العالي المنشأة في هاتين الدائرتين). وفي عدد مماثل من الحالات سوف يرغب شركاء الخارج في أن تعطى الأولوية لنظمهم القانونية. وإذا كان كلا الجانبين غير مستعد لأن يتزحزح عن موقفه، فسيكون التعاون محكوماً بالفشل، ومن ثم فلا بد أن يتم حسم هذا النزاع في مرحلة مبكرة. وقد يتفق الطرفان مثلاً على أن يحكمهما قانون الدولة التي سيجري فيها أغلب الأنشطة التعاونية، فإن تعذر هذا، فقد يوافقا على جدول متصاعد لتدابير حسم الصراع ينتهي بتحكيم ملزم وفقاً للنظم القانونية لطرف ثالث.

٢٥-٦

غير أن هذه المسألة وغيرها من المسائل المشابهة سوف تتم معالجتها في نهاية الأمر، ومن البديهي أن تكون هناك حاجة إلى اتفاقية شاملة تغطي كافة جوانب العلاقة وتتنبأ بكل ما يمكن التنبؤ به من سيناريوهات قد تقع في المستقبل. وقد علمتنا تجاربنا المؤلمة أن ما قد يعتبره كثير من الزملاء الأكاديميين عملية بيروقراطية مفرطة في تقادميتها هو في حقيقة الأمر الوسيلة الوحيدة التي يُعوّل عليها في الحد (إن لم يكن التخلص) من خطر المماحكات القانونية الطويلة والمكلفة إذا ما طرأ على العلاقة التعاونية ما يعكس صفوها، والعكس بالعكس، فإذا أمكن إدراج المبادئ والشروط التشغيلية المبنية بالاتفاقية التعاونية في ثقافة النشاط الدولي عبر كلا المؤسساتين، فأغلب الظن أن الشراكة ستسير قدماً وتزدهر على أسس متينة.

حقوق الملكية الفكرية

٢٦-٦

اثنان من أهم ما أشير إليه من مسائل في الضابط أ ١٠ هما الحاجة (١) "إلى الشعور بالأمان في ما يخص الأمور التي تتعلق بحقوق الطبع والنشر والملكية الفكرية"؛ وإلى (٢) أن تكون هناك ترتيبات "تحكم استخدام شعار المؤسسة المانحة" بما في ذلك مراقبة تلك المؤسسة "للمعلومات التي يتم تعميمها حول الشراكة والنشاط الترويجي المرافق لها".^{١٠٠}

٢٧-٦

إن الملكية الفكرية التي تنتج عن نشاط موظف بإحدى جامعات المملكة المتحدة تنتقل ملكيتها لتلك الجامعة، مع أن هذا الوضع قد يتبدل بموجب عقد توظيف الموظف المعني وسياسة المؤسسة فيما يخص كيفية امتلاك الملكية الفكرية التي يتم إنتاجها ضمن بيئة المؤسسة وكيف يجب التصرف أو عدم التصرف بها. وفي أغلب الحالات، سوف تتناول تلك السياسات الملكية الفكرية التي تنتج عن عمل الطلاب والأكاديميين الزائرين والأفراد ممن لديهم عقود شرفية مع المؤسسة. وأمر طبيعي أن تكون الملكية الفكرية الناتجة عن عمل الطالب مثلاً ملكاً للطالب، وأن تكون تلك الناتجة عن ابتكار المواد الدراسية (من كتب دراسية وأطروحات وبحوث ومؤتمرات إلخ) ملك الشخص الذي ابتكرها.

٩٧ مدونة الممارسة للتدريس المشترك، ص ٢٤.

٩٨ انظر إقرشيدز ش.م.م. الشراكات الدولية: الدليل القانوني لجامعات المملكة المتحدة (يوليو ٢٠٠٩)، ومن الجدير بالمطالعة أيضاً: الممارسة المحمودة: التفاوض في عقود التعليم العالي العابر للجنسيات، كاتلين كوان. (مرصد التعليم العالي العابر للحدود (OBHE) أغسطس ٢٠٠٥)، البابان ٣ و٤، والنص الكامل متوفر إلكترونياً لمشاركي الأوبزفانوري (المرصد) على الرابط التالي: http://www.obhe.ac.uk/documents/view_details?id=38

٩٩ مدونة الممارسة للتدريس المشترك، ص ٣٤-٣٦.

١٠٠ انظر <http://www.qaa.ac.uk/academicinfrastructure/codeofpractice/section2/default.asp>

٢٨-٦

إن مؤسسات الخارج، على الجانب المقابل، بحاجة إلى أن تدرك أن الطابع الخيري لأغلب مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة قد يضيّق ما تستطيع أن تفعله بملكيّتها الفكرية، مثلما يضيّق ما يوضع من ترتيبات لضمان تمويل البحث العلمي. وفضلاً عن هذا، وحينما يتعلق الأمر بتحديد من سوف يمتلك أي ملكية فكرية جديدة تنشأ من الشراكة في إطار مشروع مشترك بين مؤسستين من مؤسسات التعليم العالي، سوف تكون هناك عوامل مهمة أيضاً كالملكية الفكرية التي تأتي بها كل مؤسسة منهما إلى المشروع (بما في ذلك علامتهما التجارية) وتوازن العمل الذي يُجرى فيما بينهما.

٢٩-٦

إن أكثر ما يمكن أن ينتج عن التعاون في التدريس من صور الملكية الفكرية هو حقوق الطبع والنشر المتعلقة بمواد التدريس و"المعارف"، مع أن العلامات المسجلة قد تكون هي أيضاً جزءاً منها في بعض الأحوال. فإذا اتخذ مشروع أو برنامج دراسي ما علامة تجارية ما، على سبيل المثال، يجوز أن تنشئ المؤسسة الشريكة علامة مسجلة له. وهناك أيضاً عدد من حقوق الملكية الفكرية التي قد تنتج عن التعاون البحثي، فأى مادة مكتوبة أو رسم بياني تم إنتاجه مثلاً، سوف يستفيد من حماية حقوق الطبع والنشر، وأي اختراعات جديدة قد تكون قابلة للتسجيل كبراءة اختراع، وكل جديد من التصميمات يقع تحت حماية حقوق التصميم. كما يمكن أن تقوم حقوق قاعدة البيانات بحماية ما يسجل من نتائج في قواعد البيانات، ولا شك أن ثمة معارف ستنتج عن المشروع أيضاً.

٣٠-٦

إن الاستخدام الجائز للملكية الفكرية المملوكة فعلياً لكل مؤسسة في بداية الشراكة والذي كثيراً ما يشار إليه بـ "الملكية الفكرية الخلفية" يجب أن يشار إليه بشكل محدد في الاتفاقية التعاونية (أو في اتفاقية موازية)، على أن يجزم كلا الطرفين بأنهما يعترضان الاحتفاظ بحقوقهما في تلك الملكية الفكرية، وإذا كانت كل من المؤسستين بحاجة إلى أن تستطيع استخدام الملكية الفكرية للخلفية للأخرى خلال سير الشراكة، فسوف تكون هناك حاجة لإقرار صريح لحقوق الترخيص المتبادل وتأسيسها.

٣١-٦

بل إن السؤال الأكثر إشكالاً هو: من ينبغي له أن يمتلك أي ملكية فكرية جديدة نشأت كنتيجة مباشرة للتعاون؟ هناك نهج يذهب إلى أنه ينبغي للمؤسسات امتلاك هذه الملكية الفكرية ملكية تضامنية حسب ما يبدو متواتراً مع روح الشراكة ومبدأ الاستفادة المتبادلة منها، إن الملكية التضامنية للملكية الفكرية قد تفضي إلى بعض المشكلات مستقبلاً، وينصح كثير من المحامين بتجنبها ما أمكن. وقطعاً، ينبغي على الأطراف المتوقعين أن يقوموا بتقييم التبعات المحتملة بتأنٍ وأن يستبقوا ما قد ينشأ من مشكلات قيل أن يوافقوا على أي صيغة بشأن الملكية التضامنية، وحينما يكون امتلاك الملكية الفكرية بالتضامن، مثلاً، من الطبيعي أن تحتاج كل مؤسسة إلى موافقة الأخرى قبل نقل الملكية الفكرية أو الترخيص باستخدامها، وكل خلاف ينشأ بشأن استخدام تلك الملكية الفكرية يمكن أن يتصاعد إلى نزاع رسمي.

٣٢-٦

قد يشكل امتلاك الملكية الفكرية عبئاً ثقيلاً من الناحية المالية والإدارية، وإذا كانت الملكية الفكرية قابلة للحماية عن طريق تسجيلها كعلامة مسجلة لبرنامج دراسي أو مجموعة من مواد التدريس مثلاً، فسيكون على المؤسسات المعنية أن تقرر على من تقع مسؤولية تسجيلها وصيانتها، بما يترتب على ذلك من أرشفة وتكاليف، وينبغي عليهم أن يتفقوا على كيفية التعامل مع ما قد ينشأ من دعاوى التعدي، وفي ضوء ما سبق، وحينما يطلب أحد الشركاء ببساطة تمكينه من استخدام الملكية الفكرية التي تنشأ من المشروع، فقد يكون الحصول من الطرف الآخر على رخصة باستخدام المواد بديلاً ملائماً للكلفة للامتلاك، ولكن نطاق تلك الرخصة وما تمنحه من حقوق يستلزم النظر فيه وصياغته بتأنٍ. ولهذا النهج ميزة أخرى ألا وهي حق كلا الطرفين باستخدام الملكية الفكرية دون الحصول على موافقة الآخر.

إذا انتهى الأمر بالاتفاق على الملكية المشتركة رغم ما ينطوي عليه الأمر من مصاعب، ينبغي أن تحدد اتفاقية التعاون بتفصيل ووضوح: (١) إلى أي مؤسسة ستوكل مسؤولية تسجيل أي ملكية فكرية قابلة للتسجيل وصيانتها؛ (٢) أي طرف سوف يدير ما قد ينشأ من دعاوى بشأن تلك الملكية الفكرية؛ (٣) من سيتحمل ما يترتب على ذلك من مصروفات قانونية؛ (٤) ما سيحدث لو أن مؤسسة دون الأخرى رغبت الشروع في مطالبة قانونية بخصوص الملكية الفكرية المملوكة بصورة مشتركة. كما ينبغي أن يتفق الشركاء على كيفية تناول أي ملكية فكرية أنشأتها الفرق المتعاونة بعد بدء المشروع البحثي ولكن بمعزل عن جهودهم المشتركة (وهو ما يشار إليه غالباً بـ "الملكية الفكرية الهامشية"). وبطبيعة الحال، فإن المؤسسات المشاركة في مشروع جديد لا يمكنها أن توقن منذ بداية المشروع كنه الملكية الفكرية التي ستنتج عنه، وكثيراً ما يؤدي هذا إلى إدراج حكم في اتفاقية التعاون يلزم الشركاء بالتفاوض بشأن امتلاك هذه الملكية الفكرية في مرحلة لاحقة. غير أن هذا النوع من الترتيبات يُعرف في القانون الإنجليزي بـ "اتفاقية التوافق" وهي غير إلزامية لجهة التنفيذ. ولهذا السبب يُفضل دائماً أن تورد المؤسسات أحكام الملكية الفكرية مفصلة فيما يخص حقوق الترخيص والملكية وما إلى ذلك قبل بدء المشروع.

الخاتمة

يشهد التعليم العالي في المملكة المتحدة تحولاً استراتيجياً في أنشطته التعاونية الدولية. ولم يعد يقتصر هذا التحول على استقدام الطلاب الدوليين فحسب وإنما أصبح يطل إقامه شراكات مستدامة بعيدة المدى أيضاً على نحو ما جاء في التوطئة والملخص التنفيذي لهذا الدليل.

ونحن إذ نضع بين أيديكم هذا الدليل، نأمل أن يجد كل شريك خارجي محتمل فيه موطئاً لأولى خطاه نحو إقامة أنشطة تعاونية مع جامعات المملكة المتحدة. ومع أن الدليل يشمل النقاط الرئيسية التي من الضروري الاطلاع عليها، فهو لا يشكل بأي شكل من الأشكال دليلاً شاملاً للتعاون الدولي، ولذلك ينصح الجانبان بالقيام باستعلامات واستشارات إضافية قبل المضي قدماً بأنشطتهما.

وإنما يمهّد هذا الدليل سبيلاً تهتدي به مؤسسات الخارج إلى ما ينتظرها من فرص طيبة مع شركائها في المملكة المتحدة، وعساه أن يحدوها على بذل مزيد من العمل التعاوني في المجالات كافة وعلى الأضعة جميعها.

إن نجاح ما يعقد من شراكات يقوم على كثير من العوامل الرئيسية والمقومات، لا سيما حماسة المعنيين بها والتزامهم، غير أن هناك مؤشرات ومقاصد أخرى ملموسة ينبغي بلوغها، ومنها:

■ سلامة الأساس المالي وامتانه كقوام نجاح الشراكات. وينبغي على مؤسسات الخارج ومؤسسات المملكة المتحدة بدء تعاونها بعد تأمين التغطية المالية المطلوبة لضمان نجاحه، كما يجب عليها أن تعي إمكانية وقوع مخاطرمالية يكون لكلا الطرفين حظ منها.

■ ينبغي على كلا طرفي الشراكة أن يعيا تمام الوعي طبيعة المحيط التنظيمي الذي يعملان فيه. وتعد العناية اللازمة التامة وفهم القوانين التي تحكم أنشطة الشراكة أمران ضروريان لضمان نجاح التعاون. وبالرغم مما طال نظام الهجرة إلى المملكة المتحدة ومنح تأشيرة دخولها من تعديلات موسعة، فليس في قواعد الهجرة إلى المملكة المتحدة ما يمنع تطوير شراكات جديدة أو بنال من مواصلة القائم منها. شريطة أن تكون المؤسسات الشريكة على دراية تامة بما أجملناه من برامج عديدة في الفصل الثالث من هذا التقرير.

■ ينبغي على الشركاء أن يحددوا من البداية نوع الشراكة التي سوف تقوم فيما بين المؤسسات: أهي لإجراء تبادل على مستوى الهيئة الأكاديمية أو على مستوى الطلاب، أم لمنح شهادة مشتركة أم لاعتماد برنامج دراسي؟ إن تحديد أهداف واقعية لدى محاولة فهم ما ينتظر أن يفعله كلا الجانبين من شأنه أن يجنبهما وقوع التباس في ما بعد.

■ إن الحفاظ على الجودة وحسن السمعة أمران بالغ الأهمية، وتفخر مؤسسات المملكة المتحدة بما اكتسبته من سمعة عالمية طيبة وقوية بفضل ما تقدمه من برامج عالية الجودة. ولا بد من أن تلتزم أي شراكة بتبغى النجاح بنفس المعايير التي يتبغىها أي نشاط آخر. كما أن مؤسسات التعليم العالي سوف تحرى شركاء يتمتعون بمكانة مماثلة لمكانتها ويشاركونها اهتماماتها ومبادئها لضمان الحفاظ على حسن سمعتها.

وتدرك الحكومات في أنحاء العالم اليوم أن التعليم العالي والبحث العلمي محركان رئيسيان للاقتصاد وهما المستقبل الذي تقوم عليه اقتصادات المعرفة عالية المهارة. وهي إذ تضع هذا نصب أعينها، فهي إنما تشجع على إقامة الشراكات وتدعمها، الأمر الذي يزيد من فرص التعاون إلى حد كبير على مختلف المستويات.

وختاماً، إن غاية ما تصبو إليه كل مؤسسة من أهداف هو أن تتمكن من إتاحة فرص عالمية المستوى في مجالات التدريس والبحث العلمي أمام أعضاء الهيئة والطلاب، وتعد الشراكات الدولية إحدى المحركات الرئيسية في تحقيق هذا النجاح.

تتقدم وحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة المتحدة بخالص الشكر إلى إدارة العمل التجاري والابتكار والمهارات عرفانا بما قدمته من دعم في إخراج هذا التقرير. كما نود أن نشكر الأشخاص التالية أسماؤهم على ما قدموه لنا من معلومات:

جو أتوول

مستشارة سياسات
جامعات المملكة المتحدة

كارولين كامبيل

رئيسة الشؤون الدولية
وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي

جوفان لوزاجيك

محلل بيانات وسياسات
جامعات المملكة المتحدة

كاثرين مارستون

استشارية مستقلة

البروفيسور روبين ميدلهرست

مدير الاستراتيجيات والبحث العلمي والشؤون الدولية
مؤسسة القيادة للتعليم العالي

البروفيسور بول ويبلي

مدير ورئيس
مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية

د. جوانا نيومان

joanna.newman@international.ac.uk

كالستا تيلو

callista.thillou@europeunit.ac.uk

كريستيان يومانز

christian.yeomans@europeunit.ac.uk

ألكسندرا جنكينز

alexandra.jenkins@europeunit.ac.uk

إليزابيث فارنيل

elizabeth.farnell@international.ac.uk

كريستي كيني

kristy.kenny@europeunit.ac.uk

يوليو (٢٠١١)

الرقم الدولي المعياري للكتاب ISBN 978-1-84036-257-2

حقوق الطبع والنشر لوحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة المتحدة

لا يجوز نسخ هذه الوثيقة بدون ترخيص. وعلى من يرغب في نسخ هذه الوثيقة الاتصال بوحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة المتحدة للحصول على إذن بهذا. ولقد قامت وحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة المتحدة بنشر دليل عن الشراكات والتعليم العالي في المملكة المتحدة لتزود به الجامعات في الخارج. وألف هذا التقرير الأستاذ الدكتور ستيف بإسكرفيل وفيونا مكليود وأستيفيون آخرون في التعليم العالي بالمملكة المتحدة ونيكولاس سوندرز كبير الاستشاريين في إفرشيدز ش.م.م. لقد أعد هذا التقرير ليكون أساساً للمناقشة فحسب. وبالرغم من أن مؤلفي هذا التقرير ووحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة المتحدة قد تحروا دقة مادته وسلامتها قدر استطاعتهم، فإنه لا يسعهم أن يقدموا ضماناً عليهما ولا يتحملون أي مسؤولية عما قد يترتب من ضرر أو خسارة على استخدام هذا التقرير أو ما جاء فيه من معلومات أو التعويل عليهما.

صيغ بديلة

يمكنكم تنزيل هذه المطبوعة في صيغة ملف بي دي إف من الموقع الإلكتروني لوحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة المتحدة:
www.international.ac.uk

نبذة عن وحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة المتحدة

إن وحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة المتحدة هي وحدة للاستشارات المركزية وتنسيق السياسات تعنى بشؤون التعليم العالي والتدويل والسياسة الأوروبية الخاصة بمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة، ويمولها مجلس إنجلترا لتمويل التعليم العالي ومجلس التمويل الاسكتلندي ومجلس ويلز لتمويل التعليم العالي ومصحة التوظيف والتعلم في (أيرلندا الشمالية) وهيئة التعليم العالي ووكالة ضمان الجودة والجامعات في المملكة المتحدة.

وحدة أوروبا والشؤون الدولية
للتعليم العالي بالمملكة المتحدة
ووبرن هاوس
٢٠ تافيسستوك سكوير
لندن
WC1H 9HQ

هاتف
البريد الإلكتروني
الموقع الإلكتروني
الموقع الإلكتروني
+٤٤ (٠)٢٠ ٧٤١٩ ٥٦٠٩
info@international.ac.uk
www.international.ac.uk
www.europeunit.ac.uk